قاسيون

العدد 435
السبت 9 كانون الثاني 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.143.806) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الفقر والفساد.. تحديان كبيران!

لم تنعكس أرقام النمو المعلنة خلال الخطة الخمسية العاشرة والتي بلغ متوسطها نحو ٥٪، إيجابياً على مستوى المعيشة، وأبلغ دليل على ذلك ارتفاع أرقام الفقر التي انطلقت منها الخطة بنحو ١٠٪، فالحد الأدنى للفقر الذي كان تحت ١١٪ من السكان، أصبح في نهاية الخطة حسب الأرقام الأولية المعلنة ١٢٪، بينما الحد الأعلى الذي كان تحت ٣٠٪، أصبح حسب الأرقام غير المعلنة ٣٤٪ وأكثر.. أي أنه ازداد هو أيضاً بحدود ١٠٪ بالقياس مع الرقم الأول في بداية الخطة.

وإن كان هذا الأمر له دلالات، فهو يعني أمرين:

الأول: الفشل الذريع للخطة العاشرة في تنفيذ أهدافها، فقد كان المطلوب الوصول بالحد الأدنى للفقر من ١١٪ إلى ٨٪، والحد الأعلى من ٣٠٪ إلى ٢٤٪.. لكن الذي تحقق هو العكس.. وليس هناك أي مبرر منطقي لذلك، فلو كانت أرقام النمو العامة سلبية لكان من الممكن القول إن النمو السلبي قد أصاب بنتائجه كل المجتمع السوري بمختلف شرائحه وطبقاته، ولكن أن يكون النمو إيجابياً، وألاّ تصيب نتائجه كل شرائح المجتمع، هو أهون من أن يستثني الشرائح الأكثر فقراً..

الثاني: ماذا يعني نمو إيجابي وازدياد الفقر؟ يعني أمراً واحداً فقط لا غير؛ وهو أن أفواجاً جديدة قد انضمت إلى أفواج الفقراء السابقين حسب طريقة القياس الرسمية المأخوذ بها.. والسؤال: أين ذهب فارق هؤلاء بين مستواهم السابق والحالي؟ لقد ذهب إلى جانب عوائد النمو الجديد إلى الشرائح الأكثر غنى، أي أن الفقراء ازدادوا فقراً، والأغنياء ازدادوا غنى..

والمهم الآن الخروج بالاستنتاجات الضرورية لتصحيح مسار الخطة الخمسية العاشرة التي ترافق تنفيذها بتطبيق السياسات الليبرالية في الاقتصاد.. وكان من المفترض أن تأخذ الخطة الحادية عشرة هذا الأمر بعين الاعتبار.. أي أن تسمي الأمور بمسمياتها، وأن تضع أهدافاً محددةً لمعالجة هذا الأمر الخطير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد..

ولكن أن يأتي المشروع الأولي للخطة الحادية عشرة دون إدراج الفقر ومحاربته، أي رفع مستوى معيشة الناس ضمن التحديات الأساسية أمام الاقتصاد السوري، فهذا هو الأمر المدهش والمستغرب..

فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني إما اعتبار هذه القضية أمراً غير قابل للحل لأنه سيجري الاستمرار بالسياسات السابقة نفسها، وسيزداد الأمر سوءاً باضطراد، وهو ما لا يتطلب من أصحاب الأمر أخذ أية التزامات محددة في هذا المجال، كي لا تجري محاسبتهم عليها لاحقاً.. وإما يعني رفع اليد عن الموضوع والاعتراف بعدم إمكانية حله ضمن الظروف الملموسة والأفق المنظور..

والحقيقة أن حل هذا الموضوع يرتبط بموضوع آخر ليس أقل خطورةً منه، وهو موضوع الفساد وحجمه وأضراره التي يسببها للاقتصاد الوطني، وهذا الأمر بدوره غير مدرج بتحديات الخطة الحادية عشرة، كما لم يكن مدرجاً بشكل واضح وصريح في الخطة العاشرة.. وإن كانت الخطتان تلمحان له من خلال مهمة معالجة الضعف المؤسساتي والإصلاح المؤسساتي.. وهذه الإشارة الضعيفة في الخطة السابقة واللاحقة ليست أبداً بحجم مواجهة هذا التحدي الذي يتطلب تعبئة جميع قوى المجتمع ضده لأنه أصبح بحجم كارثة وطنية بكل معنى الكلمة..

والأمر كذلك، فهذا يعني أن الفقر والفساد أمران مرتبطان بعضهما ببعض، فكلما اتسعت دائرة الفساد التي تسمح بالإثراء الفاحش غير المشروع، توسعت دائرة الفقر، والعكس صحيح..

إذاً، لا يمكن مواجهة أحد التحديين دون مواجهة الآخر، وإضعاف أحدهما يعني تضييق دائرة ثانيهما.. كما أن القضاء على أحدهما يعني حتماً ضرورة القضاء على ثانيهما..

إن محاربة الفقر والفساد ورفع مستوى معيشة الناس ليست مهمات مؤجلة، بل هي مهمات مستعجلة، وهي ممكنة التحقيق في الآجال الزمنية المتوسطة إذا ما اتبعت سياسات حازمة وقوية.. وهذه المهمات مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأمن الوطني للبلاد..

إن عدم إدراج هدف محاربة الفقر ضمن تحديات الخطة الخمسية الحادية عشرة هو خطأ منهجي، ينسف من حيث المبدأ مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ويحوله في الممارسة إلى اقتصاد سوق بحت، منفلت ومتوحش.. إن إعادة النظر في هذا الخلل وتعديله هو ضرورة قصوى للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن.

■■



ماذا يراكم الليبراليون الجدد في أذهان وقلوب المواطنين السوريين؟ وكم صرخة صامتة تخنقها الطوابير في صدور أصحابها؟ أما آن للصبر أن ينفد؟؟؟

فساد مُعلن.. ولكن..

◄ جهاد أسعد محمد

يزداد بشكل لافت عدد الطلاب الجامعيين الملتجئين إلى «قاسيون»، ووسائل الإعلام عموماً، ليشتكوا من فساد أساتذتهم ومعيديهم ومحاضريهم، أو من مزاجيتهم وسوء سلوكهم مع الطلاب والطالبات، في مختلف الجامعات السورية، بمعظم فروعها وأقسامها. والحقيقة أننا كإعلاميين نقف أمام غالبية هذه الشكاوى عاجزين عن تقديم أية مساعدة للمشتكين كونهم لا يقدمون لنا أية وثائق أو أدلة على المشتكى عليهم نرتكز إليها، فنعرّي الفاسدين ونفضح فسادهم..

والمؤسف أن الفساد المتغلغل في الجامعات السورية، وتخلف العملية التعليمية فيها، بات أمراً معروفاً للقاصي والداني، ويتحدث به الجميع داخل سورية وخارجها بشكل يسيء إلى سمعة الوطن، دون أن تقوم الجهات التعليمية أو الرقابية السورية بأي جهد لإصلاح ما فسد، أو تتخذ أية إجراءات شاملة للحد من تفشي هذا الوباء الخطير..

في هذا الإطار، زارنا مؤخراً عدد من طلاب قسم الآثار في جامعة دمشق، وقالوا الكثير عن فساد شبه معلن يمارسه أحد (دكاترة) القسم، الذي لا ينجح في مادته، حسب تأكيداتهم، إلا من يدفع له مبلغاً معلوماً عبر وسيط معروف، وبالتالي فإن الكثيرين ممن يرفضون الدفع، أو لا يملكون ما يدفعونه، يضطرون لتقديم المادة نفسها لعدة دورات متتالية، وقد تبقى عالقة طوال سنوات الدراسة فتعيق تخرجهم..

أما الطالبات، فمشكلتهن كما أكدن لنا بحياء، أكبر وأخطر، إذ يضطررن لتحمل نظرات «أستاذهم» غير المحتشمة معظم الوقت، وقد يتعرضن للابتزاز في أكثر من مناسبة قبل أن يحصلن على علامة النجاح..

ما يجعل هذه الظاهرة في حالة تفاقم مستمر، هو غياب الدور الفاعل لاتحاد الطلبة الذي يمكن أن يساعد الطلاب في المحافظة على حقوقهم، ويجبر الأساتذة على التعامل معهم بنزاهة وموضوعية، وكذلك ضعف أجهزة الرقابة داخل الجامعات وخارجها، وغياب أو تأخر المحاسبة، وخوف الطلاب من خوض معارك فردية أو معارك غير منظمة خاسرة سلفاً، خصوصاً أنهم تحت رحمة خصمهم وحكمهم.. وحتى تتغير كل هذه الظروف القائمة سيبقى الطلاب يدفعون الثمن.. بينما الجهات المعنية واقفة تتفرج..

أهكذا يفهم المتبرون السوريون الجدد الاستثمار في القوى البشرية؟

■■

بغداد تقرك العقود النفطية

مائة مليار من نفط العراق في مهب النهب مجدداً

في إعادة لثروات العراق لدائرة النهب والسيطرة الأجنبية المباشرة صدقت حكومة المالكي في بغداد على كل العقود التسعة الموقعة مع شركات أجنبية لتطوير حقول نفطية بما يمهد الطريق أمام استثمارات ضخمة، ويزيد نظريا إنتاج العراق اليومي إلى اثني عشر مليون برميل، بما يجعله نظريا أيضا في مصاف «كبار المنتجين في العالم».

المتحدث باسم وزارة النفط قال إن مجلس الوزراء أدخل تعديلات قانونية طفيفة على العقود المبدئية الموقعة مع سبعة «اتحادات لشركات عالمية» من أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا في أعقاب المزاد الدولي الذي جرى نهاية العام المنصرم.

ولم يوضح المتحدث طبيعة التعديلات، إلا أنه قال إن وزارة النفط تسلمت وثائق رسمية من شركات شل الأنغلوهولندية وبتروناس المالية وجابكس أوف جابان اليابانية وسونانغول الأنغولية تعلن فيها قبولها بتلك التعديلات.

وقال أيضا إن اتحادات شركات أخرى تتزعمها لوكويل وغازبروم الروسيتان وشركة النفط الوطنية الصينية (سي أن بي سي) أبلغت الحكومة هاتفيا موافقتها على توقيع العقود التي خضعت لتعديلات.

ونقل عنه القول كذلك إن الشركات المتعاقدة مع الحكومة ستستثمر أكثر من مائة مليار دولار. وستتقاضى تلك الشركات رسوماً عن الكميات المنتجة من الحقول المتعاقد عليها, ومنها حقول مجنون وغرب القرنة (المرحلة الثانية) والزبير في محافظة البصرة بجنوب العراق.

وتقول الحكومة العراقية إنه يتعين الآن على الشركات التي تقبل بالتعديلات أن توقع عقودا نهائية كي تصبح تلك العقود سارية على الفور, وهو ما سيسمح لها بمباشرة استغلال وتطوير الحقول النفطية المتعاقد بشأنها.

وكان المتحدث باسم الحكومة العراقية قد قال في يوم سابق إن مجلس الوزراء وافق على عقود حقول مجنون والغراف بجنوب البلاد, والقيارة والنجمة بشمالها.

■■

التجاري السوري

يشمّل جميع عامليه بالضمان الصحي

اتخذت إدارة المصرف التجاري السوري قراراً مهماً لمصلحة عدد كبير من موظفيه، حين أقرت تشميل جميع الموظفين في المصرف بالضمان الصحي الشامل. جاء هذا القرار ضمن مؤتمر صحفي دعا إليه مدير المصرف التجاري السوري د دريد درغام، ومدير المؤسسة السورية للتأمين سليمان الحسن، من أجل التوقيع على العقد بصفتها الجهة المشرفة على عملية الضمان الصحي، وقد وصف د. درغام الحدث بالاستثنائي، باعتباره أول اتفاق بهذا الحجم حول التأمين الصحي، ويساهم بالسير قدماً باتجاه اتفاقيات وعلاقات أخرى مع المؤسسة السورية للتأمين، ولزيادة حجم التنافسية، وإيجابية التعامل سواءً بالنسبة للمتعاملين أو الموظفين.

سليمان الحسن مدير عام المؤسسة السورية للتأمين اعتبر بدوره الاتفاق خطوة جبارة لمصلحة العاملين في المصرف التجاري السوري، وبداية للانتقال إلى مشروع التأمين الصحي حسب المرسوم التشريعي /٥٣/ الذي تم فيه تعديل قانون التأمين الصحي. واعتبر الحسن أن العقد بصيغته الحالية أعلى من الدعم الحكومي في المجال الصحي الذي يقدم للمواطن، لأنه يقدم ضمن إطار جديد وبموجب بطاقات توزيع ضمن شبكة تشمل كل المحافظات، إضافة إلى أنه يشمل جميع التخصصات الطبية والصحية التي يحتاجها أي مواطن، بما فيها أمراض العيون «عدسات، نظارات، قرنيات»، وهو يشمل مرض أنفلونزا الخنازير أيضاً. يذكر أن عدد المستفيدين من الاتفاقية مع المؤسسة السورية للتأمين يبلغ /١١/ ألف موظف، لذلك حرص الطرفان على عدم كشف قيمة العقد.

إن خطوة تشميل هذا الرقم الكبير من العمال ضمن مرسوم الضمان الصحي الشامل، وبتكلفة أعلى من الدعم الحكومي في المجال الصحي، خطوة إيجابية تسجل لإدارة المصرف التجاري السوري، ونتمنى أن تشمل هذه الخطوة بقية مؤسسات القطاع العام التي مازالت تبحث عن نفسها في هذا المجال.

■■

في الاجتماع الموسع لقيادات التنظيم النقابي

عزوز: الابتعاد عن الارتجالية في الطروحات المقدمة في مؤتمر النقابة.

الكنج : على النقابات أن تدرك عصر التحول الاقتصادي وانعكاساته السلبية على الطبقة العاملة.





جاءت الورقة التي تم توزيعها على القيادات النقابية الحدث الأبرز في الاجتماع الموسع الذي عقده الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية في مجمع الصحارى العمالي والذي حضره ممثلو النقابات من كافة أنحاء سورية، إذ أوضحت الورقة وعلى صدر الصفحة، الأخلاقيات العامة الواجب توافرها في القائد النقابي، وهي: « الصدق، النزاهة، الإخلاص، التضحية، التواضع، الأمانة، دماثة الخلق، البشاشة والرقة والليونة». وفي القسم الثاني من الورقة واجبات القائد النقابي، والتي تمثلت بأن يكون القائد ذو قدوة في السلوك والأخلاق الحميدة، أن يهتم بقضايا العمال المهنية والمعيشية، أن يوثق علاقاته بالعمال من حوله، والالتزام بقيم المجتمع وتقاليده الايجابية، وأن يتخلص من العشائرية والمذهبية والطائفية، وتنمية روح التعاون والمشاركة والألفة بين العمال، والتمسك بالوحدة الوطنية قولاً وفعلاً، والالتزام بالنزاهة والكفاءة وقيم العمل، وأن يكون محبوباً في وسطه الاجتماعي والمهني، وأن يحترم مشاعر الجماهير.

وعلى الرغم من أهمية كل نقطة في الورقة إلا أنها لم تسلم من انتقاد بعض النقابيين، حيث وصفها البعض بأنها «تشبه إحدى دروس المرحلة الابتدائية!!».

وبالعودة إلى الاجتماع، فقد أكد عزوز على الدور الكبير الملقى على عاتق رؤساء مكاتب النقابات في تنفيذ المهام الموكلة إليهم من خلال عملهم المباشر مع ٢٩٠٠ لجنة نقابية موزعة على مختلف مواقع العمل والإنتاج. وركز على على ضرورة ابتعاد القيادات النقابية عن الارتجالية في الطروحات المقدمة إلى مؤتمر النقابة، وخاصة تلك التي تخرج عن مسار الحركة، مؤكداً على أن تركز التقارير على الوضع التنظيمي والمالي، مشيراً إلى ضرورة إنهاء التجاوزات التنظيمية التي تقع على عاتق الرفاق رؤساء مكاتب النقابات، وترميم الشواغر في اللجان النقابية مع مراعاة التماثل والتسلسل الهرمي التنظيمي في مراسلاتها.

أما في الوضع المالي، فقد أكد رئيس الاتحاد العام على أن أموال الطبقة العاملة أمانة في أعناق قادة التنظيم النقابي، ولا بد من ضرورة استثمار أموال النقابات وصناديق التكافل الاجتماعي وصناديق الاستثمار، وأن إبقاء أموال العمال في الحسابات الجارية هو أكبر هدر وسوء استخدام لأموال الطبقة العاملة، مركزاً على أن إدارة الأموال ومتابعة التحصيل ومراقبة الإنفاق أهم واجبات القائد النقابي، وأكد على أن التوقيع على الميزانيات يجب أن يرفق بتقرير هيئة الرقابة والتفتيش، وتقرير مدقق الحسابات، والتوقيع الشخصي لرئيس اتحاد عمال المحافظة.

وكشف عزوز ديون الاتحاد العام لنقابات العمال حين أشار أن الديون المطابقة للنقابات مع الشركات والمؤسسات العامة تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون ليرة سورية، وأن تصفية أوضاع الديون غير المطابقة من مسئوليات رئيس النقابة والأمين المالي، لأن الهدف من تفريغ رئيس النقابة و الأمين المالي وأمين الشؤون الصحية في مكتب النقابة كان متابعة تحصيل اشتراكات النقابة والصناديق التابعة لها.

وفي حديثه عن واقع القطاع العام، أشار إلى أن المنافسة الشديدة التي تشهدها شركات القطاع العام نتيجة تبني اقتصاد السوق الاجتماعي تتطلب من النقابات المزيد من الجهود والمتابعة، وعلى رؤساء المكاتب النقابية تفعيل دور ممثلي العمال في المجالس الإدارية والإنتاجية للشركات، مؤكداً أن العامل السوري مبدع وإنتاجيته ليست بحاجة لشهادة من أحد، وأن ما يروج له البعض من أن عمالة القطاع العام هي نزيف لخزينة الدولة وهدر للمال العام هو إساءة بقصد التنكر للدور التاريخي لهذا القطاع الرائد في تحقيق الاستقرار للمجتمع السوري.

و في تناوله للعمل النقابي في القطاع الخاص، أوضح عزوز أن حجم العمالة في سورية يبلغ ٤ ملايين عامل، منهم ٣ ملايين يعملون في القطاع الخاص، لذلك فلابد من تطوير أساليب العمل النقابي وبذل المزيد من الجهود في التواصل مع أصحاب العمل في القطاع الخاص، وخاصة في القطاعات التي نظمت كالمصارف والتجارة والتأمين لإحداث وتشكيل المزيد من اللجان النقابية فيها، ولتشمل المظلة النقابية كافة العمال في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بالسكن العمالي أشار إلى الفجوة الكبيرة بين عدد العمال المتقدمين (حوالي ١٢٠ ألف عامل) وعدد المساكن الموزعة (حوالي ٢٢ ألف مسكن)، مطالباً بضرورة دراسة الاعتراضات بموضوعية وحيادية، والابتعاد عن المنافع الشخصية والمكاسب

بدوره أكد عزت الكنج، نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، على ضرورة أن تدرك النقابات عصر التحول الاقتصادي وانعكاساته السلبية على الطبقة العاملة، أي عصر التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. إن بعض الاقتصاديين يعتبرون إن هذا التحول يجب أن ينهي أساسات المدرسة السابقة، ومن أهمها القطاع العام، مشيراً أن الاتحاد العام يعكف على إقامة ندوة حوارية نوعية لتقديم المقترحات والحلول لخروج القطاع العام من عنق الزجاجة التي أوقع فيها، ووضعه في مساره الصحيح، وعلى النقابات أن توحد صوتها لمواجهة هذه الآراء التي شرحناها وأوضحناها في التقرير الاقتصادي للمجلس الأخير، لأن ما نعيشه ونلمسه هو فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص، وهذا يحتم ضرورة تطوير أساليب العمل النقابي والارتقاء به لتوسيع الحركة النقابية في القطاع الخاص.

وأشار نائب رئيس الاتحاد العام إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من أمريكا، وارتداداتها التي اجتاحت العالم و بدأت بالوصول إلى المنطقة انعكست سلباً على الطبقة العاملة وسوق العمل، حيث فقد ملايين العمال وظائفهم، مطالباً بأن تكون الحركة النقابية على مستوى المسؤولية لمواجهة هذه المنعكسات، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة. لذا علينا أن نرتقي بعملنا اليومي لمستوى التحديات، وهو ما يتطلب منا وقفة صادقة مع أنفسنا لتقييم العمل والارتقاء لمستوى الشراكة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤوليات.

■■

في قطاع الغزل والنسيج:

آلاف العمال ينتظرون التثبيت



صناعة الغزل والنسيج التي كنا نعتز ونفتخر بها على مدى عقود من الزمن لم تنج من الفساد والعبث كباقي شقيقاتها من شركات القطاع العام، فهذه الصناعة التي كانت إحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال التبادل التجاري مع عدد من البلدان الأوربية، وبالأخص مع الاتحاد السوفيتي أيام الضغوط الأمريكية على المنطقة، دخلت الآن متاهة القرارات المؤجلة والاحتياطية، مما أدى إلى زيادة المخازين بالمليارات، نتيجة الضعف في العمل التسويقي والترويجي وزيادة المنافسة مع القطاع الخاص بطريقة غير متكافئة. فهذه الصناعة التي كانت ومازالت تساهم بنحو /٣٠٪/ من إجمالي الإنتاج الصناعي في سورية أصبحت الآن في خطر، وهذا ما أكده المهندس أسامة علي مدير شركة الساحل للغزل في لقائه مع الزميلة «تشرين»، حيث أصر على أن أحد أهم أسباب خسائر هذه الشركة، والتي قدرت بمئات الملايين، كان دمج معملي جبلة للغزل. إضافة إلى اعترافه بعدم وجود ملاك للشركة الأمر الذي يلزمها بعدم تثبيت العمال، علماً أن عدد العمال يصل إلى حوالي /٣٧٠٠/ عامل.

وهنا يطرح السؤال نفسه بقوة: كيف يبلغ عدد عمال الشركة هذا المقدار دون أن يكونوا مثبتين؟ إن هذا التعامل مع العمال هو أحد أهم أسباب تهربهم من العمل، ومن ثم انتقالهم إلى الزراعة حسب المواسم «زيتون، قمح، حمضيات، إلخ..»، خاصة وأن التثبيت أحد أهم عوامل الاستقرار لدى أي عامل في شركاتنا. وعلى الرغم من القرارات الكثيرة التي صدرت خلال الفترة الماضية بخصوص تثبيت العمال المؤقتين، والاعتراف الصريح من الإدارة بتضخم ظاهرة العمالة المؤقتة، فإن وزارة الصناعة حتى اللحظة لم تحرك ساكناً رغم تأكيد الإدارة أن مشروع مرسوم تثبيت العاملين قد حول إلى وزارة الصناعة قبل سنتين من الآن، لكنه مازال يبحث ويناقش في أروقة الوزارة دون تحقيق نتائج فعلية وعملية على أرض الواقع.

السؤال الأهم: إذا كانت الإدارة على دراية كاملة بكل أسباب الخسارة وأهمها قضية تثبيت العمال، فلماذا لا تنفذ وزارة الصناعة مشروع المرسوم؟ أليس التثبيت حقاً لهؤلاء العمال الذين يأتون من أكثر من محافظة؟ أم أن قرارات التثبيت أيضاً دخلت في متاهات حسابات (الخيار والفقوس)؟

■■

عمال الفنادق والمنحة المفقودة



مضى على قرار المنحة الأخيرة، الصادرة بالمرسوم رقم /٥٦/ لعام ٢٠٠٩، أكثر من خمسة أشهر، ورغم ذلك مازال عمال الفنادق بانتظار حصولهم على هذه المنحة التي قدرت بنسبة /٤٠٪/ من الراتب والأجر الشهري المقطوع.

وقد لجأ عمال الفنادق إلى التنظيم النقابي لنيل حقوقهم، من خلال الاتحاد المهني لعمال السياحة والتنمية الزراعية، والنقابة لم تقتصر في الدفاع عنهم، إذ طالبت في أكثر من مناسبة وعن طريق الاتحاد العام، بتدخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإعطاء هؤلاء العمال حقوقهم الكاملة في المنحة، من خلال الضغط على إدارات تلك الفنادق. وأوضح الاتحاد العام أن المرسوم أعطى كل الأحقية للعمال في نيلهم المنحة، وليس من سبب يدعو لحجبها عنهم، خاصة وأن الفنادق ملكية كاملة للدولة، وهذا ما أكدته الكتب التي أرسلتها وزارة السياحة بإعطاء العمال المنحة وفق شرائح محددة.

اللافت للنظر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم تطالب تلك الإدارات بتنفيذ مرسوم المنحة، وإنما «ترجت» الإدارات ذلك، بعد أن أعطت رأيها بالموضوع الذي يوحي بأنها غير موافقة على تنفيذ أو إعطاء المنحة، عندما قالت: «نرى أن العاملين في الفنادق المملوكة من وزارة السياحة غير مشمولين بأحكام المرسوم التشريعي /٥٦/ لعام ٢٠٠٩، باعتبار أن المستثمر شركة خاصة» أي إعطاء إشارة لأصحاب الفنادق بعدم إعطاء المنحة، علماً أن المنحة شملت العاملين في القطاع الخاص. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل الوزارة تمثل مصالح العمال أم مصالح أرباب العمل؟

■■

مؤسسات عامة... وعمال مؤقتون

يبدو أن قضية العمالة المؤقتة في المؤسسات العامة ستبقى إحدى القضايا العالقة بين هذه المؤسسات ووزارة الصناعة، ويوماً بعد يوم تتكشف حالة المئات لا بل الآلاف من هؤلاء الذين باتوا على شفير الهاوية في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، هذه السياسات التي وضعت كرامة المواطن في آخر أولوياتها. ليس هذا فحسب، بل أضحت الرؤية الملتبسة والمتخبطة لبعض الإدارات وتفسيراتها العجيبة لبعض القوانين والأنظمة النافذة الشعرة التي قصمت ظهر البعير، هذه الرؤية التي أخذت في طريقها الوعر حقوق العمال المؤقتين لتضيع بين المؤسسات والجهات العامة، والخاسر الأول هؤلاء العمال الذين أفنوا عمرهم في خدمة هذه الشركات.

فالعمال المؤقتون في شركة حلب لصناعة منتجات الأسمنت الأمينتي «اترنيت حلب» أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الدخول في قائمة جيش العاطلين عن العمل إذا لم يتم تسوية أجورهم، خاصة بعد أن تم توجيه كتب عديدة بخصوصهم من المؤسسة العامة للأسمنت ومواد البناء، حيث جاء في ذلك الكتاب بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٤ الموجه إلى وزارة الصناعة تحت رقم ١٤٠/١١٨٢/ص/٢٥٩٩ يقترح فيه الموافقة على إجراء الاختبار اللازم لبعض العاملين الذين يعملون في شركة حلب لصناعة منتجات الأسمنت الأمينتي «اترنيت حلب» بموجب عقود سنوية منذ أكثر من /١٠/ سنوات من أجل تسوية أوضاعهم بالتثبيت أو النقل، ولعدم تجاوب الجهات المعنية لهذه المطالب اضطرت المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء إلى توجيه كتاب آخر إلى وزارة الصناعة تحت الرقم ١٤٠/١٢٥٨/ص/٢٥٩٩ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨ تقدم فيه تصوراتها حول مشكلة هؤلاء العمال الذين يقارب عددهم /٤٤/ عاملاً، من خلال مقترحين: الأول: المطالبة بالموافقة على إجراء الاختبار اللازم لهم، من أجل تثبيتهم ومن ثم نقلهم إلى ملاك الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب وشركة الشهباء للإسمنت ومواد البناء، أما المقترح الثاني فقد تضمن الموافقة على تحويل عقودهم لمصلحة الوحدة الاقتصادية، لتصنيع القطع التبديلية بحلب وشركة أسمنت الشهباء، نظراً للحاجة إلى خدماتهم.

إن كل القوانين والأنظمة تؤكد على شرعية مطالب هؤلاء العمال المحقة في العيش بكرامة دون النيل من حقوقهم التي كفلها لهم القانون نصاً ودستوراً. فهل سيرى العمال ذلك اليوم الذي تنظر فيه الجهات العامة لأوضاعهم لتسوي أمورهم، أم أن الأمر سيبقى مجرد مطالبات ومقترحات ترفع إلى آذان صماء؟

■ **أعدّ الصفحة: علي نمر**

في مجلس اتحاد عمال دمشق:
وداع عام.. والنضال مستمر ضد سياسات الفريق الاقتصادي



متابعة وإعداد: قاسيون

ودع مجلس اتحاد عمال دمشق عام ٢٠٠٩ الذي شهد جدلاً كبيراً مع أقطاب الفريق الاقتصادي، مع حدوث الكثير من الحوارات والنقاشات التي لامست الواقع المعيشي للمواطنين، وعكست همومهم وآمالهم، ووقفت بعناد وعزم عند مطالب الطبقة العاملة، وأوضاع شركاتها «المخسرة»، مؤكدة على الدوام وقوف النقابات في موقع الدفاع عن القطاع العام لدوره الريادي في حياة المجتمع السوري على مدار السنوات الماضية، وفي الحفاظ على القرار السيادي للبلد.

المجلس الذي عقد صباح الاثنين الماضي برئاسة رئيس اتحاد عمال دمشق، ترك على أبواب العام الجديد تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابات ومعالجات فورية للنهوض بواقع الطبقة العاملة السورية، والارتقاء بأساليب عمل تنظيمها النقابي.

• جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق:

افتتح أعمال المجلس بكلمة عرض من خلالها آخر المستجدات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، ثم تطرق للوضع النقابي وعرض لأبرز الطروحات التي قدمها رئيس الاتحاد العام خلال اجتماعه الموسع مع رؤساء مكاتب النقابات على مستوى القطر، والذي جاء ضمن التحضيرات للمؤتمرات السنوية للنقابات، ومن ثم أنتقل بالحديث عن الوضع الاقتصادي، مشيراً إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه الطبقة العاملة، والمتمثلة في الوضع المعيشي الصعب والضاغط في الوقت ذاته، بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار، وغياب الإرادة الجدية والفعلية لإصلاح القطاع العام، وتأخر رواتب العديد من الشركات التي استنزفت، وزيف كل ما قيل عن الملامح الاجتماعية لاقتصاد السوق «الاجتماعي»، إضافة إلى الهموم المستمرة للعمل النقابي في القطاع الخاص، لتهرب هذا القطاع من مسؤولياته، ليدرك الجميع أن أية تشاركية بين القطاعين الخاص والعام تحتاج إلى تكافؤ بين الطرفين، حتى لا ينمو أحدهما على حساب الأخر. وطالب القادري القيادات النقابية بالتحلي بالجرأة والمسؤولية في نبذ ثقافة تبرير الخسارات، والبحث عن خيارات بديلة للشركات المتعثرة، والإشارة بجرأة ومسؤولية إلى جميع مواطن الخلل.

وأكد القادري عزم المكتب التنفيذي للاتحاد على إنشاء مشفى عمالي قبل انتهاء الدورة النقابية، مشيراً إلى أن اتحاد دمشق اتخذ الخطوات الإجرائية اللازمة لبناء مئة شاليه طابقي على شكل فيلات في مجمع البسيط السياحي العمالي، ستوضع في الخدمة بداية الموسم السياحي القادم.

• أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية:

أكد أن انتقال معمل بطاريات القدم بأصوله الثابتة فقط (آلات ومبان) من وزارة الصناعة إلى مؤسسة معامل الدفاع ذات الطابع الاقتصادي، وبقاء ديونه البالغة ٦٠٠ مليون ليرة سورية في وزارة الصناعة، يثبت غياب إرادة وزارة الصناعة في الحفاظ على ممتلكاتها وحل مشكلات القطاع العام وتطويره، متمنياً أن يكون الاستثمار حلاً لمشكلة شركة بردى، رغم تحفظ مكتب النقابة عليه وقبولها بالأمر الواقع.

• علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط:

أكد على ضرورة وصول الدعم لكافة المواطنين المستحقين بشرف وكرامة ودون أي نقص، مشيراً إلى أنه رغم التأخير غير المبرر من الجهات الوصائية في صرف الدعم، فإن طوابير المواطنين أمام المؤسسات تعكس مظهراً غير حضاري، يحمل الكثير من الإهانة للمواطن.

وتحدث مرعي عن الاعتداءات المتكررة على خطوط النفط التي لم تنته رغم كل التصريحات، حيث شهد الشهر الماضي ١٧ اعتداءً، وهو ما يكلف الخزينة مئات الملايين. مشيراً إلى جهود مكتب النقابة في إعادة صرف الحوافز لـ٩٠٠٠ عامل من «محروقات»، بعد أن توقفت بسبب الدمج غير المجدي مع شركة الغاز.

• غسان سوطري رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية:

عرض واقع شركات القطاع العام المتعثرة، مشيراً إلى غياب آلية ورؤية واضحة للتعامل معها، ففي الوقت الذي يحافظ مدير عام إحدى الشركات على منصبه عشرين عاماً وشركته خاسرة لسوء إدارته، يتم في شركات أخرى استبدال أربع إدارات جديدة خلال ثلاثة أعوام.

وأكد السوطري على ضرورة تشكيل لجنة فعالة للنشاط النقابي في مجال القطاع الخاص، تتعامل مع غرف الصناعة وأرباب العمل، مشيراً إلى أهمية وجود إمكانات مادية كبيرة لتفعيل العمل النقابي في هذا القطاع ليشارك فيها كل التنظيم النقابي بمختلف مستوياته.

• سامي حامد رئيس نقابة عمال الصحة:

أكد على ضرورة تحفيز عمال القطاع الخاص لضمهم لصفوف المنظمة النقابية، كتخصيصهم بالمساكن العمالية، مشيراً إلى جهود مكتب النقابة في إحداث لجنة نقابية في مشفى الشرطة، ولجنة أخرى للغوطة الشرقية.

وتساءل حامد بخصوص الشراكة الإستراتيجية بين القطاع العام والخاص: من يشارك من؟ مؤكداً بهذا الصدد على ضرورة تفعيل دور الاتحاد العام ووزارة العمل في إيجاد ضوابط لحماية حقوق العمال التي هدرت في القطاع الخاص.

• جمال المؤذن رئيس نقابة السياحة:

أشار إلى غياب الأسس الواضحة التي يجب أن يسير عليها العمل النقابي، حيث يعتمد أسلوب العمل الحالي على الارتجالية والشخصنة في القطاع الخاص، مؤكداً ضرورة وجود مكتب خاص، ووحدات فاعلة لتنظيم العمل والارتقاء به، ومشدداً بهذا الخصوص على ضرورة التعاون النقابي الحكومي من خلال وجود أنظمة وقوانين تترافق مع منح التراخيص للمستثمرين، تضمن حقوق العمال وانتسابهم للنقابات .

• محمود رحوم رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية:

أشار إلى معاناة عمال المطاحن بسبب عدم منحهم تعويض طبيعة العمل للمهن الشاقة والخطرة، كما تنص المادة ٩٨ من قانون العاملين الأساسي، وزيادة عدد ساعات الدوام، وعدم منحهم تعويض العمل الإضافي المناسب، وأكد رحوم على ضرورة إعادة النظر في موضوع الألبسة التي حصرت بشركة وسيم فقط، وأعتبر ذلك غبناً للعمال، مطالباً بالاستمرار في استجرارها من مؤسسات السندس والمؤسسة الاجتماعية العسكرية، وبقية شركات القطاع العام. وتساءل عن سبب غياب الرقابة الجمركية على عبوات المياه الداخلة إلى القطر، والتي تخالف المواصفات القياسية السورية، وتتنافس منافسة غير شريفة مع المنتج الوطني.

• حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف:

أكد أن تعميم رئيس مجلس الوزراء بخصوص احتساب تأخر العامل إجازة إدارية أو إجازة بدون أجر إجحافاً بحقوق العمال، مشيراً إلى وجود قانون ينظم هذه المسألة. وأبدى أسفه من الطريقة التي أقر فيها توزيع الدعم.

• حسين حمدان رئيس نقابة عمال السكك الحديدية بدمشق:

أشار إلى العديد من مطالب عمال السكك الحديدية التي بقيت حبيسة الوعود، وفي مقدمتها حصولهم على مخصصاتهم من الأحذية التي توقفت منذ خمسة أعوام، وتسليم الألبسة العمالية في موعدها شتاءً وصيفاً، واستجرارها من مؤسسات القطاع العام حسب تعميم رئيس مجلس الوزراء، وضرورة إصدار نظام الضابطة السككية، لافتاً إلى ضرورة العمل على استبدال السيارات الموجودة قبل عام ١٩٨٥ في المؤسسة، خاصة وأن تعميم رئيس الحكومة ينص على عدم إجراء صيانة لها .

وأكد حمدان على ضرورة تخفيض قيمة التذكرة للمسافرين من حلب إلى غازي عنتاب بما يتناسب مع وسائط النقل الأخرى، مستغرباً من تحديد قيمتها بـ/١٣/ يورو.

• حسام إبراهيم رئيس نقابة عمال الكهرباء:

أشار إلى استبعاد وزارة الكهرباء للمنظمة النقابية عن القانون التي تزمع إصداره، والذي سيسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالي التوزيع والتوليد، مؤكداً على أهمية و خصوصية سيطرة الدولة على هذا القطاع الحيوي.

• رياض سنطير عضو مجلس:

أشار إلى أن تحرير الاقتصاد دون ضوابط من الدولة سيؤدي إلى كارثة، مؤكداً على ضرورة عدم تخلي الدولة عن رعاية القطاعات السيادية كالموانئ والكهرباء.

• وحيد منصور رئيس نقابة التنمية الزراعية:

أكد على ضرورة وجود سياسات خاصة لتسويق المنتج الزراعي، في ظل ازدياد الكميات المنتجة من مختلف الأصناف الزراعية، إضافة إلى تذبذب أسعار المنتجات العلفية، حيث أن هذه الأسعار تدخل مباشرة في تكلفة المنتج، مما ينعكس على المواطن. ومن هنا أكد منصور على الدور الكبير لمؤسسة الأعلاف كإحدى شركات القطاع العام، مهمتها تأمين هكذا مواد علفية، ولافتاً إلى العديد من القضايا التي تحتاج إلى جهود أكبر من الإدارات لحلها، مثل الضمان الصحي والوجبة الغذائية وتثبيت العمال المؤقتين وطبيعة العمل.

• إنعام المصري أمينة الثقافة والإعلام:

أكدت على الدور الكبير للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تأمين الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة وأبنائها، مشيرة إلى سلسلة الإجراءات التي اتخذت مؤخراً لإضعاف المؤسسة وتقليص أموالها .

وأكدت المصري على أهمية بلورة موقف جديد وواضح للنقابات حيال محاولة بعض الجهات تهيئة بيئة تشريعية جديدة تخالف الدستور، مثل قانون الأحوال الشخصية، مشيرةً إلى أهمية إقامة لقاء حواري نوعي لتفعيل العمل النقابي في القطاع الخاص.

• عبدالعليم بكور أمين الشؤون الاقتصادية:

لقد مضى عام ميلادي كامل ولا تزال الحكومة تدق المسامير في نعش القطاع العام، وآخر هذه المسامير كان تعميم وزارة المالية رقم ١١/٣٠٩٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٨، والقاضي بأن النفقة الناجمة عن الدعم يجب أن تصرف من بند رواتب وتعويضات أخرى، ويسمح بتجاوز الصرف على الاعتمادات المخصصة، ويغطى التجاوز من إجمالي وفورات موازنة كل جهة للسنة المالية المعنية، أي من موازنات الشركات ومؤسسات القطاع العام التي لا تزال تئن تحت وطأة عدم توفر السيولة لتأمين رواتب وأجور عمالها ومستلزماتها الإنتاجية، وفي هذا مخالفة صريحة للقانون رقم /٢٩/ لعام ٢٠٠٩ القاضي بأن تصرف النفقة الناجمة عن الدعم من خزينة الدولة، وبغض النظر عن الجهة التي سيتم صرف بدل الدعم من خزينتها، فإن آلية توزيع الدعم مسيئة بشدة للمواطن الذي يترك منزله وعمله ويقف في طوابير الدور منذ الساعة السادسة صباحاً وحتى نهاية الدوام، كي يتمكن من الحصول على مبلغ الدعم، هذا إن استطاع أن ينهي المعاملة في يوم واحد .

الله وحده يعلم إلى أين سوف تؤدي هذه الممارسات الحكومية بوطننا الحبيب، لأنه من المعروف أن كثرة الضغط تولد الانفجار.

■■

بصراحة

المؤتمرات النقابية.. والخروج من عنق الزجاجة!!

■ عادل ياسين

التحضيرات الآن على قدم وساق من أجل عقد المؤتمرات النقابية السنوية، حيث تقدم النقابات تقاريرها عما أنجزته، وما سوف تقوم به لاحقاً. وبمتابعة مسيرة عقد المؤتمرات النقابية نجد أن الكثير من المطالب العمالية يتم تأجيلها من عام لآخر، وأهمها تثبيت العمال المؤقتين، وزيادة أجور العمال التي هي بيت القصيد في النضال من أجل تحسين الوضع المعيشي للعمال الذي يتردى عاماً بعد عام، بل يوماً بعد يوم نتيجة السياسات الاقتصادية المبرمجة التي تتبعها الحكومة تحت عنوان (التطوير والتحديث، الانفتاح والاستثمار... الخ) ، وكانت نتيجتها خسارة القطاع العام لأهم مواقعه الإنتاجية والاقتصادية، وذلك بإغلاق الشركات، وتوزيع عمالها، وإعطائها للمستثمرين؛ مثل الموانئ، شركات الإسمنت، والآن محطة الناصرية لتوليد الطاقة... والحبل على الجرار.

إذاً القطاع العام يتآكل تحت ضربات الحكومة، وفريقها الاقتصادي، وغير الاقتصادي، وبالتالي سيكون الخاسر الأساسي من هذه الإجراءات الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، لأن النقابات عبر عدة عقود، وإلى الآن تستند بشكل أساسي على عمال القطاع العام من حيث التنسيب والعضوية، ومصادر التمويل، أما عمال القطاع الخاص فليسوا في متناول النقابات كما يجب أن يكون، بل هناك حرب غير معلنة على النقابات لمنعها من تنظيم عمال القطاع الخاص، وما تقوم به الحركة النقابية لكسر الطوق المضروب حول جهودها ليس مجدياً تماماً، وهذا يستدعي إعادة النظر بالطرق المتبعة لجذب هؤلاء العمال، وهو الواجب الأساسي الذي يجب على التقارير النقابية ذات الصلة بالمواقع العمالية التصدي له، وهي أصلاً لن تستطيع تقديم إجابات كافية طالما لم تقنع العمال في تلك المواقع بأنها تدافع عن حقوقهم ومكاسبهم، والقناعة تأتي من خلال الممارسة، أي التصدي الحازم لكل أشكال النهب التي يتعرض لها العمال في مواقعهم الإنتاجية من أرباب العمل، سواء كانوا الحكومة أو القطاع الخاص.

لقد صعَّد بعض القادة النقابيين اللهجة في لقاءات عدة معهم، وفي اجتماع مجلس الاتحاد العام، مهددين باستخدام حق الإضراب بمواجهة الإجراءات المتبعة من الحكومة، وهذا التصعيد لم يأت من المزاج الخاص لهؤلاء القادة، بل هو انعكاس لما تعانيه الحركة النقابية، والموقف الحرج الذي أصابها ويصيبها عند أي لقاء مع العمال، حيث ينطبق عليها المثل الشعبي: «العين بصيرة واليد قصيره».

وللخروج من عنق الزجاجة كما يقال لابد من العودة إلى الجذور، بعد أن جربت الحركة النقابية الرهان على مبدأ الشراكة مع شركاء لا يمكن الركون إليهم إلى ما لا نهاية، لأن هذه الشراكة واستمرارها مرهونة بعوامل عدة سياسية واقتصادية، وهذه العوامل أصبحت متبدلة، والمصالح متبدلة أيضاً، والبديل لذلك هو العودة إلى القواعد العمالية لاكتساب العزيمة، والقوة، وروح التضحية، وهذا يتم بإعادة الاعتبار للجمعية العامة للعمال في موقع العمل، بأن تكون هي المرجع للحركة النقابية في مواقعها باعتبارها أدرى بمصالحها بهذا الموقع أو ذاك، وهي الأقدر بالدفاع عنها، وبهذا تكون الحركة النقابية قد كسبت الطبقة العاملة إلى جانبها كقوة فاعلة يمكن الاستناد إليها في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وحمايته من المفرطين به.

إنها طريق صعبه وشاقة وتحتاج إلى تضحيات، ولكنها مضمونة النتائج، لكي يبقى الوطن صامداً، والاقتصاد معافى تنعكس خياراته على أبنائه الحقيقيين الذين جبلوا ترابه بدمائهم وعرقهم، مهما يحاول البعض الآن التنكر لكل ما قدمه العمال من تضحيات في كل الأوقات، وخاصة في المواجهات مع المباشرة مع العدو الصهيوني.

إن المؤتمرات النقابية القادمة هي محطات هامة لكي تقول الحركة النقابية للطبقة العاملة الواقع كما هو دون مساحيق تجميلية، ولكي يساهم العمال مباشرة في تقرير سياسات الحركة النقابية، ابتداءً من اللجنة النقابية، وصولاً إلى أعلى هيئة قيادية، دون وصاية من أحد .

الظروف معقدة، والمهام جسيمة، فهل نبادر للخروج من عنق الزجاجة قبل فوات الأوان؟!

Adelallaham13@hotmail.com

رفع تعرفة الكشف الطبي بين مد وجزر..

ماذا بعد التهاون بصحة المواطنين؟

◄ يوسف البني



مع إطلالة العام الأخير من سنوات الخطة الخمسية العاشرة بدأت تتسارع البرامج والقرارات الداعية للقضاء على دور الدولة الرعائي لمواطنيها، وكأن البعض المتلبرل داخل الحكومة وخارجها على سباق مع الزمن لتسجيل أكبر الخسائر الممكنة مما تبقى من كرامة للوطن والمواطن وحقه في العيش والتمتع بالحماية والرعاية والدعم الذي أصبح حقاً مكتسباً مشروعاً على مر السنين التي قدم فيها المواطنون كافة ضرائبهم والتزاماتهم بدعم وحماية هذا الوطن.

فقد أثار القرار التنظيمي رقم ٣١ الصادر عن وزير الصحة في ٢٠٠٩/١٠/٧، المتعلق برفع تعرفة أجور الكشف الطبي بنسب تتراوح بين ٥٠٪ وحتى ١٥٠٪، موجة متناقضة من المواقف بين مؤيد ومستنكر، وبين راضٍ وشديد السخط والتذمر. فقد تم بموجب هذا القرار تعديل فقرات القرار التنظيمي رقم ٧٩ لعام ٢٠٠٤، وجاء التعديل كما يلي:

قرار تنظيمي رقم ٣١ / ت

وزير الصحة: بناء على أحكام المراسيم التشريعية والقرارات التنظيمية المتعلقة، وعلى اقتراح اللجنة المشتركة بمحضر الاجتماع المنعقد في ٢٠٠٩/٦/١٨، وعلى اقتراح معاون وزير الصحة، يقرر ما يلي:

مادة ١ ـ تعدل الفقرات (أ ـ ب ـ ج) من المادة الأولى من القرار التنظيمي رقم ٧٩/ت تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ بحيث تصبح على الشكل التالي:

أ ـ أجور الكشف الطبي للطبيب العام الممارس لمن له أقل من عشر سنوات ممارسة للمهنة ٣٥٠ ل.س حد أدنى، ٥٠٠ ل.س حد أعلى (وقد كانت ٢٠٠ ل.س).

أجور الكشف الطبي للطبيب العام الممارس لمن له أكثر من عشر سنوات ممارسة للمهنة ٥٠٠ ل.س حد أدنى، ٧٠٠ ل.س حد أعلى (وقد كانت ٣٠٠ ل.س)

ب ـ أجور الكشف الطبي للطبيب الاختصاصي لمن له أقل من عشر سنوات ممارسة للمهنة ٥٠٠ ل.س حد أدنى، ٨٠٠ ل.س حد أعلى (وقد كانت ٣٥٠ ل.س)

أجور الكشف الطبي للطبيب الاختصاصي لمن له أكثر من عشر سنوات ممارسة للمهنة ٨٠٠ ل.س حد أدنى، ١٠٠٠ ل.س حد أعلى (وقد كانت ٥٠٠ ل.س)

ج ـ الاستشارة الطبية المرافقة والمتضمنة دراسة ملف لكتابة تقرير عن الوضع الصحي ١٥٠٠ ل.س (وقد كانت ١٠٠٠ ل.س)

مادة ٢ ـ ينشر هذا القرار التنظيمي ويبلغ من يلزم لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ومن خلال المقارنة بين القرارين نجد أن زيادة تعرفة الطبيب العام لمن خبرته تقل عن عشر سنوات ارتفع حدها الأعلى من ٢٠٠ ل.س إلى ٥٠٠ ل.س، ولمن أمضى أكثر من عشر سنوات ارتفعت من ٣٠٠ ل.س إلى ٧٠٠ ل.س أي بنسبة زيادة ١٥٠٪.

والكشف الطبي الاختصاصي لمن خبرته تقل عن عشر سنوات ارتفعت تعرفته من ٣٥٠ ل.س إلى ٨٠٠ ل.س، ولمن خبرته تزيد عن عشر سنوات ارتفعت من ٥٠٠ ل.س إلى ١٠٠٠ ل.س وبنسبة زيادة ١٠٠٪.

كما ارتفعت تعرفة الاستشارة الطبية المرافقة المتضمنة دراسة ملف لكتابة تقرير عن الوضع الصحي من ١٠٠٠ ل.س إلى ١٥٠٠ ل.س وبنسبة زيادة ٥٠٪.

ردود فعل

تفاوتت الآراء والمواقف حول هذا القرار، وظهرت للأسف عند بعض النفوس روح التحكم والتجارة بهذه المهنة الإنسانية التي تحاكي المشاعر والضمائر قبل كل شيء. وقد كان لقاسيون لقاءات مع بعض الأطباء وبعض المرضى في عيادات تخصصية وعامة، تكونت من خلالها هذه الآراء:

ـ المريض محمد.ع الذي كان في إحدى العيادات الخاصة بأمراض الكلية والمجاري البولية والتناسلية قال: «أنا عامل على باب الله، يوم آكل وعشرة أيام أجوع، فلا الدولة أمنت لي العمل الذي يحمي من التشرد ولا هي أمنت لنا العلاج بتكاليف معقولة تتناسب مع وضع الفقراء أمثالي الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من أبناء سورية، وإن رفع تسعيرة الكشف للضعف مرده للجشع والطمع لدى بعض الأطباء الذين حولوا هذه المهنة الإنسانية إلى تجارة، فهم يتاجرون بحياة الناس وآلامهم للربح السريع، كي يشتروا الفيلات والسيارات».

ـ المريض حسان ملاعب مريض القلب المزمن يعاني منذ أكثر من عشر سنوات من إشكالات قلبية وما من علاج له سوى عملية القلب المفتوح، فقال: «كان عندي أمل أن أخضع للعملية، فقد بعت قطعة أرض لوالدي وأمنت قسماً من المبلغ المطلوب للعملية، ولكن في زيارتي الأخيرة للطبيب فوجئت بأن التكاليف قد تضاعفت وأنني مضطر لتأجيل العملية التي ربما قد أموت قبل أن أجريها، وأنني مضطر لبيع قطعة أرض لأقاربنا، أو ليس لنا سوى جمع المبلغ بالتسول، فهكذا تريدنا الحكومة أن نتسول كي نحصل على العلاج».

نموذجان من الأطباء... للمقارنة

حدثنا أحد المرضى وقد كان خارجاً من عيادة الطبيب الجراح وهو يتلوى من الألم... والحسرة، فقال: «لقد أجرى لي هذا الطبيب عملية جراحية في مشفى عام، وقد استلزمت العملية خياطة الجرح بست قطب، وقال لي راجعني في العيادة لفك القطب، وحينما جئت إليه في العيادة سألني كم معك من النقود؟ فقلت له حيلتي وحولي ٤٠٠ ل.س فقال إذاً نفكُّ الآن أربع قطب وحينما تحضر ٢٠٠ ل.س غيرها نفك القطب الباقية. هناك أناس لا يخافون الله ولا يعرفون الضمير وقد أصبحوا أطباء، وإن زيادة أجور الأطباء تجعلهم يتحكمون أكثر فأكثر، ومثل هذا الطبيب يتمنى أن تسمح له التسعيرة بقبض خمسة آلاف ليرة على الفحصية وليس فقط ألف ليرة».

نموذج آخر من الأطباء الذين حافظوا على قسم أبقراط حدثتنا عنه والدة أحد المرضى الذين أجريت لهم عملية داخلية حساسة وخطيرة، وقد تمت العملية بنجاح على يد أحد الأطباء، وقد شاهد المريض صدفة وليس هو مريضه الذي وقف على علاجه. قالت لنا الوالدة: كان أحد الأطباء قد درس الصور الشعاعية والتحاليل، ودرس حالة ولدي بالتفصيل بعد عدة مراجعات، وقرر له العملية ولكنه طلب مبلغاً كبيراً من المال لم يكن بحوزتنا فزوجي فلاح ينتظر الفرج في كل موسم، وكنت قد خبأت أسوارتين من الذهب لليالي السوداء، وحين طلب الطبيب المبلغ الكبير اضطررت إلى بيعها وجلب المبلغ في يوم العملية المقرر ولكن الطبيب لم يحضر، وبقيت أنا وابني أمام العيادة ننتظر حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً، وإذا بطبيب آخر في المبنى يغلق عيادته ويستغرب انتظارنا أمام عيادة زميله، فقال ما بك يا خالة؟ فقلت له حالة ولدي وموضوع العملية، فأخذ التحاليل والصور وفتح العيادة ودرسها، ويقول الحمد لله موضوع العملية بسيط جداً (كي لا يخيفني) وأنا مستعد لإجراء العملية لولدك غداً، ولكن لا أستلم النقود وأفضل أن تحضري لي الإسوارتين اللتين بعتيهما، وفي اليوم التالي دخل ولدي إلى العملية وذهبت أنا إلى الشخص الذي بعته الإسوارتين وأخبرته أن ابني تحت شدة وهو يخضع لعملية واحتاج لاستردادهما، فَرَقَّ قلبه وأعادهما إلي، وحينما وصلت إلى المشفى وجدت ابني قد خرج من غرفة العمليات وأن العملية نجحت ١٠٠٪، وذهبت إلى الطبيب لأعطيه الإسوارتين، فأخذهما وألبسني إياهما وقال: لا يوجد في الدنيا أحق منك بلبسهما، أنت التي تضحين بكل غالٍ من أجل سلامة ولدك».

تداعيات سريعة.. والحكومة تتدخل

من المؤكد أن ليس كل الأطباء سيعملون وفق التعرفة الجديدة، وقد أعرب الكثير من الأطباء الذين التقيناهم عن الاستياء منها لأنها لا تراعي الوضع المعيشي للمواطنين، بل إن هناك أطباء يطالبون بتخفيض الحد الأدنى للتعرفة لأنهم ملزمون بإتباعها أو يتعرضون للمساءلة القانونية إذا خرقوها، وهم يعلمون أنه حتى الحد الأدنى مرهق لكثير من المرضى والمحتاجين. وقد تنبّه مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة إلى خطورة هذه التعرفة وتأثيرها على شرائح المجتمع كافة، فقرر توجيه وزارة الصحة باعتماد أجور الحد الأعلى للتعرفة الطبية بزيادة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ عن تعرفة ٢٠٠٤، وتنخفض عن التعرفة الجديدة المقررة بنسب تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠٪، وقد نقلت الزميلة «تشرين» عن وزير الصحة أنه سيتم العمل بالتعرفة التي حددها مجلس الوزراء فوراً.

ولكن هكذا دأب هذه الحكومة «العتيدة»، تلعب دائماً في الوقت الضائع والمستقطع، وتمرر قراراتها الليبرالية في غمرة انشغال المواطنين بموضوع حيوي حساس وهام، كموضوع طريقة الحصول على دعم المحروقات المُذلة والمُهينة، وقضاء ساعات طويلة في طوابير الفقراء المتزاحمين أمام كوة استلام الشيكات.

youssef@kassioun.org

الصحة إذ تصبح تحت التهديد..

◄ يامن طوبر

تزامناً مع تراجع خدمات المستشفيات العامة والنقص الشديد بتجهيزاتها الطبية، ومع التدهور الملحوظ في القطاع الصحي خاصة وأن ١١٧ مستشفى عاماً تخدم ٢٣ مليون مواطن سوري، وبعد معرفة الناس أن نصيب الفرد السنوي من الرعاية الصحية لن يتجاوز ١١٣ ل.س فقط لا غير... يأتي قرار وزير الصحة برفع أجور المعاينة للأطباء بمقدار ١٠٠٪ صفعة إضافية يتلقاها المواطنون، وهم العاجز معظمهم عن تناول تفاحة يبعدون عنهم من خلال فيتاميناتها شر الأمراض وأصحابها من شركات الأدوية وواصفي منتجاتها.. ليلجأ المرضى إلى العلاج من أمراضهم بالرقية والتعاويذ أو إلى ما حفظته الجدات من وصفات شعبية، ومن كتابات وطلاسم أو صب الرصاص في أواني الفخار لتحديد من أصاب الأطفال بعينه الحسود..

فعندما ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء إلى مستويات قياسية وراحت تجاور نجوم السماء بتأثير الدفع الصاروخي للسياسة الحكومية (الراعية) والداعمة للثروة الحيوانية والعاملين في هذا المجال، وكنتيجة لتلك السياسة الحكيمة والمحكمة التدبير أصاب القطاع الزراعي وتربية الماشية ما أصابه من تراجع ليدفع المواطن ثمن ذلك من حرمان وعوز غذائي، حينها دعت بعض الجهات إلى مقاطعة اللحوم كردة فعل طفولية لتخفيض أسعارها، واليوم مع قرار وزير صحتنا المعتلة بالملوثات الكيماوية ومياه الصرف الصحي التي عرفت طريقها إلينا عبر الخضراوات ومياه الصحة الغائبة عنا غياب المهاجر، وبعد الفيتو الخجول والمتأخر والناقص من رئاسة الوزراء، ترى من هي الجهة التي ستتصدى لمعالجة الأمر وتقدم مبادرتها لتقينا من الأطباء وتعرفتهم التي أصبحت قابلة للارتفاع الشديد؟ من سيتضامن مع صحتنا ويرشدنا إلى طريق العافية؟ وهل ستنفع أية مبادرة وإرشاد بعدما فقد المواطن المسحوق معظم خطوط دفاعه المحصنة لصحته؟

يسود الاعتقاد العاطفي بين المواطنين أن التعرفة كانت ستنخفض بالإكراه أصلاً، لأن غالبية الأطباء على معرفة تامة بوضع المواطن الذي بالكاد يستطيع البقاء على قيد الحياة بفعل ظروف الحياة الصعبة، خصوصاً بعد أن تخلت الدولة عن المواطن ليصبح عرضة لتقلبات السوق كونه غدا سلعة رخيصة في سوق كاسد..

إن قرار وزير الصحة الطامح إلى زيادة أجور معاينة الأطباء ١٠٠٪ قد تم كبحه مؤقتاً لكي لا تنتج عنه نكبة وطنية، كونه لا يتماشى مع الحالة الاقتصادية المتردية ودخول معظم المواطنين السوريين الضعيفة جداً، وكون دخل الطبيب السوري ما يزال يعتبر من أحسن الدخول بين شرائح المجتمع، ولكن من الذي سيقف في وجه الموجة التالية إذا ما هاجت بين لحظة وأخرى؟؟



مطبات

لماذا تدخلت الحكومة؟

بسرعة غير منتظرة، تدخلت الحكومة لوقف الأجر الجديد للأطباء الذي أقرته نقابة الأطباء مدعومة من وزارة الصحة، فبسرعة يمكن أن تسجل في سجل (غينس) للأرقام القياسية أبطلت الحكومة مفعول القرار الذي يطال جيوب الناس وهذه المرة من صحتهم، وحددت أسعاراً جديدة اعتبرها البعض منطقية والبعض الآخر يعتقد أن من الممكن تخفيضها أيضاً.

الإجراء الحكومي السريع أضفى قليلاً من الارتياح لدى المواطنين، وذلك بعد الاستهجان الكبير للقرار خصوصاً في الظروف الاقتصادية الصعبة، وتلاحق الأوبئة والجوائح العالمية المرعبة، وخصوصاً في فصل الرشح والأمراض الشتوية.

لكن لماذا تدخلت الحكومة بهذه السرعة القياسية؟ هل تكره حكومتنا الأطباء؟ هل تخاف علينا من مشقة دفع المزيد من المال، أم أنها على يقين أننا لم نعد نجد من نستدين منه بعد أن عجزنا عن سداد ما استدناه، أم أنها وجدت ضالتها في قرار (على قد يدها)، وأن الأطباء لا سند لهم ولا ظهر؟

الحكومة التي ضربت بسرعة قرار زيادة تعرفة الكشف الطبي لم تتدخل في أمور أقل وأسهل.. ففي حين تقول مؤسسة الخزن والتسويق إنها تتدخل لمصلحة المواطن في السوق وتعلن عن سعر كيلو غرام السكر بـ (٢٧,٥) ليرة سورية، وهو غير متوفر في صالاتها، يسرح السوق وتجاره في رفع سعر السكر حتى (٤٠) ليرة سورية غير آبهين بالتموين أو الرقابة الحكومية المفترضة، وغير آبهين بعقولنا أيضاً في انخفاض السعر العالمي، ولا بتصريحات وزارة الزراعة عن مواسم الشوندر، ولا حتى بمصانعنا المحلية الخاصة والعامة التي تبيعنا السكر عن طريق الوسطاء.

الحكومة التي أبطلت قرار زيادة التعرفة، هي نفسها من رفعت الدعم عنا، ومن أعادت توزيعه كما تشتهي، وهي نفسها من توزع علينا (شيكات) دعمها بعد أن تجاوزنا نصف موسم الشتاء، ونفسها التي مررت قوانين الخصخصة في كل مجالات معيشتنا، من المدارس والمشافي، وصولاً إلى الكهرباء.. ونفسها التي تعرض مؤسساتنا العامة للاستثمار بعد أن وضعت قائمة الشركات التي لا حول لها من أربع عشرة شركة ذاهبة إلى النسيان، بمن وما فيها من عمال وذكريات.

ماذا لو كانت حكومتنا بالسرعة نفسها في منع الاحتكار، ومكافحة الغلاء، وزيادة أجور العاملين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفرص العمل، وتوظيف العاطلين عن العمل ومكافحة البطالة، ومحاربة الأمية، والضرب على يد الفاسدين، وتثبيت العاملين المؤقتين، ومنع (المتة) وهدر الكهرباء في مؤسساتها، وحل مشكلة تقنين الكهرباء التي صار لها مواعيد كلقاءات العشاق، والوقوف ضد البطاطا المسعورة، والبندورة النادرة في موسمها، وحماية المستهلك من صياح (الدكنجي) الذي يصرخ بك إن ناقشته بالسعر: اذهب واشتر من الجريدة، وصولاً إلى باعة الجملة في سوق (الهال) وسماسرة المواسم والاحتكار.. ماذا لو كانت بالسرعة نفسها؟.

ماذا يمكن أن يحل بكل من يستغلوننا لو كانت الحكومة بسرعتها في القرار الأخير... لن تجد فاسداً معلناً أو وراء الكواليس، سيكون هناك حسابات دقيقة لأولئك الذين يرموننا بشعارات الانفتاح الذي يؤمن لنا السعادة والرفاهية، بينما من خلف ظهورنا يملؤون السوق بالأسعار المخيفة، ستختفي احتفالات مواسم الأرصفة المتجددة على مدار السنة، لن تبقى ساحة العباسيين سبع سنين في الإنجاز، لن يدفع المتحلق الجنوبي بموظفي محافظة دمشق إلى السجن، لم يذهب بردى إلى ساقية (مبلطة)، لن يرمى سكان كفرسوسة إلى الحسينية إلى الإيواء بانتظار السكن البديل، لن ينتحر أحد، لن يذهب أحد إلى الجنون، لن يسرق أحد من أجل ٣٠٠ ليرة، لن يعمل السوري بمهنتين، لن يبيع الموظف الصباحي اليانصيب في المساء، لن يذهب المدرس إلى بيت طالبه في المساء، لن (يشحط) الطبيب مريض المشفى إلى عيادته.. لن ولم ولا ... حتماً السوريون سيذهبون جميعاً إلى السعادة.

■ عبد الرزاق دياب

رد وتعقيب حول ما يجري في بلدة الروضة..

التزوير العقاري موجود.. لكن من هو الفاعل؟

هناك ظاهرة تسم الكثير من الكتب الرسمية التي تصل إلى «قاسيون» رداً على مقال أو تحقيق نشر في إحدى صفحاتها، فمع سعي أغلب الردود لتسجيل اعتراض أو لتقديم توضيح حول المنشور بغية النأي بالذات أو بالموقع عن مسؤولية خطأ أو إهمال أو فساد محتملين، يدفع المسؤول الموضّح أو المعترض، صاحب العلاقة، بنفسه دون انتباه إلى موقع مساءلة جديد، ويضيف تهماً أو شبهات تهم جديدة إلى مَن أو ما أراد الدفاع عنه وتبييض صفحته!! وكمثال على ذلك نورد النموذج التالي:

فقد وصل إلى جريدة قاسيون كتاب من رئيس بلدية الروضة في محافظة طرطوس المهندس أيمن بشارة، يرد فيه على المقال المنشور في صحيفتنا بالعدد /٤٣٣/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩ تحت عنوان: «بلدية الروضة: مخالفات بالجملة وعملية تزوير واضحة». ولاشك أن من سيقرأ الرد ويطابقه مع المقال المنشور سابقاً، سيقول: صدق من قال: يكاد المريب أن يقول خذوني!!

يقول الرد بعد التمهيد:

«... كتب المقال بكيدية وأسلوب اتهامي يفتقر إلى الدقة والموضوعية. وطال هذا الأسلوب البلدة ورئيس مجلس البلدة بشكل شخصي، وأبناء بلدة الروضة بغالبيتهم الذين يتعاونون تعاوناً كاملاً مع مجلس البلدة في تنفيذ مشاريع وتحقيق الخطط وتقديم الخدمات. ورسم مراسل الجريدة صورة لا تمت للحقيقة بصلة عن واقع الخدمات في الروضة وطريقة تعاطي رئيس مجلس البلدة مع أبناء بلدته، ولو أن مراسل قاسيون في طرطوس التقى أهالي البلدة لعلم أن مجلس البلدة حريص على إيصال كل ذي حق إلى حقه، وأن المشاريع التي نفذت في البلدة خلال عام ٢٠٠٩، وعددها /١٤/ مشروعاً خدمياً في مجال الصرف الصحي والطرقات والإنارة بكلفة تجاوزت الثمانية والعشرين مليوناً؛ قد لاقت تقديراً كبيراً لدى المواطنين الذين ثمنوا عالياً خدمات مجلس بلدة الروضة ونشاطه الذي أوصله إلى طليعة بلديات محافظة طرطوس على مستوى الخدمات وتنفيذ الخطط والمشاريع، والعمل بلا كلل على رأب الصدع الاجتماعي في الروضة وإعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي الذي مزقته الخلافات السابقة. وقد نجحت البلدة في هذا الاتجاه نجاحاً كبيراً، وهذا الواقع المستجد في الروضة هو محط تقدير واحترام لدى كافة الجهات ذات العلاقة، إلا أن هذا الواقع يبدو أنه لم يرق لحفنة من دعاة الفتن التي تحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فتكيل الاتهامات جزافاً بمناسبة وبغير مناسبة. أما أن يشار إلى وثيقة مزورة استخدمت في عملية نقل ملكية عقار إلى جمعية عروس البحر، ويتهم مراسل الجريدة البلدة بأنها متورطة بها، فإننا نستغرب كل الاستغراب كيف نصب مراسل الجريدة من نفسه سلطة قضائية كاملة، وأعطى حكماً مبرماً بأن الوثيقة المزورة مصدرها بلدة الروضة، دون أن يكلف نفسه عناء سؤال البلدة عن الموضوع ولو هاتفياً، بغية الوقوف على حقيقة الواقع انسجاماً مع أسلوب الممارسة الصحفية الصحيحة، وربما يعرف أو أنه يجب أن يعرف أنه إذا تم تزوير وثيقة لجهة رسمية ما فهذا لا يعني بالضرورة أن الجهة الرسمية هي التي زورت، ويجب التفتيش عن صاحب المصلحة بالتزوير. وفي الواقع، إن مجلس إدارة الجمعية تقدم بكتاب إلى بلدة الروضة يتضمن طلب معرفة الوضع التنظيمي للعقار رقم /٢/ منطقة ضهر صفرا العقارية، وتاريخ دخوله التنظيم، وقد حمل الكتاب الرقم ٤٨/ص تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠ في ديوان جمعية عروس البحر، وسجل في ديوان البلدة تحت رقم ٧٧٨/و تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠، وتم إجابة الجهة صاحبة الكتاب بشكل واضح أن العقار المذكور هو ضمن المخطط التنظيمي لتجمع الشرقية المصدق بالقرار رقم /٣٠١/ تاريخ ١٩٩٩/٦/١٥. وهذه الإجابة مطابقة تماماً مع واقع الحال. ولكننا فوجئنا بعد أكثر من ثمانية اشهر بأنه قد تم نقل الملكية بموجب وثيقة مزورة حملت الرقم ٨٠١/و تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١، تختلف بمضمونها عن الوثيقة الصادرة عن البلدة، وعند العودة إلى سجلات البلدة تبين أن هذا الرقم هو لكتاب آخر يختلف بمضمونه كلياً عن الوثيقة المزورة، وأن هذه الوثيقة لم تصدر عن البلدة، وليس للبلدة علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد ومن الواضح تماماً أن صاحب المصلحة في عملية نقل الملكية ليس مجلس البلدة، وأن ليس للبلدة أي دور فـ[عملية نقل الملكية سوى إعطاء الوثيقة التي توضح وضع العقار تنظيماً وتاريخ دخوله التنظيم.

إننا وإن كنا نتمنى على صحيفتكم مقاربة القضية بشكل موضوعي وعدم التسرع في إطلاق الأحكام حفاظاً على كرامة المواطنين وصدقية الجريدة، فإننا نشكر لكم اهتمامكم بتسليط الضوء على الخطأ، ونطمئنكم بأنه يجري إعداد الدعوى الجزائية اللازمة بحق من قام بالتزوير والاستخدام المزور وعلى كافة المحرضين والمتدخلين أمام الجهات القضائية المختصة.. راجين منكم النشر في نفس المكان من الجريدة، ولكم الشكر».

تعقيب أولي..

نشكر السيد رئيس بلدية الروضة على رده، ونؤكد ما يلي:

١- أهم ما يميز صحيفة قاسيون حسب اعتراف الجميع، مواطنين ومسؤولين، هو موضوعيتها ودقتها وابتعادها عن الإسفاف والشخصنة ورمي الاتهامات جزافاً، ونبين في هذا الإطار أن المقال المشار إليه أعلاه لم يُكتب «بكيدية»، لأن لا عداوة شخصية لنا ولمراسلينا مع أحد، كما أنه لا «يفتقر إلى الدقة والموضوعية» لأنه ارتكز على وثائق وشهادات وبينات، بعضها أوردنا تفاصيلها، والبقية والتي تشمل مخالفات أخرى إدارية وعقارية، على الطريق. وفي العموم فإن الـ/١٤/ مشروعاً خدمياً المتغنى بتنفيذها لم تشكل سوى نحو ٤١٪ من الخطة العامة للبلدية للعام المنصرم (تقرير لمحافظة طرطوس منشور أجزاء منه في الزميلة بلدنا ٢٠٠٩/١٢/١٥)، هذا إذا لم ننس أن المنفّذ منها على قلته وقصوره، جاء الكثير منه غير مطابق للمطلوب نوعياً، مع الإشارة أن بعضه تم في أسوأ تنفيذ..

أما عن «رأب الصدع الاجتماعي في الروضة وإعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي»، فحبذا لو يتم التوضيح أكثر.. هل كانت الروضة في حالة فوضى أهلية دون أن يعلم أحد بذلك؟ وهل للبلدية أن تطلعنا على أسلوبها في «رأب الصدع» عسانا نعمم التجربة؟ وهل توتير الأجواء والمساهمة بمنع إقامة المهرجان السنوي فيها مؤخراً جاء على هذا الأساس، وصب في هذا الاتجاه؟

٢- إذا كان صحيحاً أن تزوير وثيقة لجهة رسمية ما لا يعني بالضرورة أن هذه الجهة الرسمية هي التي زورت، فإن المتهم الأول عند إبراز وثيقة مخالفة للواقع يبقى هو الجهة الرسمية صاحبة الختم التي تحمله الوثيقة، وبالتالي فإنها تبقى ضمن دائرة الاتهام لجهة احتمال إصدارها لوثيقة مخالفة للواقع أو للحقيقة، حتى يقول القضاء كلمته.

٣- إن سكوت البلدية عن عقد البيع المقرة بعدم قانونيته لأشهر طويلة وعدم الإقرار بوجود التزوير إلا بعد فضح الإعلام له، يخلق العديد من إشارات الاستفهام حول احتمال تواطئها مع المزورين، إن لم تكن متورطة بالتزوير فعلاً. وإن هذا السكوت هو بالحد الأدنى إخلال بواجباتها كجهة بلدية ويجب محاسبتها عليه وفق أحكام القانون، فمن واجباتها متابعة جميع عمليات البيع التي تجري ضمن نطاق صلاحيتها الإدارية، والتأكد من توافقها جميعها مع القانون. وفي هذا الإطار، ما معنى تلكئها حتى اللحظة في رفع الدعوى القضائية ضد المزورين المفترضين؟

٤- ما معنى اختفاء الوثيقة «المزورة» من دائرة السجل العقاري في بانياس؟ ألا يبين هذا أننا أمام شبكة فساد كبرى تضم مسؤولين في أكثر من جهة؟ ولا بد من الإشارة هنا أن نسخة عن هذه الوثيقة موجودة في مالية بانياس كما يؤكد المواطنون المتابعون لهذه القضية، وهناك من يؤكد بأنها غير مزورة، بل صحيحة، ونرجو ألا تختفي بدورها، وهذا برسم جميع الجهات ذات العلاقة في محافظة طرطوس..

عموماً.. القضاء هو الذي سيحسم إن كانت الوثيقة مزورة أم لا، وسيكشف من هم المتورطون بالقضية.. وما تقضيه المصلحة العامة الآن أن توقف إجراءات البيع حسب الأصول القانونية وعدم تغيير حال أو صفة أو واقع العقار، هذا أولاً، وثانياً ألا يكون الإدعاء بالتزوير للقضاء وسيلة تسويف ومماطلة تمهيداً لطي الملف ولفلفته.

■ طرطوس - مراسل قاسيون

مدينة الباب مرة أخرى..

أما آن لهذا العليل أن يُعالَج؟



ثمة سؤال يردده أبناء مدينة الباب في محافظة حلب وهو: ألا يوجد لهذه البلدة ممثلون بمجلس المدينة أو بمجلس المحافظة أو بالمكتب التنفيذي للمحافظة؟ ألا يوجد لهم ممثلون بمجلس الشعب؟ ألا يوجد من يدافع عن مصالحهم بالأفعال لا بالتمثيل الصوري؟

بالتأكيد كل هؤلاء أصحاب الصفات والمناصب موجودون، ولكن أين هم من شؤون هذه البلدة؟ ألم ير كل هؤلاء مدخل مدينة الباب وخاصة الطريق الرئيسية منها وإليها، وبوابتها المؤدية إلى حلب والتي تمر عبرها كل صباح نحو (١٥٠) سيارة نقل ركاب عامة ذهاباً وعودة لنقل الموظفين والعمال والطلاب وغيرهم.. ماعدا السيارات الخاصة والشاحنات الصغيرة.. كم هي بائسة؟ ألم ير هؤلاء الشارع في مدخل المدينة وهو منذ أكثر من شهرين محفور ومقشور الزفت بهدف إعادة التزفيت، لكن بلدية الباب تركته عارياً، ولم تحرك أي ساكن لإعادة تأهيله حتى هذا اليوم بسبب الإهمال والتسيب؟

هل من المعقول أن يتم قشر الزفت وإزالته في مثل هذا الطريق المهم والحيوي وشريان مدينة الباب وبوابتها، دون أن تكون البلدية قد اتخذت كل الإجراءات والتجهيزات والمعدات التي من شأنها إنهاء التزفيت الجديد خلال ساعات، لا أن تترك الخراب مهيمناً هذه المدة من الزمن، غير آبهة ولا مهتمة؟؟

إننا إذ نطرح هذه الأسئلة ونحن في الأيام الأولى من الشهر الأول ٢٠١٠ ندرك أن هناك تعاميم من رئاسة الوزراء توصي بعدم التزفيت بعد نهاية الشهر الحادي عشر كون الظروف الجوية السيئة ستجعل من الزفت غير قابل للحياة... وهنا نسأل: ألا تعتبر هذه مخالفة كبيرة وواضحة وهدراً للمال العام؟ وهل ستترك البلدية مدخل المدينة على هذا الحال حتى حلول الموسم الجديد للتزفيت وسنبقى وسيبقى المواطن وأهالي المدينة يعانون ما يعانون؟.

ببساطة نقول إن ما يجري هو تسيب وإهمال وفساد وعدم مبالاة، ومن قال إن عجائب الدنيا سبع فهو مخطئ لأنها زادت كثيراً في بلدتنا، ومنها:

أن يكون أحد أعضاء جهاز الإشراف على مشاريع التزفيت لشوارع مدينة الباب مساعد فني كهرباء..

وأن تضم مدينة الباب دوارين يبعد أحدهما عن الآخر نحو خمسة عشر متراً فقط، وذلك بالمدخل الجنوبي للمدينة.. وحسب ما سمعنا، تعتزم البلدية هدم الدوار والنصب (النافورة التي تصل ارتفاع خمسة أمتار).. القديم منها المبني من البيتون المسلح وحجر النحيت الأملس الممتاز والذي كلف البلدية حين إنشائه قبل نحو عشرين عاماً مبلغاً ليس بالقليل، وهو بحال ممتازة وبات يعتبر وتوءمه الشمالي الذي قرب الحديقة العامة رمزاً ومعلماً لمدينة الباب..

فهل تحكم وتدار البلدية بمزاجية الأشخاص القائمين عليها، أم بالأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية النافذة وبالمخططات التنظيمية للمدينة؟

إن كل فرد في البلدية، وخاصة رئيس البلدية مسؤول ومؤتمن على تنفيذ هذه الأنظمة والقوانين واللوائح والمخططات التنظيمية والدفاع عنها، لا العمل وفق الأهواء ودون أية استراتيجيات..

■■

إن كنت لا تدري!!

بعد فضحنا للعديد من حالات الفساد، طلب منّا بعض المدراء والمسؤولين إبلاغهم عما يصلنا قبل نشره لمعالجته، مظهرين استعدادهم للتعاون معنا، ومؤكدين عدم معرفتهم بكل ما يجري في دوائرهم.. وبغض النظر عن صحة ذلك أو عدم صحته، فإنّهم عبر تبريرهم هذا يحاولون الفوز بأهون الشرين في الحكمة القائلة:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ أو كنت تدري فالمصيبةُ أعظمُ..

فنحن نقول إن مصيبة عدم المعرفة أشد سوءاً من المعرفة والتواطؤ.. وأي مدير أو وزير أو مسؤول سيصرخ في حال نشرنا لفضائح جديدة: «لم أكن أعلم».. سنقول له: إذاً ما لك وللإدارة؟ دعك من المسؤولية وارجع إلى دارك.. فأنت لست كفؤاً لشغل منصبك!!

مشروع قانون الاتصالات الجديد.. والخصخصة

سمعنا خلال العام المنصرم مصطلحات من قبيل الانفتاح والاستثمار والتشاركية حتى أصبنا بالتخمة، وطالت محاولات «الانفتاح والتحديث» الجانب التشريعي بشكل غير مسبوق، حيث جاءت مشاريع التعديلات التشريعية في مجملها تعكس اتجاهات واضحة نحو الخصخصة واللبرلة وتهيئة البنية التشريعية للانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، وكانت الحلقة الأخيرة في هذا المسلسل الطويل طرح مشروع قانون جديد للاتصالات.



ويحمل هذا المشروع في طياته تغييراً جوهرياً في بنية الآلية المتبعة حالياً في إدارة قطاع الاتصالات، وأهم مظاهر هذا التغيير كان النص على تحويل المؤسسة العامة للاتصالات إلى شركة عامة، كي تتمكن من امتلاك المرونة والقابلية والقدرة على العمل والاستثمار.. وفق ما جاء في الأسباب الموجبة لطرح القانون التي أعلنتها وزارة الاتصالات. وهذا يعني بالمعنى الحقوقي، إخضاعها لقانون التجارة، وتمكينها من الاستثمار بعقلية القطاع الخاص، مما قد يمكنها من إدخال مشغل قوي ومنافس في قطاع الخلوي على سبيل المثال، الأمر الذي من الممكن أن يزيد عوائد خزينة الدولة من قطاع الاتصالات، ويؤمن نوعاً من المنافسة في كلفة الاتصالات وجودة الخدمات. وربما هذا ما دفع العديد من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في قطاع الاتصالات إلى معارضة هذا التحول في الشكل القانوني للمؤسسة العامة للاتصالات.

ونتطلق في تقييمنا الأولي لهذا الطرح من تساؤل أساسي: ترى ماذا يفيد تحويل المؤسسة إلى شركة، إذا كانت إدارة هذا القطاع ستستمر بالعقلية القائمة نفسها، وربما حتى من قبل الأشخاص أنفسهم؟. وهذا لا يعني أننا لا ندرك أهمية هذا التحويل، إلا أن الواقع يثبت أن السبب في ضعف عوائد قطاع الاتصالات، هو العقلية العقيمة في إدارة هذا القطاع، وعدم وجود نوايا حقيقية لاستثماره لمصلحة الاقتصاد الوطني، والفساد الذي ينتشر في هذه المؤسسة، كما ينتشر في غيرها من المؤسسات العامة. وبالتالي فإن التغيير الحقيقي يجب أن يكون في أسلوب التخطيط والإدارة والمحاسبة في مؤسسات القطاع العام، وبعدها يأتي التغيير في الشكل القانوني لهذه المؤسسة أو تلك كاستكمال لمستلزمات هذا التغيير. ولكن الأهم في هذا السياق، أن الدولة ذات السيادة، ليست بحاجة لتحويل المؤسسة إلى شركة لتفرض على القطاع الخاص المستثمر في أي مجال من المجالات تأمين خدمات ممتازة وبأسعار مناسبة.

وهكذا فلم يبق أمامنا إلا الاستنتاج أن تحويل المؤسسة إلى شركة ما هو إلا خطوة على طريق خصخصتها، وهو الطرح الذي رفضه وزير الاتصالات بشدة، على أساس أن ملكية الشركة سوف تبقى للدولة، وفق نص المشروع المطروح.

ولكن ماذا يعني النص في الأسباب الموجبة لطرح المشروع الجديد على أنه «في مرحلة ثالثة، يمكن طرح جزء من أسهم الشركة للعاملين في الشركة، أو حتى للتداول العام»؟، وإذا لم يكن هذا النص مؤشراً واضحاً على النية المبيتة لخصخصة قطاع الاتصالات بالكامل، فكيف يكون الاتجاه للخصخصة؟....

يمكن القول إن هذه الإشارة للخصخصة على استحياء، ومحاولة إنكارها لاحقاً، تدل على إدراك الحكومة لخرقها الفاضح للدستور الذي يتبنى الاشتراكية ويمنع بيع القطاع العام، وتؤكد أيضاً على أنها ماضية في مشروعها رغم إدراكها هذا.

إن الاتجاهات المعلنة والمبيتة للحكومة على حد سواء، تحمل مؤشرات خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تعتبر كارثة على المستوى الحقوقي، لأن هذا الاستهتار بالمشروعية والدستورية، يخرب المفاهيم الحقوقية في وعي المجتمع، ذلك أن نصوص الدستور التي تجاوزتها هذه الحكومة مراراً، تبقى بصرف النظر عن مضمونها، المرجعية الأولى والعليا والملزمة لهذه الحكومة ولأية حكومة أخرى، وإن أية قرارات تصدر عن السلطة التنفيذية، أو قوانين تقرها السلطة التشريعية، خلافاً لنصوص الدستور، ودون تغيير هذه النصوص وفق الآليات الشرعية، هي قرارات وقوانين باطلة وفاقدة لكل مشروعية.

■ نجوان عيسى

الثلاثاء الاقتصادي يفتتح نقاش الخطة القادمة



◄ وسيم الدهان

خصصت جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوتها الأولى هذا العام لفتح باب النقاش حول الخطة الخمسية الحادية عشرة مستضيفةً رئيس هيئة تخطيط الدولة د. تيسير الرداوي الذي بين في بداية حديثه أن التحديات التي تواجه إعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة كبيرة وتتمثل بسبعة أساسية:

١ . الطلب المتنامي على فرص العمل في ظل قصور سوق العمل عن استيعاب فائض البطالة؛

٢ . نقص الموارد المائية وضعف كفاءة استخدامها

٣ . الطلب المتزايد على الطاقة

٤ . والتفاوت التنموي بين المحافظات السورية

٥ . عدم كفاءة وفاعلية النظام التعليمي وعدم توافقه مع متطلبات سوق العمل

٦ . ضعف القطاع العام

٧ . الضعف الإداري والمؤسساتي في سورية.

وأشار الرداوي تحت عنوان «إضاءة على الخطة الخمسية الحادية عشرة» إلى المنهجية الجديدة المعتمدة للإعداد للخطة الخمسية وكيفية التعامل معها وفق الإمكانات المتاحة والاعتماد على القدرات الذاتية في تنفيذ أهداف الخطة، ورأى أن سورية في عام ٢٠٢٥ ستصبح بلداً متنوعاً حيوياً ومزدهراً فيه مؤسسات فاعلة ويلعب دوراً مركزياً على المستويين الإقليمي والعالمي ويحقق تنمية متوازنة ومستدامة وعدالة اجتماعية ويحقق أيضاً توازناً بين اقتصاد السوق ومتطلبات العدالة الاجتماعية مع بقاء دور الدولة الأساسي في عملية توازن يتمتع فيها المواطن بوضع صحي وتعليمي واقتصادي متميز.

وتابع الردواي أن الهيئة بعد قراءتها للوضع الاقتصادي الراهن وضعت تصورات للوضع المستقبلي، حيث كان الهدف في البداية هو وضع رؤيا لسورية ٢٠٢٥، وستتم مناقشة هذه الرؤيا بين جميع مكونات الشعب السوري ولابد من الإجماع عليها لأنها تتعلق بمستقبلنا جميعاً، وقد حاولنا أن تكون رؤيا تحدد مواصفات البلد الذي سنعيش فيه عام ٢٠٢٥ وتحدد دوره على المستويين الإقليمي والدولي، ومكانته فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية واقتصاد السوق ومتطلبات العدالة الاجتماعية في ظل هذا الاقتصاد، وعلى دور الدولة عام ٢٠٢٥ وعلى حقوق المواطنين في التعليم والصحة، والهدف الثاني حسب الرداوي كان تقدير التحديات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد السوري خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وبيّن رئيس هيئة تخطيط الدولة أن الخطة المزمع تقديمها خلال أشهر من الآن ركزت على سبعة تحديات، التحدي الأول والمهم هو الطلب المتنامي على فرص العمل في ظل قصور النشاط الاقتصادي وكيفية معالجة هذا الطلب، موضحاً أن نسبة طالبي العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٥ سنة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ وهي مرشحة للازدياد في أفق السنوات الخمس القادمة، أما التحدي الثاني فهو نقص المياه وضعف كفاءة استخدام المياه، والتحدي الثالث الذي تتصدى له الخطة القادمة هو الطلب المتزايد على الطاقة الذي وصل حالياً إلى ٨٪ منها ٥,٢,٥٪ ناتج عن التزايد السكاني و٥,٢,٢٪ من تغير أنماط استهلاك الكهرباء، والبقية ناتجة عن زيادة الطلب الصناعي، والتحدي الرابع كان حسب الرداوي التفاوت التنموي والتنمية اللامتوازنة بين المحافظات فبعض المناطق في سورية نمت بشكل جيد في حين بقيت مناطق أخرى على حالها، والتحدي الخامس كان عدم كفاءة وفعالية النظام التعليمي وعدم توافقه مع حاجات سوق العمل، والتحدي السادس هو ضعف القطاع العام، أما السابع والأخير فهو الضعف الإداري والمؤسساتي.

وفي الأهداف الكمية للخطة قال الردواي إن الهيئة تفكر بأربعة أسس تحدد التوجهات الإستراتيجية الكمية للخطة الخمسية الحادية عشرة: الأساس الأول هو تشجيع دور استثمارات القطاع الخاص في كل المجالات التي تخص إنتاج السلع والخدمات الخاصة، وتعزيز دور استثمارات القطاع العام في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة؛ والأساس الثاني: إعطاء أولوية عالية للاستثمار في الزراعة والصناعة من أجل رفع نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم إصلاح التشوه القطاعي؛ وثالثاً إعطاء أولوية للاستثمار في التعليم والصحة؛ ورابعاً تكييف توجهات الإنفاق العام وفق معايير مفهوم التنمية المتوازنة والنمو المحابي للفقراء، وتابع الرداوي موضحاً أنه في ظل تصور لبرنامج إصلاح شامل قد يصل معدل النمو إلى ١٢٪ إذا كان هناك إصلاح جذري لجميع مرافق الاقتصاد السوري خلال السنوات العشر الماضية، ولكن إذا لم يكن هناك خطة فإن معدل نمو الناتج لن يتجاوز ٧,٣٪، أما ناتج المعدل المتوقع من الخطة الخمسية الحادية عشرة فأوضح الرداوي أنها ستكون ما بين ٧ و٨٪، وهذا يتطلب إصلاح التشوه القطاعي وأن تبلغ مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج أكثر من ٣٥٪، وأوضح كذلك أن توقع رقم النمو هذا مبني على افتراضات عدة، منها أن معدل نمو الكتلة النقدية سيبقى على حاله بحدود ١٠٪ ومعدل سعر الصرف هو ٤٦,٥ ل.س ومعدل التزايد السكاني ٢,٤٪ ومعدلات الهطولات المطرية حسب متوسط السنوات الخمس السابقة والإنتاج النفطي ٣٧٠ ألف برميل والتضخم بحدود ٢٪.

وتلا كلام رئيس هيئة تخطيط الدولة مداخلات وتعقيبات أبدى فيها عدد من الاقتصاديين آراءهم حول الخطة الخمسية السابقة واللاحقة، وفيما يلي أبرز ما جاء في المداخلات:

● د. الرداوي: نتطلع إلى نمو ٨٪.. وخطتنا متفائلة

● د. سلمان: أولويات الخطة غير متوافقة مع الواقع

د. حيان سلمان: متى يصبح إصلاح القطاع العام في مقدمة الأولويات؟

رأى د. سلمان أنه من الأجدى التساؤل عن أماكن الخلل في الخطة العاشرة بدل التساؤل عن أماكن النجاح، وأعرب عن اعتقاده بأن «جوهر الخطة ضمن التحولات الاقتصادية الجارية يكمن في كلمتين: التركيز على الأولويات». وتساءل «لماذا قطاع الصناعة التحويلية هو الذي يجب أن يثوّر القطاعات الأخرى وهو المسؤول بالدرجة الأولى عن تعظيم القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة وتعديل الميزان التجاري..الخ، في حين ما تزال نسبته من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٩ إلى ١٠٪؟ (..) أعتقد أنه ليس هناك تطور أو تغيير عن الخطة الخمسية العاشرة»، وتابع د. سلمان موضحاً أنه لم يلحظ في موجز الخطة الذي قدمه رئيس هيئة تخطيط الدولة أي تغيير عن الخطة العاشرة، وأن التوجه غير الصحيح أو الدقيق في توجيه الاستثمارات ما زال موجوداً. وأشار د. سلمان إلى أن إصلاح القطاع العام بدأ مع الخطة الخمسية العاشرة وهي كانت خطوة تسجل للخطة، ولكن ونحن اليوم على أعتاب نهاية الخطة العاشرة، من المؤسف أن يكون إصلاح القطاع العام المهمة السادسة في الخطة الخمسية الحادية عشرة، فهذا يدل على عدم توافق الأولويات مع الواقع، وتمنى د. سلمان ألاّ ننتظر حتى الخطة الثانية عشرة حتى يكون إصلاح القطاع العام في مقدمة الأولويات.

● د. الحمش: أهملتم تحسين المستوى المعيشي

● د. جميل: أين الخطة من الفقر والفساد؟.. وأي نمو نريد؟

د. منير الحمش: أين الخطة من مستوى المعيشة؟

بدأ د. حمش كلامه بالإشارة إلى عدم استطاعة الخطة الخمسية العاشرة تحقيق خططها وأهدافها، فالخطة العاشرة التي قيل إنها ترتكز على أساس اقتصاد السوق الاجتماعي إلاّ أن ما جرى خلال السنوات السابقة هو أن «إجراءات الحكومة وسياساتها أخذت الاقتصاد السوري بعيداً باتجاه اقتصاد السوق (..) فهل الخطة الخمسية الحادية عشرة ستأخذنا أبعد من ذلك، أم أنها ستقوم بعملية مراجعة للخلفية النظرية التي استند إليها الفريق الاقتصادي في تقرير سياساته الاقتصادية التي قال عنها رئيس الفريق الاقتصادي: إن الطائرة أقلعت وعليكم إما أن تلتحقوا أو أن تعيشوا بالحضيض؟»، وتابع د. الحمش: «إن التحديات التي أوردها الدكتور تيسير (الرداوي) لا شك أنها تحديات حقيقية، ولكنني لم أسمع بينها التحدي الأساسي الذي تعيشه جماهير الشعب السوري وهو تحدي مستوى المعيشة، والتراجع الكبير الذي أحدثته سياسات الفريق الاقتصادي في مستوى معيشة الفرد ومستوى معيشة الشعب (..) ونجد هذا التحدي اليوم بطوابير ما يدعى استمارات المازوت التي تعتبر بحق إهانة لمجموع الشعب في سورية»، وأنهى د. الحمش مداخلته بالسؤال: «ما الخلفية النظرية التي ستعتمد في إقرار الخطة الخمسية الحادية عشرة؟ وهل سيقال أيضاً اقتصاد السوق الاجتماعي وسنذهب مرةً أخرى بعيداً باتجاه اقتصاد السوق واقتصاد المهانة والوحشية واقتصاد طوابير المازوت؟».

د. قدري جميل: إما قبرنا الفقر والفساد أو فقدنا الأمل بالقتال ضدهما!

بدأ د. جميل مداخلته بالتأسف لحال «واضعي الخطة الخمسية الحادية عشرة لأنهم استلموا وضعاً أسوأ مما استلمه واضعو الخطة الخمسية العاشرة»، وطرح د. جميل مثالاً على ذلك بأنه حين كان النقاش دائراً حول الخطة الخمسية العاشرة «كان خط الفقر الأدنى ١١٪ وخط الفقر الأعلى ٣٠٪، وكان من أهداف الخطة العاشرة ليس قبر الفقر وإنما قبر جزء من أرقامه، إذ كان من المطلوب تخفيض نسبة خط الفقر الأدنى إلى ٨٪، وخط الفقر الأعلى ٢٤٪، ولكن أين نحن الآن؟ وإلى أين نحن متجهون؟ (..) الحد الأدنى للفقر رسمياً هو اليوم ١٢٪ وهي حسب اعتقادي أعلى، وكذلك تطور خط الفقر الأعلى ولم ينخفض وليس هناك رقم رسمي دال على نسبة تطوره، والمطلوب توضيح هذه الأرقام غير الواضحة ليتم تقييم نتائج الخطة الخمسية الحادية عشرة على أساسها بحيث يمكن لنا شكر واضعيها لاحقاً على تخفيض نسبة خط الفقر الأعلى من ٣٤٪ مثلاً إلى ٣٠٪». وتقدم د. جميل بسؤال آخر: «ما النقطة التي يتم الانطلاق منها لتحديد رقم النمو؟» وهنا ذكّر د. جميل الحضور بأن الرقم الذي كان يدور النقاش حوله حين وضع الخطة الخمسية العاشرة لمواجهة التحديات المنتصبة أمام سورية خلال فترة زمنية متوسطة هو ١٢٪ كحد أدنى، وتابع: «إن التخطيط ينطلق من الحاجات، من الضرورة، وليس من الإمكانية، فالذي يحدد رقم النمو المطلوب هو الضرورة لذلك فالسؤال هنا: إلى متى سينتظر الشعب السوري كي ينتهي من الفقر كظاهرة؟ (..) هل يمكن أن نقول للشعب السوري انتظر ٥٠ عاماً لتحل قضية الفقر؟ لا أعتقد أن هذا ممكن!». وأعرب د. جميل عن استغرابه بأن التحديات الكبرى التي رأى رئيس هيئة تخطيط الدولة أنها الأهم لم تتضمن الفقر أو الفساد، «إما قبرنا هذين التحديين أو أننا فقدنا الأمل بالقتال ضدهما!! وأعتقد أن الفقر ما زال يمثل تحدياً كبيراً والعمل ضده يتطلب أرقام نمو مرتفعة». وأنهى د. جميل مداخلته بالتوضيح أن كل رقم نمو يتطلب موارد متسائلاً عن مكان المشكلة في الخطة العاشرة، وهي حسب قوله تكمن في أن الخطة العاشرة عندما وضعت في أهدافها رقم نمو ٧٪ فإنها بحثت عن الموارد في الخارج بدل البحث عنها في الداخل، وبين د. جميل أن ذلك جرى بإغفال أن «هناك توظيفات استثمارية سلبية وهناك توظيفات إيجابية، فهناك توظيفات إنتاجية تستطيع خلق نمو إيجابي كما يوجد توظيفات تخلق فقاعات، والذي حدث في سورية أنها استقطبت التوظيفات التي تخلق فقاعات نمو ما انعكس على أسعار السلع الأساسية، ولذلك فإن السؤال الذي يجب طرحه اليوم في ظل الأزمة العالمية هو: إلى أي مدى يمكن التعويل على الاستثمارات الخارجية؟». واستناداً إلى ذلك رأى د. جميل أن الإمكانية الوحيدة لتمويل النمو اللاحق في سورية تكمن في «الاعتماد على الموارد الداخلية وهي موجودة في الفساد الذي يلتهم من ٢٠ إلى ٣٠٪ من الناتج الوطني، وإذا استطعنا التخلص من الفساد واستعادة ما يلتهمه إلى الدورة الاقتصادية فإننا سنؤمن نمواً مرتفعاً بكل تأكيد وإلا فإن الأمر سيبقى كما كان في الخطة العاشرة كلاماً في كلام».

سوسن زكزك: كيف سيتم إشراك المجتمع في تقييم الخطة دون وجود قانون أحزاب؟

تساءلت السيدة زكزك عن سبب اقتصار الإشارة في الخطط الخمسية إلى التنمية البشرية بالتعليم والصحة، وشددت على أن التنمية البشرية تتطلب الحرية، وتابعت «لماذا لم نستفد من الدراسات السكانية التي تم إعدادها للسكان في سورية؟ (..) وكيف سيتم إشراك المجتمع في تقييم الخطة دون وجود قانون أحزاب وقانون جمعيات؟ (..) كيف يمكن أن يستشار المجتمع السوري بهذه الخطة ما لم يكن له مؤسسات كافية تمثله وتعبر عنه؟».

د. عارف دليلة: وجوب مساءلة المسؤولين الذين يديرون الشؤون العامة

بدأ د. دليلة مداخلته متمنياً استمرار قدرة الجهات الحكومية على وضع خطط جميلة من حيث الشكل، وتابع من حيث انتهت السيدة زكزك «نحن نفتقد إلى مشاركة الجميع، وقد قال د. رداوي إن تحقيق الخطة يحتاج إلى تحقيق بيئة عامة، ولكنه لم يشر إلى عناصر هذه البيئة العامة، (..) إن عناصر البيئة العامة هي حسبما تركز أدبيات جميع المدارس الاقتصادية في العالم هي: الحكم الرشيد؛ والحرية السياسية؛ وحرية الإعلام؛ وحرية الانتخاب؛ ومساءلة المسؤولين الذين يديرون الشؤون العامة».

■



مازوتيات... المواطن مدان حتى تثبت براءته!؟

لن نتناول المعاملة السيئة والمعاناة الصعبة التي تعرض لها المواطنون وهم يسعون لنيل شيكات الدعم، ولن نصف الطوابير الطويلة سواء في التسجيل أو في قبض مبلغ الدعم البائس للمازوت والذي فيه من الذلة ما يندى له الجبين.. وإنما سنتناول الموضوع من زاوية أخرى، وهي الزاوية القانونية والدستورية، فعلى ما يبدو أن المواطن يُعامل كمدان من وجهة نظر الحكومة حتى تثبت براءته، بينما حالات الفساد الكبيرة السابقة التي ترافقت مع توزيع قسائم العام الماضي قام بها فاسدون كبار..

فقد أصدر السادة المحافظون تعميمات مختلفة بعدم قبول الوكالات العامة والخاصة ضمن عملية توزيع الدعم المالي للمازوت، وهذا يتناقض مع القانون، فالوكالة العامة تتيح لحاملها القيام بعمليات بيع وشراء ومعاملات حجمها أكبر بمئات المرات من تسجيل أو قبض خمسة آلاف ليرة، فهل المشرع للقانون والوكالة لا يعلم بذلك!؟ ثُمّ كيف لمريض أو عاجز أو مشلول وخاصةً من المتقاعدين والمتقاعدات وأسرهما، أن يحضر لإتمام التسجيل أو القبض وسط فوضى الطوابير!؟

كما تم في بعض المحافظات إصدار تعاميم إلى دوائر السجل المدني بعدم منح بيانات عائلة للمتزوجين الجدد، وهؤلاء لم يحصلوا على دفاتر عائلة لعدم توفرها في السجل المدني! وقد صرخ أحد المراجعين للسجل المدني: هل ارتكبنا جريمةً لأننا تزوجنا مؤخراً!؟

كما أن هناك واقعة ثالثة تتناقض مع الدستور السوري، فالدستور يساوي بين المواطنين والمواطنات، ولا يفرق بين ذكر وأنثى، حتى أنّ المرأة العاملة تتقاضى التعويض العائلي عن أبنائها إذا كان زوجها غير عامل في دوائر الدولة ومنشآتها المختلفة، ومبالغه أكبر بكثير من قيمة الدعم المالي للمازوت على مدار عام واحد على الأقل، لكن المرأة العاملة في التربية مثلاً كمعلمة لا تستطيع الحصول على الدعم لأن دفتر العائلة باسم الزوج، وعليه أن يبصم بذاته على الاستمارة. فلماذا هذا التعقيد طالما أنّ دفتر العائلة سيختم في إحدى صفحاته من اللجنة المكلفة، ألا يتناقض هذا مع المساواة الدستورية!؟

لا شكّ أننا مع ضبط العملية وخاصةً من الفاسدين وتحديداً الكبار منهم، لكن أن يكون المواطنون مدانين حتى تثبت براءتهم، فهذا لا يمسّ كرامة المواطن فقط وإنما كرامة الوطن مقابل خمسة آلاف ليرة!؟

إن محاربة الفساد تبدأ بمحاسبة الكبير منه أولاً، والذي ينهب المجتمع والدولة، وأن أية إجراءات تتخذ من أجل العملية يجب ألاّ تعيق وتذل المواطن الفقير الذّي هو بأمس الحاجة للرعاية، بل يجب أن تسهل له حصوله على حقوقه..

■ **ز. مشعان**

د. عابد فضلية لقاسيون:

العجز موجود حتى لو لم يكن هناك دعم بليرة واحدة.. والفساد أحد الأسباب

إعداد وحوار: حسان منجه

يعد عجز الموازنة العامة من القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين الاقتصاديين في جميع دول العالم، خصوصاً إذا ما استمر ارتفاع هذا العجز من عام لآخر، فالعجز في سورية كان نحو /٣٠/ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠، ووصل في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٢ مليار ليرة، أي أن ارتفاعه تجاوز ٧ أضعاف خلال تسع سنوات، وهذا يدفع للتساؤل عن مبرر هذا العجز، وعن أسباب استمراره على الرغم من توفر الموارد على حد تعبير وزير المالية د. محمد الحسين الأسبوع الماضي. ولذلك توجهت جريدة قاسيون بأسئلتها واستفساراتها إلى نائب عميد كلية الاقتصاد د. عابد فضليه الذي أكد أن «عجز الموازنة الحكومية في أية دولة ليس حالة مرضية، شرط ألا يكون هذا العجز تراكمياً، أو أن يصبح حالة دائمة، فالعجز في الموازنة العامة انخفض نظرياً هذا العام مقارنة مع العام السابق، لكن إذا استمر في الموازنات القادمة، فإنه سيصبح عجزاً مزمناً، وهنا يصبح مشكلة، لأنه يشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة، خاصة إذا ما تمت تغطيته بالقروض أو بسندات الخزينة، أي أن له تكلفة تدفع.. فتفاقم الدعم في السنوات السابقة نتيجة الارتفاع العالي لأسعار النفط عالمياً، وانخفاض أرباح المؤسسات العامة في الدولة، والتراجع النسبي للحصيلة الضريبية مقارنة مع تزايد الناتج المحلي الإجمالي، هي أسباب العجز الرئيسية، فالضرائب على الأرباح تتراجع نسبياً، وخاصة الضرائب على الأرباح الحقيقية، والموازنة ترتفع بنسبة ١٠٪، لكن الإيرادات الضريبية لا ترتفع سنوياً بالنسبة نفسها».



● البعض في الحكومة يحمّل الدعم مسؤولية العجز بهدف القضاء على الدعم، خصوصاً إذا ما عرفنا أن العجز كان ٢٢٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩، والدعم على النفط كان ٨٠ مليار ليرة بحسب وزير المالية، بينما كان الدعم حسب الدردري في العام ٢٠٠٨ نحو ٣٠٠ مليار ليرة، والعجز كان عندها ١٩٢ مليار فقط، أي أقل من العام الذي تلاه؟!!

- الدعم ليس وحده المسؤول عن العجز، فحتى لو لم يكن هناك دعماً بليرة واحدة فإن العجز سيكون موجوداً، لأن الدولة ترفع نفقاتها مع الانخفاض النسبي لإيراداتها، وهذا يشكل العجز، لكن الدعم يساهم مع غيره برفع العجز إلى أرقام كبيرة، لكن ليس هو السبب الأساسي، كما أن العجز ينتقل من عام لآخر، حيث إن جزءاً منه ينتقل من العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وهذ أحد أسباب تفسير العجز، فلو لم يكن لدينا عجز في ٢٠٠٩ لكان العجز في ٢٠١٠ أقل بكثير.

● يقال إن العجز في الموازنة العامة ما هو إلا نتيجة واضحة لسوء أداء الاقتصاد القومي؟! فما هو رأيكم كباحث اقتصادي؟!

الخلل في الموازنة العامة للدولة، يعني إما أن يكون هناك خلل في الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، وهو موجود، فالفوائض التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية لا تذكر مقارنة مع مئات المليارات التي هي التكوين الرأسمالي لهذه المؤسسات، فإذا قارنا بين قيمة التكوين الرأسمالي، وما يضخ سنوياً من استثمارات في هذه المؤسسات الاقتصادية إجمالاً، مع ما تورده ذاتها من إيرادات للموازنة العامة للدولة، نجد أنها أرقام ضئيلة جداً. أما بالنسبة لإدارة المالية العامة فأقول مازال هناك تهرب ضريبي، وجمركي بنسب لا يستهان بها.

● هل يمكن القول إن الفساد الإداري، وكبر حجم القطاع الاقتصادي غير المنظم (اقتصاد الظل) هما وراء عجز الموازنة العامة؟!

الفساد بما يمثله من إساءة للمال العام، والهدر، وسوء الإدارة، وعدم الحس بالمسؤولية، يتحمل جزءاً كبيراً من هذا العجز، كما أن فاتورة اقتصاد الظل هي أيضاً تعد مشكلة للاقتصاد السوري المتعايش معها، ولكن هذا لا يبرر استمراريتها، وهذا يتطلب تسهيل التشريعات والقوانين واستراتيجيات وخططاً تمكنه من الانتقال إلى النور، وعندما فقط تصبح إيرادات الموازنة أكثر استقراراً.

● يحاول دعاة الليبرالية دائماً تصوير المصروفات والنفقات العامة، (الأجور، التعليم، الصحة، مياه الشرب والصرف الصحي، الدعم) كإحدى أسباب العجز، فهل تصويرهم في مكانه؟!

قد يكون ما يقولونه صحيحاً، ولكن اليوم، حتى في أكثر الدول الرأسمالية يعتبر تدخل الدولة وزيادة الإنفاق من أهم السياسات التي تتبعها الحكومات في هذه الدول، وخير دليل على ذلك موافقة الكونغرس الأمريكي منذ بضعة أسابيع على إنفاق /١٥٠/ مليار دولار في سبيل إيجاد وظائف لتقليل حجم البطالة، ومطالبة رئيس وزراء إسبانيا ثاباتيرو زيادة الضرائب على بعض الأنشطة الاقتصادية من أجل زيادة حصيلة الموازنة العامة، لكي تنفق على النواحي الاجتماعية والخدمات العامة، ولكنني لا أعتقد أن هناك من يدعو في سورية لتقليص دور الدولة الاجتماعي.

● بماذا تفسر إذاً انخفاض حصة الصحة في موازنة العامة الاستثمارية ٢٠١٠ وكذلك حصة التعليم وتراجع الدعم؟!

تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم أمر غير مقبول، وكل من ينادي بتقليص دور الدولة الاجتماعي وتدخلها الإيجابي لصالح الشرائح الضعيفة بالتأكيد نحن ضده، خصوصاً إذا ما كان ذلك فلسفة وسياسة ليبرالية، فالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي يفرض مهاماً أعمق وأهم من السابق في ترسيخ الجانب الاجتماعي، وهذا يتطلب مضاعفة الاهتمام بالتعليم والصحة، فالتخفيض مبرراً من وجهة النظر الحكومية التي تقول إن الإيرادات لا تكفي.

● هل باتت أرقام العجز المعلنة في كل موازنة عامة ضرورة حكومية لتبرير تقصير القادم في التنفيذ؟!! ولماذا يرتفع هذا العجز مع ارتفاع حجم الموازنة العامة؟!!

في إطار فلسفة الدولة المتدخلة (سورية، الجزائر، ليبيا)، توضع النفقات بالبداية ومن ثم يتم وضع الإيرادات، وفي النهاية يتبين أن هناك عجزاً وعلى الحكومة أن تبحث وتخطط لتمويل هذا العجز، لكون النفقات عبارة عن الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، أما نظرية الدولة الحارسة في الدول الرأسمالية (لا تتدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية بشكل مباشر بل تكتفي بمراقبته ورعايته)، فالدولة تنفق بقدر ما يأتيها من إيرادات، لكن الذي يصبح واقعياً، أن هذه الدولة الرأسمالية تنجح في التدخل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، رغم أن هذا ليس هدفها، بينما تعجز موازنات الدول المتدخلة عن القيام بهذا الدور.

إذا استمر هذا العجز في الموازنات القادمة فإنه سيصبح عجزاً مزمناً

الحالة الطبيعية تقول، الاقتصاد ينمو سنوياً، وبقدر هذا النمو يجب أن نرفع الميزانية (الانفاق)، أي أن الإيرادات يجب أن تنمو نظرياً وتغطي ارتفاع النفقات، إلا أن ذلك لم يحدث، والحكومة حذرة تجاه المبالغة في الإيرادات المتوقعة لكي لا يقال إن هناك خللاً في التنفيذ فيما بعد، وهذا يعتبر أكثر واقعية. ولكن يبقى السؤال: هل على الحكومة أن تحسب بالمستوى الذي يجب أن تحصل به أم أقل من اللازم؟!

● ما هي الإجراءات التي يجب اتباعها لتمويل عجز الموازنة العامة؟!

إنني أرى أن الجواب على هذا السؤال يكون في إطار الأسباب المؤدية إلى العجز الحاصل في الموازنة العامة، والذي يتمثل بضبط استثمارات ونفقات القطاع الاقتصادي العام، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي.

وفي ختام اللقاء، أشار د. عابد فضلية إلى أن هذه الإجراءات لا تكفي وحدها لتغطية العجز، معتبراً أن الاقتراض الداخلي، وسندات الخزينة، هما الحل الأفضل لقضية العجز، شرط طرح هذه السندات على الجمهور العام وصغار المدخرين وليس على المؤسسات المالية، موضحاً أنه يجب توظيف هذه السندات في مجالات استثمارية وأنشطة تؤدي إلى توليد دخل مستقبلي، وليس في المجالات الاستهلاكية والترفيهية، لأن الحكومة عندما تستدين فإن عليها أن تدفع تكاليف هذه الاستدانة كفوائد، والتي ستصبح بالتالي عبئاً إذا لم تتغطى بالأنشطة الإنتاجية.

وأوضح د. عابد أن التمويل بالسندات عبر صغار المدخرين يحقق ٣ فوائد، أولاً: الفوائد التي تدفع على هذه السندات تخرج إلى صغار الكسبة كفوائد، وتساهم في زيادة دخلهم، وثانياً: الحكومة تحصل على ما تحتاجه من أموال، وثالثاً: تحرض العملية صغار المدخرين على إخراج المدخرات. ■■

«الكيس» العجيب.. ومافيا الفساد في شركة الأسمدة

◄ نزار عادلة

تم مؤخراً عزل المهندس أحمد مصطفى خرما مدير عام شركة الأسمدة من موقعه، وتكليف نائبه بالإدارة، وقبل خرما تم عزل وإبعاد المهندس عبد الصمد الباقي ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة بعد إدانة التفتيش له ولإدارته بعشرات الملايين.. وقبل الباقي تم عزل المهندس هيثم شقيف، بشكل يثير الاستغراب، خصوصاً أنه قام بتحسين مؤشرات الأداء في الشركة وخفض الهدر وحل المشاكل الفنية والإنتاجية وألغى الكثير من المشاريع والمناقصات الوهمية، ونقل الشركة من الخسارة إلى ربح وصل إلى /١,٤/ مليار ل.س!!

وقبل شقيف عزل عمار ناصيف مكي، وقبل مكي عزل مدير عام أقدم.. وهكذا..

هذا التخبط في تعيين المدراء وعزلهم، ألا يدعو للتساؤل؟

ومهما كان الجواب هنا، فإن أحداً ما أو مجموعة ما من حلقات السلسلة التي تتألف تتداخل مع الجهات الوصائية تعتبر المسؤول الرئيسي عن نهب وتخريب هذه الشركة وشركات أخرى، دون أن تقوم الأجهزة التفتيشية بدورها وخصوصاً الجهاز المركزي للرقابة المالية. وإذا أصر الجهاز المركزي على نكران ذلك، فلماذا تنام بعض قراراته في أدراج بعض المتنفذين؟ ولماذا يعاقب بعض المفتشين إذا كشفوا حقائق بالأرقام والوثائق؟

الفساد الآخر.. الكيس اللغز!

في واحدة من كبريات صفقات الفساد التي عصفت ولا تزال تعصف بالاقتصاد السوري، وربما تكون الأخطر، ليس لأن النهب بالمليارات، وليس لأنها تطال أهم مؤسسات وشركات القطاع العام، بل لأنها دوخت وزارات وإدارات وأجهزة رقابية وحزبية وأمنية.. هذه الصفقة هي «كيس البولي بروبلين» المستخدم لتعبئة الأسمدة والحبوب والعلف والملح والطحين ومواد أخرى... فقد أصبح هذا الكيس لغزاً للصناعة المحلية، عجز عن فك شيفرته كل ما لدى سورية من خبراء اقتصاديين في الجهات الوصائية أو الرقابية وغيرها.

ولم تفكر الجهات الوصائية في وزارة الصناعة أو في غيرها حتى التفكير في إقامة معمل للأكياس يسد حاجة القطاع العام، وإقامة معمل يعني توفير المليارات ولكن قطع الأرزاق عن جهات عديدة من المحرمات.

وإليكم المعادلة التالية:

في عام ١٩٩٧ كان سعر الكيس /٢١/ ل.س، وكان سعر النفط بحدود /٢١/ دولار للبرميل.

في عام ٢٠٠١ كان سعر الكيس /٦,٦٥/ ل.س، وكان سعر النفط بحدود /٢٨/ دولار للبرميل.

في عام ٢٠٠٧ كان سعر الكيس /١٤/ ل.س، وكان سعر النفط بحدود /١٤٠/ دولار للبرميل.

«السيد» الكيس مرتبط بأسعار النفط لأنه مصنوع من مواد نفطية.. هكذا يقول جهابذة الاستيراد، وهذه مغالطة كبرى لأنهم يستوردون الأكياس حبيبات لسنوات وتصنع في حمص.

المدير التجاري لشركة الاخوان للصناعات البلاستيكية فريز الاخوان يقول في مجلة المقاول العدد /١٢/ «إن سعر الكيس لتعبئة الطحين هو /٤,٩٠/ ل.س، وهو بنفس سعة كيس السماد ويجب أن يكون بمواصفات أفضل كونه للطحين. فإذا كان التاجر لديه هذه الجرأة والشفافية بإعلان سعره. لماذا كانت الأسعار التعاقدية مع الأسمدة وغيرها بـ/١٤/ ل.س في حينها أو أكثر ومن المسؤول عن ذلك».. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لماذا عوقب المفتش؟ ولماذا تم الانتقام منه بأبشع الصور عندما أثار هذا الموضوع عام ٢٠٠٣؟.



قصة قديمة متجددة

المفتش الأول في الجهاز المركزي للرقابة المالية نصر خرفان كلف بالتفتيش في شركة الأسمدة عام ٢٠٠٣، وأثار موضوع التلاعب بالأسعار وكلف بالتحقيق عام ٢٠٠٤ بموافقة رئاسة الجهاز رقم /١٠٢ ـ ٢ ـ ٢٥ ـ ٢ ـ ٢٠٠٤/، وتم تهديده مباشرة، وأوقف التحقيق في ٢٠٠٤/٤/٢٢ تحت عبارة توجيه من فوق!.

فلماذا تم السكوت عن تهديد المفتش أثناء قيامه بعمله، ولماذا أوقف التحقيق؟ هل لأن هذا المفتش رفض الرشاوى التي قدمت له؟

إن التلاعب والتزوير طال كل قنوات هذه اللعبة خلال سنوات طويلة. بدءاً من إجازات الاستيراد والبيانات الجمركية المزورة إلى التلاعب بالأوزان والمواصفات ودرجة الجودة وإجراءات فض العروض ودفاتر الشروط والبيانات الضريبية والتسعيرة وصرف الاستحقاقات... وكل ذلك مفصل في التقرير رقم ١/ط.ج ١ ن.خ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨.

وحفظ هذا التقرير من إدارة الجهاز..

بئر النفط

إن أية بئر نفط لا تدر أرباحاً مثل الكيس العجيب. لماذا؟ شركة الأسمدة بحمص وحدها تشتري يومياً بحدود /٤٠/ ألف كيس، وربح الكيس الفعلي هو بحدود /٧٠/ ق.س، وبدلاً أن يربح التاجر بحدود /٣٠٠٠٠/ ل.س يومياً من مبيعاته لهذه الشركة فإنه يسرق أو يربح ما بين /٤٠٠/ ألف، ومليونين ونصف المليون يومياً، وذلك حسب أسعار الصفقة التجارية التي تتراوحت ما بين /١٤ أو ١٢/ ل.س منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٣، وإذا كان المزراب اليومي بالملايين من شركة الأسمدة، فكم يضخ هذا المزراب من الشركات الأخرى، مثل مؤسسة الأعلاف ومؤسسة الحبوب وشركات السكر ومناجم الملح وغيرها، لأنها جميعها تخضع للبازار نفسه من التلاعب والتزوير.

والحقيقة أن المفتش الذي أثار هذا الملف تورط وأخطأ، فعندما أثير هذا الملف كان سعر الكيس /١٤/ ل.س وسعر برميل النفط بحدود /٢٨/ دولاراً، وقد أساء المفتش للسيد الكيس لأنه مع ازدياد سعر النفط في الأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ كان من المفترض أن يزداد سعر السيد الكيس بالنسبة نفسها، وبالتالي فإن توفير مئات الملايين وربما المليارات على الجهات العامة هي خسارة للتجار والسماسرة.. هي خسارة لشركات البلاستيك وفي مقدمتها شركة الأخوان، لذلك على المفتش أن يعاقب لأنه يسيء للاستثمار في سورية.

وهنا تقدم التحية للكيس العجيب الذي استطاع أن ينال كل الدعم من الجهات المسؤولة، وعجزت أية جهة عن اختراق تحصيناته أو المس بهيبته، ولا زال هذا الكيس سيد الموقف، وما زالت أموال الشركة تستنزف!

إن فضائح وملفات الفساد في شركة الأسمدة متنوعة بتنوع طموحات العابثين بمقدراتها منذ تأسيسها وحتى اليوم، وفي مقدمة من يعبث بها الإدارات وأجهزة الرقابة.

التقرير الرقابي رقم /٨٨٧/ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ يتضمن عشرات مواضيع الفساد، لكنه حفظ لدى إدارة الجهاز بحمص مقابل عمولات.. نذكر من هذه المواضيع:

النقص والفروقات في موضوع أرصدة المستودعات وهي بعشرات الملايين النتيجة إبعاد المفتش.

المذكرة الرقابية رقم /١٨٩٢/ وتم الحفظ.

ملف توريد مادة الكلس لمعمل /JSP/ لتعديل المياه الحمضية وما يتضمنه من فضائح وممارسات. والنقص في توريد هذه المادة أدى إلى التلوث ونتجت عنه أضرار بالإنسان والمزروعات وفي مياه العاصي والآلات وغيرها .. والتقرير الرقابي رقم ٢/٨٨٧ أورد تفاصيلها بكل وضوح ونام التقرير في إدراج الجهاز المركزي.

عقد تنظيف معمل /JSP/ أورد تفاصيله رئيس اللجنة النقابية في ٢٠٠٣/٢/١٦ «يوجد تخريب متعمد» وبقي الموضوع في الأدراج.

التلاعب بأسعار شراء قطع التبديل وهي بعشرات الملايين أوردتها التقارير وحفظت!.

فما رأيكم؟؟ ■■

هبات من جيوب الناس

في الوقت الذي تقدم فيه محطات الوقود في الكثير من دول العالم خدمات إضافية مجانية لزبائنها، كغسيل السيارات مثلاً وتعيير الإطارات، منحت رئاسة مجلس الوزراء عندنا محطات الوقود من فئة الخمس نجوم صلاحية اقتطاع ٥ ليرات زيادة من زبائنها على كل تنكة بنزين كضريبة فورية في حال التزامها بشروط الأمان والحلة العمرانية للمحطة ومساحة الشارع أمامها وموقعها ومساحتها وواجهتها... وكما نعلم جميعاً، فإن أصحاب الكازيات يأخذون زيادة عند تعبئة كل تنكة بنزين بأشكال مختلفة!! ولذلك فمن حقنا أن نسأل، ما سر هذا الكرم الحكومي؟ ولماذا يتم تشجيع المستثمرين دائماً على حساب المواطن ومن جيبه؟! ■■

سلطة تترنح.. هل من أفق؟

◄ ابراهيم البدراوي - القاهرة



أفلست السلطة المصرية .. لا يفصلها الآن عن إشهار ذلك الإفلاس سوى أجل قصير.. فقد افتضح أمرها محلياً ودولياً. سدنة المعبد من النخبة الحاكمة والغالبية الساحقة من المعارضة نفذت ذخيرتهم، وتلاشت تماماً وبسرعة آثار التزييف ومخاطبة عفوية البسطاء بالمخاطر على الأمن القومي المصري والسيادة الوطنية بادعاء خطر الأشقاء، وليس الخطر الماثل من الأعداء الصهاينة والأمريكيين.

يبدو أن الجدار الفولاذي يتحول حثيثاً ليكون جداراً بين عهدين. يمكن اكتشاف ذلك بوضوح من سماع المواطنين العاديين المتداخلين تليفونياً خلال برامج تليفزيونية عن الجدار ومعارضتهم الشجاعة والصريحة للمواقف المشينة للسلطة إزاء الأشقاء، أكثر من سماعه من الأكثرية الساحقة من النخبة التي تضع حساباتها الضيقة وعلاقاتها ومصالحها لدى الحديث عن هذا الموضوع وغيره.

الجماهير أصبحت أكثر وعياً وجرأة، بعكس النخب الإصلاحية والمتهادنة والمقايضة. آخر تجليات ذلك اتساع الدوائر المعارضة لجدار العار ولحصار غزة ومنع قافلة «شريان الحياة» رغم عمليات الحصار الأمني بحشود غير مسبوقة للوقفات الاحتجاجية، خشية أن تتحول إلى مظاهرات لا يمكن السيطرة عليها. بل وصل هلع السلطة إلى فرض حصار على مجموعة من الشبان الفرنسيين أتوا إلى القاهرة للاحتجاج أمام سفارتهم في مصر تضامناً مع أشقائنا في غزة. تمنيت لحظة مشاهدتي لقوات الشرطة التي تحاصرهم أن يكون لنا في سيناء ربع هذا العدد من الجنود.

الموقف الجماهيري من الجدار والحصار ومنع القافلة يضيف زخماً إلى الرفض الواسع لسياسات السلطة. ويبدو أن الذاكرة الجمعية للمصريين قد استعادة سنوات ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ أي السنوات التي أعقبت اغتصاب فلسطين. إذ عمق اغتصاب فلسطين الأزمة في البلاد.

عشرات الفعاليات والتحركات والحركات تتم وتتشكل في مواجهة السلطة، وإن كان يغلب عليها الطابع الإصلاحي. ولكن الموقف الجماهيري الأوسع يشي بأن السلطة لن تتمكن من السيطرة على الموقف طويلاً.

في خضم الأزمة الشاملة في المجتمع، ومع بناء «جدار العار» وحصار غزة ومنع القافلة، يستقبل «مبارك» رئيس وزراء الكيان الصهيوني الذي يرفض بصلف كل مطالب النظام الرسمي العربي المتواضعة والوضيعة. وكأنه بهذا اللقاء يعلي شأن تحالف واقعي بين السلطة المصرية والكيان الصهيوني رغم التمزقات التي أحدثتها السياسة الخارجية المصرية في العلاقات مع الكثير من البلدان العربية والإسلامية وغيرها!!

يكون التساؤل عما إذا كانت السلطة المصرية تستند في وجودها واستمرارها على علاقتها مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأمريكية تساؤلاً مشروعاً وفي محله. رغم أن الامبريالية الأمريكية والامبريالية عموماً تعاني من تراجعات وهزائم على كل الصعد. وأصبحت هيبتها في الحضيض، بكل تأثيرات ذلك على الكيان الصهيوني الذي افتضحت طبيعته على المستوى العالمي بشكل لا سابق له منذ قيامه، بما يؤكد بداية العد التنازلي لنهايته.

هلع السلطة المصرية وأزمتها، وتراجع وهزائم الامبريالية والكيان الصهيوني الذي يعاني منذ هزيمته عام ٢٠٠٦ يدفع بهم جميعاً مع الإحساس بانسداد الأفق إلى المزيد من العنف والعدوانية والوحشية كخيار وحيد. وهو ما نشاهده مؤخراً في اليمن، والزج بعملائهم لإثارة الاضطرابات في إيران... الخ. وهذا يعني أن المنطقة العربية كلها مرشحة لعمليات عدوان واضطرابات وفوضى لن تنجو منها مصر. غير أن السلطة لا تضع ذلك في حسابها، وما يعنيها في الأساس التشبث باستمرار اغتصابها للثروة وللسلطة وان كان الثمن مصادرة أي إمكانية للتطور السلمي في البلاد.

ما يفاقم الخطر هو أن التحركات الواسعة في مصر مبعثرة ولا يلوح في الأفق القريب إمكانية تجميعها من ناحية، كما يغلب عليها الطابع الإصلاحي من ناحية أخرى.

إن المسكوت عنه من الجميع، هو أن الطابع الإصلاحي للمطالب النخبوية يجهل أو يتجاهل تماماً أن المطلوب ليس «إعادة اختراع العجلة» التي أنجزنا صنعها وتسييرها منذ أكثر من خمسين عاماً، وأنه أياً كانت عيوب هذه «العجلة» التي سرنا بها حتى بدايات السبعينيات من القرن الماضي، قبل أن ينحيها السادات الذي تعلق بركب التبعية والصلح المشين مع العدو الصهيوني والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإفقار والتفاوت الطبقي... الخ. وتبعه في ذلك مبارك بدأب شديد. وأننا يمكن أن نعيدها بعيوب أقل وكفاءة وتطور أفضل. لا يريد هؤلاء النخبويون الإصلاحيون (شكلاً) أن يتطرقوا إلى استحقاقات أساسية، بل يحرصون على عدم المساس بالأوضاع الطبقية من منظور أن الملكية مهما كان حجمها كبيراً وهائلاً، وأياً كان مصدرها أو طريقة الحصول عليها ، فإنها مقدسة ولا تمس، رغم أنها تكونت من السرقة ونهب المال العام وثروات البلاد وقبل كل شيء من كدح الملايين لعقود وعقود. هم يتجاهلون أن الكارثة تكمن في الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة.

تعود الذاكرة إلى السنوات القليلة السابقة على ثورة يوليو، حيث الأزمة شاملة (وإن بدرجة أقل من حجمها الحالي). إذ لم تستطع النخبة السياسية حينها من تصور وإدراك ماهية الاستحقاقات المفروضة للخروج من الأزمة. بما في ذلك حزب الوفد الذي امتلك أيامها شعبية جارفة لا يمتلك ربعها الآن أي كيان سياسي في البلاد.

ربما الفارق الأكثر أهمية وخطورة بين الظرف الراهن وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، هو وجود تجربة سابقة وخبرة سابقة وواقع ملموس تكرس ممن يقوم على استقلال القرار الوطني والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعي... الخ (أياً كانت الانتقادات). وهو أمر يفرض بالضرورة استحقاقات أكبر بما لا يقاس عن استحقاقات المرحلة التي سبق الإشارة إليها. هي استحقاقات متجاوزة بمسافة هائلة، بل ومناقضة تماماً للتصورات البائسة المطروحة (الديمقراطية البرجوازية) التي لن تنتج أي شيء ايجابي في ظل تركز الثروة في يد طبقة ضيقة من اللصوص.

إن الاستحقاقات التي يجب أن تطرح بجرأة ووضوح لابد أن تبدأ بمطلب تغيير نظام الملكية القائم استناداً إلى أننا لا نبدأ من نقطة الصفر. لا نعيد اختراع العجلة كما أسلفت. فقد سبق أن قطعنا شوطا على طريق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية.

كان اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ عاملاً حاسماً في تفاقم الأزمة، ومحفزاً شديد الفعالية لمطلب واستحقاق الثورة. ليس من منطلقات عاطفية تجاه الأشقاء الفلسطينيين، بل كقضية وطنية مصرية في الأساس.

إن التبعثر الذي تعاني منه تجمعات النخبة، وطابعها الإصلاحي، والطرح السقيم لأسماء مثل «البرادعي» ومن على شاكلته، يبتعد بمسافات هائلة عن الاستحقاقات الضرورية التي يطمح إليها عشرات الملايين من الكادحين الذين فقدوا الثقة في النخبة السياسية. وهو ما يخلق وضعاً يحتم استدعاء طليعة يمكنها الفعل واستعادة الوطن في هذه الظروف المعقدة والحالكة، في إطار تحالف شعبي وطني يدرك دروس التاريخ وضرورات الجغرافيا. يمتلك النضج، لا يستنسخ الماضي بحذافيره وإنما يعيد إنتاج أفضل ما فيه ويثريه.

«11 أيلول» بقياس «أوبامي 2010»

◄ قاسيون

يبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تريد تحويل الحادثة التي قيل إنها تضمنت محاولة شخص نيجيري تلقى تدريباته في اليمن على يد تنظيم القاعدة تفجير طائرة أمريكية متجهة من أمستردام إلى ديترويت إلى ١١ أيلول أخرى بمقياس راهن يكفي واشنطن حالياً لأن تضرب «كذا عصفور بحجر بلبلة واحد»..!

ويبدو واضحاً من تهويل الحديث عن التقصير الأمني، وما نتج عنه من اضطرابات عفوية أو مقصودة في تسيير عمل المطارات الأمريكية لجهة إغلاق بعض صالاتها وتأخير الرحلات وإعاقة تنقل الركاب، هو إشاعة جو من الفزع يبرر تكوين فزاعات جديدة في وجه المواطن الأمريكي بالدرجة الأولى، لصرف نظره عن جوهر وأصول مشاكله وأزماته، وفي وجه العالم ثانياً تحت ذريعة حق واشنطن في «حماية الداخل الأمريكي من هجمات الإرهابيين والمتطرفين»، تحضيراً لتدخل أو انتشار عسكري أمريكي جديد تلوح بوادره في سماء اليمن ومنطقة القرن الأفريقي ولاسيما مع تلك الجلبة الإعلامية حول «القاعدة»، واستعداد متطرفين في الصومال مرتبطين بالتنظيم المذكور لخوض معارك في اليمن، الذي تواصل حكومته خوض حرب داخلية في محافظة صعدة بتفاعلات وتداخلات إقليمية لا تغيب عنها أيدي العواصم الغربية التي تلعب لعبة أمن سفاراتها وتتناوب في إغلاقها وفتحها في سياق التحضير ذاته.

وفي هذا الإطار شكلت «حادثة الطائرة» فرصة لتوجيه السهام الأمريكية في وجه كل الخصوم، وحتى الحلفاء المنضوين تحت سقف التبعية لواشنطن أو التي تتأثر حكوماتهم بالمنعكسات السياسية والاجتماعية لمختلف أشكال التدخل الأمريكي المباشر أم غير المباشر.

وهكذا خرجت واشنطن بقائمة جديدة للدول التي يتعين على المسافرين جواً منها إلى الولايات المتحدة اجتياز فحص أمني مشدد يتضمن مسح الأجساد الكترونياً وحتى التفتيش المباشر عشوائياً.

وتتضمن الإجراءات الأمنية الجديدة فحص الحقائب وإجراء تفتيش ذاتي للركاب المتجهين إلى الولايات المتحدة من دول تعتبرها واشنطن راعية «للإرهاب»، وهي كوبا وإيران وسورية ولبنان والسودان، وفي المقلب الآخر عشر دول أخرى من بينها السعودية ومصر واليمن وأفغانستان وباكستان.

ومن بين ردود الفعل الرسمية على الإجراء الأمريكي الاستفزازي أبدت كوبا غضبها المتزايد من الولايات المتحدة لضمها إلى القائمة المذكورة واستدعت هافانا رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في هافانا جوناثان فارار لتسليمه مذكرة احتجاج على هذه الخطوة الأمريكية، وسُلمت المذكرة أيضا لوزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، واصفة الإجراءات الأمريكية بأنها «حيلة دوافعها سياسية لتبرير الحظر التجاري الأمريكي المفروض على كوبا منذ ٤٧ عاماً».

ومن الأخبار ذات الدلالة حول «الارتباكات» العفوية أو المقصودة في المطارات الأمريكية أن السلطات الأمريكية اكتشفت أن السائل «المريب» الذي أدى لإغلاق عاجل لمطار في ولاية كاليفورنيا، واستدعى نقل اثنين من فاحصيه إلى المستشفى لم يكن سوى «عسل»..!

أرقام فلسطينية ذات دلالة في عام 2009

◄ محمد العبد الله

لم تكن المعاناة الفلسطينية في العام المنصرم، استثنائية، بمقدار ماكانت جرعة الألم أكبر، وكمية الدماء الزكية التي لونت تربة الوطن أكثر. انقضى عام كارثي، افتتحته صواريخ الطائرات- أكثر من ثلث سلاح الجو شارك بالعدوان-، وقذائف المدفعية، والسفن الحربية، والدبابات الصهيونية الغازية، بحمم من النيران، والغازات السامة، ومواد الفسفور الأبيض، التي حولت الأجسام البشرية إلى قطع من الجمر الملتهب المفتت. كما لم تسلم البيوت، ودور العبادة، والمشافي، وسيارات الإسعاف، والمدارس، ومراكز الإعلام، من الحقد الوحشي المتجدد، مع كل وقفة صمود وتحد للإنسان العربي الفلسطيني، المتشبث بأرضه، والمسكون بأمل العودة لوطنه الذي هُجر منه.

تمارس قوات الاحتلال الصهيونية خطة عملها القائمة على انتهاك حق المدنيين الفلسطينيين في الحياة من خلال استخدامها لعمليات الإعدام، والقتل المباشر، عبر إطلاق النيران على المواطنين، بعيداً عن اعتقال «المطلوبين»! وتقديمهم للمحاكمات- التي تبقى في قوانينها وأحكامها جزءاً من مؤسسات دولة الاحتلال- في مخالفة واضحة لأحكام المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي في برنامجها الاستئصالي هذا تعمل على إلغاء حق الإنسان بالحياة، الذي كما تقول «لجنة الأمم لحقوق الإنسان» بأنه (الحق الإنساني الأسمى). فعلى مدى ثمانية عشر يوماً من شهر كانون الثاني/ يناير من العام المنصرم، والذي كانت أيامه امتداداً لبدء العدوان الوحشي على قطاع غزة (٢٠٠٨/١٢/٢٧) سقط من الشهداء أكثر من (١٠٧٦) مواطناً، بالإضافة إلى إصابة عدة آلاف من المواطنين بجراح مختلفة في حين استشهد وضمن اطار هذه الحرب الممتدة على ٢٢ يوماً ما يزيد عن (١٤٦٠) مواطناً. وهذا ماتضمنه تقرير منظمة «التضامن الدولي لحقوق الإنسان» الصادر في آخر أيام العام المنصرم. فقد أكد التقرير بأن قوات الاحتلال قتلت خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩/١/١ وحتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ (١٥٩٤) مواطناً فلسطينياً في الضفة الغربية والقطاع، استشهد منهم (١٤٦٠) مواطن نتيجة الحرب الأخيرة، في حين استشهد (١٣٤) مواطناً نتيجة للاعتداءات الصهيونية المتواصلة على المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة. وكانت من أخر جرائم الاحتلال اغتيال ٦ مواطنين في نابلس والقطاع.



ويعتبر شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٩ من أكثر الشهور دموية في تاريخ الصراع العربي- الصهيوني منذ العام ١٩٦٧ حيث استشهد ما مجموعه (١٠٧٦) مواطناً فلسطينياً أي بمعدل سقوط ما يقارب ٣٠ مواطناً كل يوم. وقد شكل المدنيون الفلسطينيون ٨٥٪ من الشهداء، ٤٠٪ منهم من الأطفال والنساء. كما كان من ضمن الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة المذكورة (٤٧٣) طفلاً سقط منهم (٤٣٧) خلال العدوان الإجرامي على القطاع، كما استشهدت (١٢٦) مواطنة فلسطينية خلال الفترة المذكورة، سقطت منهن (١١٦) امرأة خلال الحرب الأخيرة على غزة. كما استشهد خلال الفترة المذكورة (٥ مواطنين) نتيجة انفجار أجسام من مخلفات جيش العدو بينهم (٣) أطفال.

أما على صعيد مصادرة الأراضي فقد أكدت دراسات وتقارير عدة موثقة بأن سلطات الاحتلال صادرت ١٥٦٥٧٠ دونماً خلال عام ٢٠٠٩، منها ١٣٩ ألف دونم في منطقة البحر الميت والنبي موسى وبراري عرب التعامرة والعبيدية والرشايدة لتسجيلها لمصلحة مستعمرة «معاليه ادوميم»، و١٢ ألف دونم اخرى أيضاً لمصلحة مستعمرتي «معاليه ادوميم» و«كيدار» إلى الشرق من القدس المحتلة، فيما صادرت ٥٥٠٠ دونم من مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية. كما أغلق الاحتلال بأوامر عسكرية نحو ٤٨ الف دونم، منها ٤٥ ألف دونم في محافظة الخليل، ونحو ٣ آلاف دونم من أراضي بلدة يطا/ الخليل، مانعاً أصحابها من فلاحتها أو الدخول إليها. كما قامت قطعان المستعمرين باقتلاع واحراق ١٤٠٠ شجرة مثمرة، وأكثر من ٢٠٠٠ دونم مزروعة بالمحاصيل الشتوية خاصة في محافظة نابلس

أما مدينة القدس ومحيطها، فتشهد أوسع عملية تهويد/ صهينة منذ احتلالها. فقد تم هدم ٩٠ منزلاً، وهناك ١١ ألف منزل تحت تهديد الهدم، كما توجد مخططات لبناء ١١ ألف وحدة للمستعمرين في محيط المدينة. وأشارت التقارير أيضاً، إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من أعمال البنى التحتية للمشروع الاستعماري «E1»، وبدء التحضيرات لبناء ٣٥٠٠ وحدة استعمارية/ استيطانية هناك، تضمن تواصلاً بين القدس المحتلة ومستعمرة «معاليه ادوميم».

وفي السياق ذاته وافقت سلطات الاحتلال على بناء ٩٠٠ وحدة استعمارية/ استيطانية جديدة في مستعمرة «جيلو». كما قامت سلطات الاحتلال ببناء ٨٠٠ وحدة استعمارية/ استيطانية، في الوقت ذاته الذي أقامت فيه مستعمرة جديدة تحمل اسم «سنسينه»، على حساب الأراضي الفلسطينية جنوب الخليل، ستضم ٤٤٠ وحدة سكن (نحو ٢,٥٠٠ نسمة). وأعلن الاحتلال عن نيته بناء ١٠٤ وحدات سكنية للمستعمرين، وكنيس يهودي ومسبح وحمام في حي راس العمود بالقدس المحتلة، فوق أرض فلسطينية مصادرة كان يقام عليها المقر العام لشرطة الاحتلال. كما تتواصل عمليات الحفر أسفل المسجد الأقصى، وفتح انفاق جديدة وربطها ببعض، مما يشكل خطراً حقيقياً على المسجد والمنطقة المحيطة فيه، كما حدث لأرضية مدرسة الإناث التابعة لوكالة الغوث التي انهارت في المنطقة نفسها.

ويعاني المواطنون العرب في القدس المحتلة من تسارع واتساع الإجراءات الجديدة التي تستهدف سحب ومصادرة هوياتهم، فخلال عام ٢٠٠٩ تم الكشف عن قيام سلطات الاحتلال بسحب نحو ٤٥٧٠ بطاقة هوية خلال العام ٢٠٠٨، وحرمهم من حق الإقامة في المدينة، بموجب قوانين احتلالية تهدف إلى تقليص عدد المواطنين العرب في المدينة، مما يشير إلى أخطار كبيرة تتهدد عشرات الآلاف من مواطني المدينة.

في ظل هذا المشهد من المعاناة المستمرة منذ قرن ونيف من عمر المجابهة مع المشروع الاحتلالي الصهيوني المدعوم من امبرياليات الغرب الرأسمالي، تتأكد الحاجة الملحة، لإعادة التأكيد على المشروع العربي- الفلسطيني التحريري/ التحرري، الذي ينهض من بين ركام الرهان على ما جلبته نكبة الفلسطينيين في اتفاق أوسلو، ومسار «المفاوضات حياة»، ليعيد التمسك بثقافة المقاومة ونهجها، وفي القلب منها، المقاومة المسلحة، التي تتطلب إعادة انتاج لقوى الفعل الذاتية، المتسلحة بجماهير شعبها وأمتها، القادرة على مجابهة مخططات ومشاريع الأعداء.

رداً على فشل «كوبنهاغن».. مؤتمر «التغير المناخي» في بوليفيا



أعلن الرئيس البوليفي إيفو موراليس أن بلاده ستنظم في نيسان المقبل مؤتمراً دولياً حول «التغير المناخي وحقوق الأرض» وسيدعو إليه حكومات وعلماء وحركات اجتماعية بعد «فشل مؤتمر كوبنهاغن».

وقال موراليس إن «المؤتمر الدولي للشعوب حول التغير المناخي وحقوق الأرض الأم يهدف إلى تحليل الأسباب الهيكلية للتغير المناخي واقتراح إجراءات جوهرية من أجل رفاهية الإنسانية بالتناغم مع الطبيعة».

شعبية الرئيس ضد الخصخصة!

◄ **موفق إسماعيل**



«عندما كان طفلاً يافعاً، لم يكن مسموحاً له، أو لأي هندي من سكان بوليفيا الأصليين، أن تطأ قدمه ساحة العاصمة الرئيسية التي يحتكرها البيض لأنفسهم. أما وقد أصبح رئيساً، لأول مرة في تاريخ بوليفيا، فقد عمل على سحب عائدات ثروات البلد الطبيعية المقدرة بمليارات الدولارات من جيوب الشركات الأمريكية، وتحويلها إلى بناء المدارس والمستشفيات للناس الذين لا يملكون شيئاً، واستئصال الفقر في عملية متواصلة من التقدم المذهل. يجسد موراليس المعنى الحقيقي للديموقراطية، مقابل مهزلة الديموقراطية التي يجسدها زعماؤنا»، هكذا وصف الكاتب يوهان هاري («ذي إنديبندنت» البريطانية، ٢٠٠٩/١٢/٣٠) إيفو موراليس، باعتباره أحد شخصيات عام ٢٠٠٩ الست الأكثر إلهاماً في الأزمنة الصعبة.

بعد فوزه في أوائل كانون الأول الفائت بأغلبية ساحقة في انتخابات ديموقراطية تعمد الإعلام الغربي السائد التقليل من شأنها، أكد الرئيس البوليفي المنتخب للمرة الثانية، إيفو موراليس، أمام حشد كبير من المحتفلين بالانتصار أن «مشاركة الشعب تبرهن لنا، من جديد، على إمكانية التغيير في بوليفيا ... وتلقي اليوم على عاتقنا مهمة تعميق عملية التغيير وتسريعها».

وكانت «الحركة من أجل الاشتراكية»، حزب موراليس السياسي، قد فازت بأكثر من ثلثي مقاعد مجلس النواب، مما يعطيها الأفضلية مقابل اليمين الخاسر، من ناحية تشريع وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تمكين الناس المهمّشين من الانخراط في عملية التغيير الاشتراكي. خاصة وأن الرئيس الماركسي يحظى بشعبية واسعة لدى سكان بوليفيا الأصليين الذين ينظرون إليه، حتى قبل انتخابه رئيساً في عام ٢٠٠٥، كزعيم وطني متحدر من أوساط فقرائهم.

نقلت وكالة «رويترز» عن إحدى النساء عشية الانتخابات قولها «إنه يقوم بالتغيير. إنه يساعد الفقراء ببناء المدارس وشق الطرقات». أما مراسل «بلومبيرغ» فنقل عن أحد الباعة المتجولين قوله «الأخ إيفو موراليس يعمل لمصلحة أفقر الناس، لصالح أناس يكافحون من أجل البقاء».

وكان موراليس في ولايته الأولى قد أجرى تعديلات دستورية شاملة تمنح السكان الأصليين حقوقاً أوسع، وقام بتأميم احتياطي الغاز البوليفي، وتوسيع دور الدولة بالتحكم بالاقتصاد والموارد الطبيعية. ووظف عائدات الثروة الوطنية في تنفيذ برامج تنموية واجتماعية تصب في مصلحة القطاعات الشعبية الأفقر في بوليفيا. الأمر الذي يعترف به تقرير صادر عن «مركز الأبحاث السياسية والاقتصادية» (CERP) في واشنطن، بالقول إن السياسات «المثيرة للجدل» التي اتبعها موراليس (مثل إعادة السيطرة على الموارد الطبيعية المخصخصة) ساعدت بوليفيا على الازدهار خلال الأزمة الاقتصادية الحالية، وتحقيق أعلى نسبة نمو مخطط في نصف القارة الغربي، لعام ٢٠٠٩.

يعتبر التقرير المعنون «بوليفيا: الاقتصاد في ظل إدارة موراليس» أن نمو الاقتصاد البوليفي بمعدل ٥,٢ سنوياً، خلال السنوات الأربع الفائتة، هو الأعلى والأسرع منذ ثلاثين عاماً. مع الأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية تحقيق النمو في العامين الأخيرين رغم الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض التحويلات المالية الخارجية، وآثار استبعاد الولايات المتحدة لبوليفيا من اتفاق تعزيز التبادل التجاري ومكافحة المخدرات (ATPDEA) مع دول «الأنديان»، الذي كان يمنح الأفضلية لبعض الصادرات البوليفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وطبقاً للتقرير، يعود نجاح سياسات بوليفيا الاقتصادية إلى زيادة حصة الدولة من عائدات «الهيدروكربون»، بعد أن ألغى موراليس خصخصتها في بدايات حكمه مؤكداً على أن الشعب البوليفي هو الأحق بالاستفادة من أرباح صادرات الغاز الطبيعي، لا الشركات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، تتلقى إينيز ماماني راتباً شهرياً لإعالة طفلها المولود حديثاً، من صندوق شركة الغاز الحكومية. أما بالنسبة لأولادها الخمسة الآخرين فصرحت ماماني لإذاعة «ناشونال ببليك راديو» الأمريكي: «لم يكن هناك برنامج مثل هذا في السابق، يحزنني أن أتذكر كيف ربيناهم. بينما الآن يتوفر لهم الحليب والملابس، والحفاضات، وأمر رائع أن الحكومة تساعدنا. لم يتوفر لنا مثل هذا الدعم عندما كانت الموارد الطبيعية ملكية خاصة».

كما تخصص الحكومة البوليفية إعانات شهرية للطلاب اليافعين وللكهول، شملت حوالي مليوني إنسان في عام ٢٠٠٩. «الطلاب الأطفال الذين كانوا في السابق حفاة، صار بإمكانهم شراء الأحذية، ويأتون إلى المدرسة بحب وأمل، حيث تُخصص لهم وجبة إفطار وتقدَّم لهم المعونة المالية» حسب ما ذكرته المدرّسة إيرين باز لوكالة رويترز بعد أن صوتت لمصلحة موراليس في مركز «إل ألتو».

واستناداً إلى التقرير ذاته: بعد ثلاث سنوات من تولي موراليس مهام الرئاسة، ارتفعت نسبة عائدات إنتاج وتصدير الهيدروكربون من ٦,٥٪ من إجمالي الدخل الوطني في عام ٢٠٠٤، إلى ٧,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. كما ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من دون ملياري دولار في عام ٢٠٠٥، إلى أكثر من ثمانية مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، مما أكسب بوليفيا مناعة ضد الهزات الاقتصادية.

كلا الارتفاعين، في عائدات الهيدروكربون واحتياطي العملات، أكسبا الاقتصاد البوليفي قدرة على إدامة النهوض والازدهار متجاوزاً الأزمة الاقتصادية العالمية. كما ساعدا على إنجاح أهم إجراءات إدارة موراليس، أي زيادة إجمالي الإنفاق الاجتماعي. فقد قفز إنفاق الدولة على التربية والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، ودعم المشاريع الصغيرة بالقروض، وعلى المعاشات التقاعدية لتخفيض نسب الفقر المدقع بين المسنين. وحسب التقرير، فقد ارتفع الإنفاق على البرامج الاجتماعية من ٣٤٪ من إجمالي الدخل الوطني في عام ٢٠٠٥، إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٠٨.

وحسب تصريح «مارك ويسبروت»، أحد مدراء مركز الأبحاث الصادر عنه التقرير المذكور «ما كان بالإمكان تحقيق كل هذا دون استعادة الدولة لسيطرتها على موارد البلد الطبيعية وثرواتها. وبالنسبة لاقتصاد بوليفيا المحدود، كانت خطط التحفيز المالي في بوليفيا أوسع من خططنا في الولايات المتحدة الأمريكية».

أما اليوم، فيستعد الرئيس موراليس في ولايته الثانية، و«الحركة من أجل الاشتراكية»، لتطبيق التغييرات التي تضمنها الدستور الجديد للبلاد، بالتفويض الممنوح لهما شعبياً. إذ تطمح الحركة إلى إجراء إصلاحات تتعلق بالعقارات وملكية الأرض، وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وتحسين القائم منها، وتنفيذ مشاريع تنموية متعددة. لأن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لإجراء تغييرات شاملة. وإذا كان التغيير رؤية في السابق وحلماً، فالمطلوب اليوم تعميق تحوله إلى واقع ملموس.

مشردو فرنسا يفضلون الشارع على الحكومة

◄ **أ.د. ماكينزي**



عددهم ٢٠٠ ألف أو ما يزيد. ينامون في مداخل البيوت وسط أمتعتم القليلة بحثاً عن بعض الدفء، أو يقضون الليل داخل مراكز تجارية مغطاة في صحبة كلابهم. القليلون منهم يقصدون مأوى حكومياً ولكن على مضض.

إنهم المشردون في فرنسا، أولئك الذين تسميهم الحكومة والقانون «فرنسيون من دون مكان إقامة ثابت». فجأة وعلى عكس العادة ورغم طول تجاهل الحكومة والمواطنين لهم، قفز وضعهم إلى عناوين الصحف بسبب موجات الصقيع التي غطت البلاد بالثلوج.

مات واحد منهم من البرد في «بوردو» ليرفع عدد ضحايا قاطني الشوارع إلى ٣٢٦ نهاية العام المنصرم، حسب إحصائيات مجموعة «الموت في الشارع». فقال كريستوف لويس، مدير المجموعة التي تضم ٤٠ رابطة تعمل في خدمة المشردين، «من غير المقبول أن يترك الناس ليموتوا في الشوارع. على الحكومة أن توفر لهم مأوى ثابتاً دائماً، فالحلول المؤقتة غير عملية وغير مجدية».

أمر بسنواس أبارو، سكرتير الدولة لشؤون السكن والعمران بوزارة البيئة الفرنسية، المسؤولين البلديين بقبول جميع طلبات المأوى، ذلك لأن قدوم «فترة من البرد القاسي في بلادنا تتطلب تعبئة الجميع، من خدمات الدولة إلى البلديات إلى المواطنين الفرنسيين».

وقالت الوزارة إن ثمة ١٠٨ ألف مكان متوفر للمأوى على مدار السنة، وأن ثمانية آلاف مكان جديد ستجري إضافتها هذا الشتاء. وأوضح فرانك ثييبو مستشار الوزارة أن الحكومة، للمرة الأولى هذا العام، تقوم على تنسيق الأنشطة المختلفة الهادفة لمساعدة المشردين دون مأوى.

وأفاد أنها رصدت ٨٠ مليون يورو لتوفير «الطابع الإنساني» لأماكن المأوى.

وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد أشهر على الملأ في ٢٠٠٧ أن «أحداً لن يكون مجبراً في فترة سنتين على النوم في الشوارع والموت من البرد، فحق السكن هو واجب إنساني». لكنه على الرغم من هذا الإعلان، يقول الناشطون إنه ينبغي فعل المزيد، ونظموا مظاهرات في باريس للمطالبة بذلك.

«الواقع هو أن الحكومة غير راغبة في مواجهة قضية السكن»، حسبما قال جان باتسيت ايرود، المتحدث باسم مجموعة «حق السكن» المستقلة التي نظمت المظاهرات.

وأضاف أنه لابد أن تتخذ الحكومة «تدابير محددة» لتوفير السكن للمشردين. فقد تسببت الأزمة المالية العالمية في زيادة أعدادهم، ما حمل المجموعة على تكثيف ضغوطها من أجل تنفيذ قانون عام ٢٠٠٧ الذي يقضي بأن السكن حق قانوني بقدر الحق نفسه في الصحة والتعليم.

لكن هذا يعني تنفيذ قانون الاستيلاء الذي يقضي بوضع الأملاك غير المسكونة لإيواء المشردين أو المقيمين في مساكن غير لائقة، بمن فيهم المهاجرون.

وذكرت مجموعة «حق السكن» استناداً للإحصائيات الحكومية، أن ثمة ١,٨ مليون شقة غير مسكونة في فرنسا، بل وغيرها من الأماكن التي يمكن أن تأوي المشردين، بما في ذلك ١٢٢ ألف شقة في باريس وحدها. ثم هناك «ملايين الأمتار المربعة على شكل مكاتب وغيرها، غير مأهولة أيضاً».

هذه الأماكن غير مسكونة بسبب «الإهمال والاعتبارات التجارية والأنانية»، فيفضل بعض الملاك عدم تأجير بيوتهم لأن القانون الفرنسي عادة ما يميل إلى صالح المستأجرين. وبرر المتحدث باسم «حق السكن» أن المشردين لا يقصدون أماكن الإيواء الحكومية لأنها سيئة ورديئة.

● **نشرة «آي بي إس»**

جدار «عجز مبارك»..

◄ **عبادة بوظو**



تجمع تحليلات غالبية المراقبين، بمن فيهم الوطنيون المصريون، على أن «الجدار الفولاذي» الذي يبنيه نظام حسني مبارك على حدود مصر مع قطاع غزة المحاصر، هو «خضوع للاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية التي أبرمت مع وقف حرب الإبادة على غزة في كانون الثاني الماضي، وأساسها مراقبة وحصار يمتدان من مضيق جبل طارق إلى مضيق هرمز بمشاركة حلف الأطلسي لمنع التهريب إلى الشعب الفلسطيني، والتي نصت أيضاً على مراقبة حدود مصر مع غزة من سواحل شمال سيناء وأرضها. وحينها أعلن مبارك ووزير خارجيته أن تنفيذ هذه الاتفاقية من أرض سيناء هو خط احمر. ولكن من الثابت اليوم أن تلك التصريحات لم تكن إلا للاستهلاك المحلي فقط، فالسلطة المصرية اليوم تخضع وتنفذ الاتفاقية بصورة أفدح مما نشر عنها». (من بيان اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية، وهو ينسجم مع مضمون تصريحات لوزير الخارجية المصري الأسبق عبد الله الأشعل خلال ندوة جرت مؤخراً في الدوحة).

ويبدو جلياً أن منحى «تطور» نظام مبارك انتقل من «الاعتدال» إلى «التآمر» إلى «الانقلاب» على كل مسوغات استمراره منطقياً أمام «الشعب المصري» بعدما باع أوراق تلك المسوغات تباعاً وبات يصفيها، الداخلية والخارجية منها على حد سواء، أي تردي الأوضاع الشعب المصري اقتصادياً. اجتماعياً وديمقراطياً، مع الانتقال كلياً بالشق الخارجي إلى مواقع العدو، وبيع كرامة المصريين «برخص تراب التشبث بالسلطة وطموحات توريثها».

ولكن ماذا تعني فكرة إقامة الجدران، وماذا كانت تعني مثيلاتها عبر التاريخ، من حيث المبدأ ومن حيث مؤداها ومآلها في نهاية المطاف؟

الجدار كفكرة هو تعبير عن العجز، عجز بانيه عن مواجهة استحقاقات ما، تدفعه في نهاية المطاف إلى حبس نفسه، لا المستهدفين، خلف ما بناه، لكي يُطبق عليه، بعد ممارسة كل ضروب التضليل والإرهاب الفكريين، وغسيل الأدمغة، وتغييب الفعل الشعبي بأشكال متعددة، من بينها في حالة «مصر مبارك» نشر الشوفينية الشعبوية المصرية، والتذرع بموجبات «الأمن القومي» أو إطلاق الأكاذيب المكشوفة تغطية «للانقلاب عن الدور المتوقع من (أم الدنيا)» من شاكلة أن «الجدار هو مواجهة لمخطط إسرائيلي يبتغي إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وجزء من سيناء»..!!

الحدود بين مصر وغزة، و«أنفاق التهريب» هي الرئة الوحيدة المتبقية أمام الغزاويين المحاصرين صهيونياً، في حرب إبادة بطيئة، لاستجرار أسباب الحياة وكذلك بعض مستلزمات المقاومة، أي ما أمكن من غذاء ودواء ووقود، وبعض قطع السلاح أيضاً مما لا يمكن تصنيعه محلياً. ويبدو أن صمود غزة إبان العدوان الإسرائيلي الأخير، بمعنى انتصارها بفعل إرادة المواجهة، أغاظ نظام مبارك بقدر ما أغاظ قادة الكيان، عندما كشف هذا الصمود وهذا الانتصار عجز هؤلاء عن النيل من تلك الإرادة، وإدراكهم أن حتى الجدران لن تنال منها (تصريحات الخبير الجيولوجي ومستشار رئيس أركان جيش الاحتلال السابق موشيه يعالون لشؤون الأنفاق يوسي لانغوسكي أن الجدار الفولاذي المصري لن يضع حداً للتهريب عبر الأنفاق، وسيفشل كما فشلت كل محاولات «إسرائيل» بالسابق في مواجهة الأنفاق).

من جانب آخر فإن هذا التناحر الجدلي بين «الجدران» و«إرادة المقاومة» يتجاوز مصر وغزة إلى تضارب الرؤى والمشاريع في المنطقة، وبخصوصها. ويبدو واضحاً أن «الجدار» وبقدر ما هو ورقة مصرية لمساومة حركة حماس وحكومتها، بمعنى محاولة تطويع مقاومتها وتركيعها، فإنه ورقة إقليمية تبتغي الهدف ذاته ولكن على مساحة أوسع. وما تصريح وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل «خيّرنا (خالد) مشعل بين العرب والآخرين» إلا إشارة بهذا الاتجاه، علماً بأن «الآخرين» هنا بالنسبة للفيصل هم إيران، وربما تركيا، ولكن ما فاته هو أن «العرب» عملياً، هم عربان، وليسوا على موقف موحد ومسافة واحدة مما يجري في غزة والمنطقة عموماً..!

وإذا ما تم ربط إقامة الجدار بمختلف أشكال ترهيب المتضامنين مع غزة في مصر وإعاقة وعرقلة مسار، وحتى إصابة قوافل مساعداتهم الإنسانية المتوجهة إلى القطاع بالتلف، وبالعودة إلى سؤال: «جدار عجز مَنْ وبوجه مَنْ؟»، يتضح أن نظام مبارك يستميت في محاولته عملياً تكميم أفواه المصريين وترهيبهم بالدرجة الأولى، لكي يقولوا: «إذا كانت العصي والغاز المسيل للدموع من نصيب المتضامنين الأجانب وهم أجانب ولهم سفارات قد تنتصر لهم، فماذا سيحل بنا في السجون والمعتقلات؟».

يبدو أن هذا ما يراهن عليه مبارك في إطالة أمد سلطته الآيلة للسقوط، بعد تجنيد الأزهر ومختلف الأبواق الإعلامية وأدوات النظام، بحيث تبقى الاحتجاجات الشعبية صغيرة ومعزولة ومتهمة بالخيانة والعمالة، أي أنه عملياً وعلى المدى المنظور يستكمل حفر قبر نظامه بيده، أي أنه يؤسس لانقلاب شعبي مضاد على «انقلابه». ولا يبقى أمام الوطنيين في الجيش المصري أو أنصار «حملة المليون توقيع على النت» ضد الجدار الفولاذي مثلاً إلا أن ينتقلوا، عند وصول حملتهم لبضعة مئات من الآلاف، من النضال في «العالم الافتراضي» إلى «الشارع» لكي تكون هذه الحملة «ولّادة» لخالد إسلامبولي آخر، فتُسقط مبارك كنظام وتعيد لـ«بهية» بهاءها، وبعضاً من كرامتها المسفوحة، التي هي من كرامة شعوب المنطقة كلها..!

o.bozo@kassioun.org

2009 بالأرقام

◄ **د. صالح بكر الطيار**

ودّع العالم العام ٢٠٠٩ دون أي تحسّر عليه، بالنظر لما حمل معه من تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، حيث بيّنت الدراسات المختصة ازدياداً في نسبة الفقر، والبطالة، وعجز الموازنات، وإقفال مئات المؤسسات وعشرات المصارف. كما بيّنت الدراسات أن منطقة الخليج لم تكن بمنأى عن كل ما حصل، حيث أُصيبت بشظايا الأزمة المالية العالمية، وإن يكن بنسب أقل مما أصاب أمريكا وأوربا وبعض الدول الآسيوية.

وتجنباً لعدم الدخول في التفاصيل، سنكتفي على سبيل المثال ببعض الأرقام التي من خلالها تتبيّن بوضوح ما هي عليه حقيقة صورة الاقتصاد العالمي اليوم.

فالأسواق العالمية خسرت من القيمة السوقية لأصولها نحو ٢٨ تريليون دولار. وعجز موازنات الدول المتقدمة وصل إلى نحو ٩٣,٦٪. وبات عدد الجائعين في العالم ١,٤ مليار نسمة، بعد أن أُضيف إليهم ٨٩ مليون نسمة في العام ٢٠٠٩ فقط. والانكماش في الثروة العالمية بلغ ١١,٧٪ أي ما يعادل ٩٢,٤ تريليون دولار. وانهار ١٤٠ من أكبر البنوك العالمية. وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٣٠ مليون شخص، مقابل ١٩٠ مليون شخص عام ٢٠٠٨؛ لتصبح معدلات البطالة العالمية بنسبة ٧,١٪.

أمّا في دول الخليج فقد انخفض معدل النمو إلى ٣,٥٪. وتقلّصت فوائض الميزانيات الخليجية إلى ١٪ بعد أن كانت ٢٠٪ عام ٢٠٠٨. وتراجعت العائدات النفطية ٢١٪. وتكبّدت الصناديق السيادية خسائر بقيمة ٤٠٠ مليار دولار. وتراجع النمو في القطاع النفطي إلى ٢٪ بعد أن كان ٨,٥٪. وانخفض الائتمان إلى ١٠٪ بعد أن كان ٣٤٪. وبات حجم اقتصاديات دول الخليج ٩٢٣,٧ مليار دولار، بعد أن كان ١,٠٤ تريليون دولار. وهبطت معدلات الرواتب ٢,٦٪. وفقد ١٠٪ من المهنيين وظائفهم. هذه هي الإنجازات السلبية للعام ٢٠٠٩.

رئيس مركز الدراسات العربي الاوروبي نقلاً
● **عن موقع «كنعان»**

استراتيجية «الثورات الملونة».. والجوهر الإمبريالي للنظام العالمي الجديد

◄ أندرو غريفن مارشال
ترجمة: قاسيون

في أعقاب الجيوستراتيجية الأمريكية التي أسماها بريجنسكي «بلقان عالمي»، عملت حكومة الولايات المتحدة على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية لـ«إشاعة الديمقراطية» و«الحرية» في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، لاعبة دوراً أساسياً في التحريض على ما أطلق عليه اسم «الثورات الملونة» التي أوصلت قادة دمى موالين للغرب للدفاع عن مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية.



تطويق روسيا

تحلل هذه المقالة الثورات الملونة بوصفها خدعةً حربيةً رئيسيةً لفرض الولايات المتحدة زعيمةً لنظام عالميٍّ جديد. استراتيجية «الثورة الملونة» أو الثورة «الناعمة» هي تكتيكٌ سياسيٌّ خفيٌّ لتوسيع نفوذ الناتو والولايات المتحدة إلى حدود روسيا وحتى الصين، تتوافق مع الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة في نظام عالميٍّ جديد: تطويق الصين وروسيا ومنع بروز أيّ تحدٍّ لسلطة الولايات المتحدة في المنطقة.

صورت وسائل الإعلام الغربية هذه الثورات على أنها ثوراتٌ ديمقراطية شعبية طالبت فيها شعوب هذه البلدان بحكم ديمقراطيّ مسؤول من زعمائها المستبدين ونظمها السياسية البائدة، لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن تلك الفرضيات الطوباوية المتخيلة، حيث قامت منظمات الغرب غير الحكومية ووسائل الإعلام بتمويل وتنظيم مجموعات معارضة وحركات اجتماعية، ووسط الانتخابات خلقت حساً عاماً بتزوير الانتخابات بغرض تعبئة حركات الاحتجاج الجماهيرية للمطالبة بإيصال مرشحها إلى السلطة. وما حدث أنّ مرشحها كان دوماً المرشح المفضل للغرب، والذي موّلت واشنطن حملته بكثافة لأنّه يعتزم اتباع سياسة محابية للولايات المتحدة ولشروط النيوليبرالية الاقتصادية. في المحصلة، كانت تلك الشعوب هي الخاسرة، لأنّ قادتها السياسيين وبتأثير من الولايات المتحدة تنكّرت لآمالها المرجوّة.

كان للثورات الناعمة كذلك تأثيرٌ على الصين وروسيا، خاصّةً بزرع محميات أمريكية على حدودهما، ودفع العديد من بلدان حلف وارسو السابق إلى السعي وراء تعاون عسكريٍّ واقتصاديٍّ وسياسيٍّ أوثق. فاقم ذلك لاحقاً التوتراتَ بين الغرب من جانب وروسيا والصين من جانب آخر، ما أدى إلى اقتراب العالم من نزاع محتمل بين الكتلتين.

صربيا

عاشت صربيا «ثورتها الملونة» في تشرين الأول ٢٠٠٠، والتي أدّت إلى الإطاحة بالزعيم الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش. وكما ذكرت صحيفة الواشنطن بوست في كانون الأول ٢٠٠٠، فمنذ العام ١٩٩٩، شرعت الولايات المتحدة بـ«استراتيجية انتخابية» كبرى لطرد ميلوسوفيتش، حين موّلت خبراء لعبوا دوراً حاسماً في حملة مناهضة ميلوسوفيتش، من خلال إدارة استطلاعات الرأي وتدريب آلاف من الناشطين المعارضين والمساعدة على تنظيم استطلاعاتٍ رأي موازية بالغة الحيوية. دفع دافعو الضرائب الأمريكيون ثمن خمسة آلاف علبة من رذاذ الطلاء استخدمها ناشطو التلاميذ في الرسومات المناهضة لميلوسوفيتش على جدران صربيا، و٢.٥ مليون ملصق شعاره «لقد انتهى»، والذي أصبح شعار الثورة البرّاق. وما يثير الانتباه أكثر أنّ «بعض الأمريكيين المتورطين في جهود مناهضة ميلوسوفيتش قالوا إنهم مطّلعون على نشاط السي آي إيه في الحملة، لكنّهم لم يكشفوا ما الذي كانت على وشك القيام به. أياً كان الأمر، فقد استنتجوا أنّه لم يكن فعالاً على نحو خاص. فالدور الرئيسي قامت به وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية ووكالة المساعدة الخارجية، التي أوصلت الأموال عبر المتعهدين التجاريين ومجموعات غير ربحية مثل المعهد القومي للديمقراطية ونظيره الجمهوري المعهد الجمهوري الدولي».

المعهد القومي للديمقراطية عمل على نحو وثيق مع أحزاب المعارضة الصربية. أما المعهد الجمهوري الدولي، فقد ركّز اهتمامه على مجموعة أوتبور (مقاومة)، التي أفادت كهيكل للثورة إيديولوجياً وتنظيمياً. في آذار، دفع المعهد الجمهوري الدولي لعشرات من الأوتبور لعقد حلقة دراسية حول المقاومة اللاعنفية في فندق هيلتون في بودابست». وفي الحلقة، «تلقى التلاميذ الصرب تدريبات على مسائل من قبيل كيفية تنظيم الأحزاب وكيفية التواصل مع الرموز وكيفية التغلب على الخوف وكيفية تقويض سلطة نظام ديكتاتوري.

وكما كشفت صحيفة النيويورك تايمز، فقد تلقّت أوتبور، وهي تجمّع الطلاب المعارضين الرئيسي، سيلاً من الأموال من الصندوق الوطني للديمقراطية NED، وهي منظمةٌ لإشاعة الديمقراطية يمولها الكونغرس. تقدّم الوكالة الدولية للتنمية USAID للأوتبور، كما هو حال المعهد الجمهوري الدولي، وهي مجموعةٌ غير حكومية أخرى في واشنطن تمولها جزئياً وكالة التنمية الدولية.

جورجيا

في العام ٢٠٠٣، مضت جورجيا في «ثورتها الوردية» التي أطاحت بالرئيس إدوارد شفيردنادزه، ووضعت محله ميخائيل ساكاشفيلي بعد انتخابات ٢٠٠٤. في تشرين الأول ٢٠٠٣، ذكرت مقالةٌ نشرتها غلوب أند ميل أنّ صندوقاً مقره الولايات المتحدة «بدأ بالعمل على إسقاط الرئيس الجيورجي شفيردنادزه»، وبتمويل من المنظمة غير الحكومية، أرسل ناشطاً من تبليسي عمره ٣١ عاماً اسمه جيغا بوكيريا إلى صربيا للاجتماع بأعضاء من حركة أوتبور (مقاومة) والتعلم منهم كيفية استخدامهم لمظاهرات الشارع في إسقاط الديكتاتور ميلوسوفيتش. بعد ذلك، وفي الصيف، «موّل الصندوق رحلةً لناشطين من أوتبور إلى جيورجيا، أقاموا دورات تدريبيةً لأكثر من ١٠٠٠ تلميذ حول كيفية القيام بثورة سلميةً». هذا الصندوق موّل أيضاً محطة تلفزيون شعبية معارضة لعبت دوراً حاسماً في تعبئة التأييد لثورة مخملية، وذكر أنّه قدّم دعماً مالياً لمجموعة شبابية قادت احتجاجات الشوارع. صاحب الصندوق تربطهً علاقةٌ متينةٌ بالمناوئ الرئيسي لشفيردنادزه، ميخائيل ساكاشفيلي، وهو محام تلقّى تعليمه في نيويورك، ومن المتوقع أن يفوز بالرئاسة في انتخابات ٤ حزيران.

في مؤتمر صحفي قبل استقالة شفيردنادزه بأسبوع، قال إنّ هيئةً أمريكيةً «تعارض رئيس جورجيا»، فضلاً عن أنّ «بوكيريا تلقى عن طريق معهد الحرية الذي يرأسه أموالاً من [الهيئة الممولة] ومعهد أوراسيا الذي تدعمه حكومة واشنطن، يقال إنّ ثلاث منظمات أخرى لعبت دوراً رئيسياً في سقوط شفيردنادزه: حزب الحركة الوطنية برئاسة ساكاشفيلي، ومحطة تلفزيون روستافي ٢، وكامارا، وهي مجموعةٌ شبابية أعلنت الحرب على شفيرنادزه في نيسان وبدأت حملة ملصقات ورسوم جدارية تهاجم فساد الحكومة».

في اليوم التالي، نشر المؤلف مقالةً أخرى في غلوبال أند ميل موضحاً أنّ «الثورة اللادموية» في جيورجيا «تبدو وكأنّها نصرٌ آخر تحرزه الولايات المتحدة على روسيا في لعبة الشطرنج الدولية لما بعد الحرب الباردة». أوضح المؤلّف مارك ماكينون أنّ سقوط شفيردنادزه يتّصل بـ«النفط الكامن في بحر قزوين، أحد أكبر مصادر النفط غير المستغلة في العالم» حيث «سرعان ما ستصبح جيورجيا وجارتها أذربيجان، المجاورتان لبحر قزوين، ليستا دولتين مستقلتين فحسب، بل جزءاً من (ممر الطاقة)». وضعت خططٌ لمدّ «أنابيب نفط تعبر جيورجيا نحو تركيا والبحر الأبيض المتوسط». يستحق الأمر هنا اقتباس كلام ماكينون:

«حين وضعت هذه الخطط، نظر مستثمرو الغرب وحكومة الولايات المتحدة إلى شفيردنادزه بوصفه مصدر قوّة لهم. فسمعته بوصفه رجلاً ساعد على إنهاء الحرب الباردة منحت المستثمرين ثقةً في بلده، وتصريحه بعزمه على إخراج جيورجيا من فلك روسيا وضمها إلى مؤسسات الغرب مثل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ترك أثراً حسناً لدى الخارجية الأمريكية. سرعان ما تحرّكت الولايات المتحدة نحو ضمّ جيورجيا، مفتتحةً قاعدةً عسكريةً في البلد [٢٠٠١] لمساعدة القوات المسلحة الجيورجية في التدرّب على «مكافحة الإرهاب». وكان جنود القاعدة أوّل جنود يطؤون أراضي جمهورية سوفييتية سابقاً.

لكن في مكان آخر، عكس شفيردنادزه المسار مقرراً الانضمام مجدداً إلى روسيا.

في ذلك الصيف، وقّعت جيورجيا عقداً سرّياً لمدّة ١٥ عاماً جعل من عملاق النفط الروسي غازبروم مزودها الوحيد بالغاز. ثمّ باعت شركة الكهرباء إلى شركة روسية أخرى، مستبعدةً شركة AES التي دعمتها الولايات المتحدة من الفوز بالعقد. هاجم شفيرنادزه الشركة بوصفها «كاذبةً ومخادعة». زاد كلا العقدين نفوذ روسيا في تبليسي على نحو مفاجئ.

بعد الانتخابات في جيورجيا، استلم الرئاسة ميخائيل ساكاشفيلي المدعوم من الولايات المتحدة وخرّيج جامعاتها، فـ«كان الرابح». وهذا مثالٌ عن العلاقة الوثيقة بين جيوسياسات النفط والسياسة الخارجية الأمريكية. كانت الثورة الملونة حيويةً في متابعة مصالح الناتو والولايات المتحدة قدماً في المنطقة؛ إحراز السيطرة على موارد الغاز في آسيا الوسطى ومنع روسيا من توسيع نفوذها. يتوافق ذلك مباشرةً مع استراتيجية الولايات المتحدة - الناتو لبناء نظام عالميٍّ جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

أوكرانيا

في العام ٢٠٠٤، مضت أوكرانيا في «ثورتها البرتقالية»، حيث أصبح المعارض والزعيم الموالي للغرب فيكتور يوشينكو رئيساً بعد أن هزم فيكتور يانكوفيتش. وقد كشفت الغارديان في العام ٢٠٠٤ أنّه بعد انتخابات مشكوك فيها (كما يحدث في كلّ «ثورة ملوّنة»)، «أحرز مناضلو الديمقراطية لحركة الشبيبة الأوكرانية (بورا) نصراً مشهوداً - أياً كانت حصيلة المواجهات الخطيرة في كييف» ومع ذلك، «فالحملة هي إبداعٌ أمريكي، وتمرينٌ متطوّرٌ ولامعٌ بوسمة غربية وتسويق جماهيري تمّ استخدامه في أربع دول وفي أربع سنواتٍ لمحاولة إنقاذ انتخاباتٍ قائمة وإسقاط أنظمة سيئة».

أوضح المؤلّف إيان تراينور أنّ «حملةً موّلتها ونظّمتها حكومة الولايات المتحدة وشاركت فيها شركاتٌ استشاريةٌ أمريكية ومستطلعو رأي ودبلوماسيون والحزبان الأمريكيان الرئيسيان ومنظماتٌ أمريكية غير حكومية، استخدمت لأول مرة في أوروبا في بلغراد في العام ٢٠٠٠ لهزيمة سلوبودان ميلوسوفيتش في صناديق الاقتراع»، وأكثر من ذلك، فالمعهد القومي للديمقراطية التابع للحزب الديمقراطي والمعهد الجمهوري التابع للحزب الجمهوري والخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية كانت الوكالات الرئيسية التي تدخّلت في هذه الحملات الجماهيرية إضافةً إلى بيت الحرّية، وهو منظّمة غير حكومية. كما تدخّل الممول صاحب المليارات نفسه في ثورة جيورجيا الوردية. وفي تطبيق استراتيجية تغيير النظم، «يتوجب على المعارضات المنقسمة أن تتحد وراء مرشّح وحيد لإسقاط النظام. يتم اختيار هذا الزعيم على خلفيةٍ موضوعيةٍ وعملية، حتى لو كان مناهضاً لأمريكا».

يتابع تراينور:

«ساعد بيت الحرية والمعهد القومي للديمقراطية على تمويل وتنظيم (جهود مراقبة الانتخابات الإقليمية المدنية الأكبر) في أوكرانيا، باستخدام أكثر من ١٠٠٠ مراقب متدرب، كما نظما استطلاعات للرأي. مساء الأحد، منحت هذه الاستطلاعات يوشينكو أحدَ عشر نقطةً أدّت إلى ما حدث لاحقاً ووضعت جدول أعماله.

بدا أنّ هذه الاستطلاعات حاسمة لأنها استحوذت على المبادرة في معركة الدعاية مع النظام، إذ ظهرت أولاً، وتلقت تغطيةً إعلاميةً واسعةً ووضعت عبء الردّ على السلطات.. اهتمت المرحلة الختامية في النسخة الأمريكية بكيفية الردّ حين يحاول صاحب المنصب سرقة انتخابات خاسرة.

في العام ٢٠٠٤، ذكرت الأسوشييتِد برس أنّ «إدارة بوش أنفقت أكثر من ٦٥ مليون دولار في السنتين الماضيتين لمساعدة منظمات سياسية في أوكرانيا، مغطيةً نفقات إحضار الزعيم المعارض فيكتور يوشينكو للاجتماع بقادة الولايات المتحدة ومساعدةً على تأمين استطلاعات رأي غير رسمية تشير إلى فوزه في انتخابات الجولة الثانية المتنازع عليها في الشهر المنصرم». الحال، أنّه «تدفّق من خلال منظمات على شاكلة هيئة أوراسيا أو من خلال مجموعات ديمقراطيةٍ وجمهورية نظّمت تدريبات انتخابية، في منتديات حقوق الإنسان أو دكاكين الصحف المستقّلة». مع ذلك، فحتّى المسؤولون الحكوميون «يعترفون بأنّ قسماً من الأموال ساعد على تدريب مجموعات وأفراد معارضين لمرشح الحكومة الذي تدعمه روسيا».

ذكّر التقرير أنّ مجموعة مؤسسات دولية كبرى موّلت استطلاعات الرأي، التي قدّمت نتائج مزوّرة.. تتضمّن هذه المؤسسات الصندوق القومي للديمقراطية الذي يتلقّى أمواله من الكونغرس مباشرةً؛ مؤسسة أوراسيا التي تتلقى أموالها من وزارة الخارجية؛ ومؤسسة النهضة التي تتلقى أموالها من أصحاب مليارات إضافةً إلى وزارة الخارجية. وطالما أنّ وزارة الخارجية متورطةً، فهذا يعني أنّ التمويل مرتبطٌ باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية.

كتب مارك ألموند في الغارديان في العام ٢٠٠٠ أنّ «الثورة في أوكرانيا قدّمت بوصفها معركةً بين الشعب وبين السلطة في الحقبة السوفييتية. أما دور وكالات الغرب في حقبة الحرب الباردة، فهو أمرٌ محرّم الذكر. ما إن يشار إلى تمويل المهرجان الباذخ في كييف حتى تظهر الردود الغاضبة أنّك لمست ما يوجع في النظام العالمي الجديد».

ثورة الزنبق في قرغيزيا

في العام ٢٠٠٥، خاضت قرغيزيا «ثورة الزنبق» الخاصة بها، استبدل فيها صاحب المنصب بمرشح موال للغرب من خلال «ثورة شعبية» أخرى. فكما ذكرت النيويورك تايمز في آذار ٢٠٠٥، قبل وقت قصير من الانتخابات، «نشرت صحيفةٌ معارضةٌ صوراً لمنزلٍ فخم قيد الإنشاء لرئيس بلاد لا يتمتّع بأيّة شعبية، آكاييف، ما ساعد على اندلاع غضب واسع النطاق وثورة شعبية». لكنّ «هذه الصحيفة تتلقى هباتٍ من الحكومة الأمريكية وتطبع في مطبعة تمولها الحكومة الأمريكية وتديرها مؤسسة بيت الحرية، وهي منظمةٌ أمريكية تعتبر نفسها (صوت الحرية والسلم حول العالم)».

علاوةً على ذلك، فبلدانٌ أخرى «ساعدت على ضمان برامج تطوير الديمقراطية والمجتمع المدني» في قرغيزيا مثل بريطانيا وهولندا والنرويج. هذه الدول مجتمعةً لعبت دوراً حاسماً في الإعداد لتمرّد شعبيٍّ يوصل سياسيين معارضين إلى السلطة. تتدفّق الأموال غالباً من الولايات المتحدة خاصةً عن طريق الصندوق القومي للديمقراطية، إضافةً إلى مؤسسة بيت الحرية للطباعة أو قسم اللغة القرغيزية في راديو الحرية، وهي محطة بثٍّ تؤيّد الديمقراطية. كما لعب المعهد القومي للديمقراطية دوراً تمويلياً أساسياً والذي قال أحد المستفيدين من مساعداته المالية إنّه «سيكون أمراً مستحيلاً حدوث ذلك دون تلك المساعدة».

كما أضافت التايمز:

«تساعد الأموال الأمريكية في تمويل مراكز المجتمع المدني في البلد، حيث يستطيع المواطنون والناشطون الاجتماع وتلقي التدريب وقراءة صحف مستقلة وحتى مشاهدة محطة السي إن إن أو تصفّح مواقع الإنترنت. يدير المعهد القومي للديمقراطية ٢٠ مركزاً يقدّم ملخصات إخبارية بالروسية والقرغيزية والأوزبكية.

كما ترعى الولايات المتحدة الجامعة الأمريكية في قرغيزيا ومهمتها المعلنة، جزئياً، تشجيع تطوير المجتمع المدني، وتغطي نفقات برامج التبادل التي ترسل الطلاب وقادة المنظمات غير الحكومية إلى الولايات المتحدة. كان رئيس الوزراء القرغيزي الجديد، كولامانبيك باكييف، أحد أولئك المرسلين.. وفّرت هذه الأموال والقوى البشرية للمعارضة القرغيزية الدعم المالي والمعنوي في السنوات الراهنة إضافةً إلى البنية التحتية التي تسمح بإيصال أفكارها إلى الشعب القرغيزي».

وقد كشفت وول ستريت جورنال قبل الانتخابات أنّ مجموعات ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام مستقلةً في قرغيزيا تلقّت مساعدات مالية من بيت الحرية في الولايات المتحدة، وكذلك من وكالة التنمية الدولية. كما ذكرت المجلة أيضاً أنّ قرغيزيا «تحتل موقعاً استراتيجياً، حيث تتواجد قواعد عسكرية روسية وأمريكية، وحيث يتواجد البلد الذي يعدّ خمسة ملايين معظمهم من المسلمين في جوار عنيف، بين كازاخستان الغنية بالنفط والتي يجيز نظامها معارضةً سياسيةً محدودةً وبين أوزباكستان الدكتاتورية الخاضعة لمجموعات المساعدة الخارجية وطاجاكستان المعدمة»..

أشار رئيس قرغيزيا أكاييف إلى «قوة ثالثة» تحوز السلطة في بلاده. وهو مصطلحٌ مستعارٌ من أبرز مراكز البحث في الولايات المتحدة، «قوة ثالثة» هي:

«...التي تصف كيف تستطيع منظماتٌ غير حكومية يدعمها الغرب تشجيع تغيير النظم والسياسات في طول العالم وعرضه. التكرار الشكلي لثورة (قوة الشعب) الثالثة في الاتحاد السوفييتي السابق خلال عام واحد - بعد أحداث مشابهة في جيورجيا في تشرين الأول ٢٠٠٣ وأوكرانيا عشية عيد الميلاد السابق - تعني أنّ المجال المابعد سوفييتي الراهن يشابه أمريكا الوسطى في السبعينيات والثمانينيات، حيث عزّزت سلسلةٌ من الانقلابات العسكرية المدعومة من واشنطن نفوذ الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي».

وكما ذكرت الغارديان: «فالعديد من الفاعلين الحكوميين الأمريكيين في أمريكا اللاتينية نقلوا تجارتهم إلى أوروبا الشرقية في عهد جورج بوش مثل أكثرهم شهرةً مايكل كوزاك السفير السابق في بيلاروسيا الذي تبجّح بالقول في العام ٢٠٠١ إنّه قام في بيلاروسيا بما فعله تماماً في نيكاراغوا: دعم الديمقراطية».

صورت وسائل الإعلام الغربية «الثورات الملونة» على أنها ثوراتٌ ديمقراطية شعبية ضد الزعماء المستبدين والنظم السياسية البائدة، لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن تلك الفرضيات الطوباوية المتخيلة.

زرعت «الثورات الملونة» محميات أمريكية على حدود الصين وروسيا وهو ما فاقم التوترات بينهما وبين الغرب وأدى إلى اقتراب العالم من نزاع خطير محتمل بين الكتلتين.

خلاصة

الثورات الناعمة أو «الثورات الملونة» هي خدعةٌ حربيةٌ أساسيةٌ في النظام العالمي الجديد، تدفع إلى الأمام ومن خلال الخديعة والتلاعب الاستراتيجية الأساسية لاحتواء روسيا والسيطرة على الموارد الرئيسية. وهي حاسمةٌ في فهم الجوهر الإمبريالي للنظام العالمي الجديد، خاصةً حين تم تكرارها في الانتخابات الإيرانية في العام ٢٠٠٩.

❖أندرو غيفن مارشال: باحث مساعد في مركز أبحاث العولمة CRG، يقوم حالياً بتدريس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سيمون فريزر.

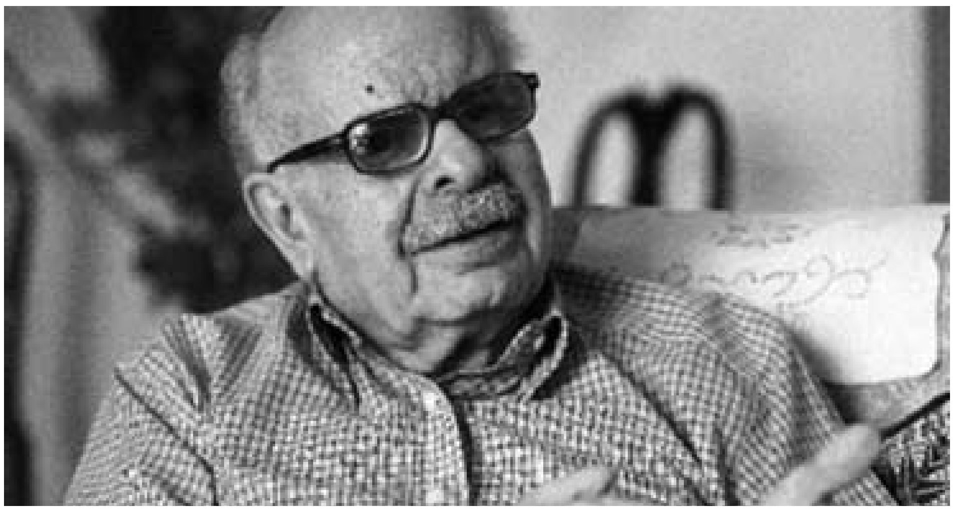
■ المادة كاملة منشورة على موقع قاسيون

في غياب أنيس الصايغ:

(أنيس) مركز الأبحاث.. (صايغ) الهوية

◄ جهاد أبو غياضة

ربما قدر الفلسطيني ألا يموت موتاً عادياً، فإما يقتله عدوه وهو صامد في أرضه، أو يقتله الوجد، وجلاده الغربة والمنفى القسري..
رحل أنيس الصايغ وهو يحلم ببيت تركه في طبريا مسقط رأسه، وبعودة لطالما بشر بها، ولم يخامره أدنى شك فيها، فهو القائل: «ما دمنا نناضل وما دامت لدينا قيادات كفوءة لا تساوم.. سأبقى أؤمن بالعودة إلى طبريا، وسيظل حلمي الدائم هو العودة إليها، وهذا يجعلني نظرياً ونفسياً في طبريا، رغم الاحتلال».



لا أحد يعلم إن كان قد حلم القس الإنجيلي السوري عبد الله الصايغ حين هم بتأسيس عائلته بزواجه من لبنانية؛ بأنه سينجب عائلة من رهبان وآباء الثقافة الفلسطينية بل والعربية بامتياز، وربما هذا الأصل المختلط هو ما جعل قساوسة بيت الصايغ الأربعة/ الأخوة ما كانوا عليه. فأكبرهم الأستاذ يوسف الصايغ ألف عشرات الكتب في الدراسات الاقتصادية وغيرها، وترأس اتحاد الاقتصاديين العرب. أما القائد والمفكر فايز الصايغ فقد كان عميداً للإذاعة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ثم عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. والشاعر توفيق الصايغ كان من كبار رواد الشعر العربي الحديث، وصاحب مجلة «حوار» التي أضافت بصمة مهمة في الحياة الأدبية العربية في ستينيات القرن الماضي. وآخر الشاهدين الدكتور أنيس الصايغ الذي ربما ما كانت مصادفة أن يختاره الرحيل في يوم ميلاد المسيح، وفي خضم الذكرى الأولى لحرب غزة التي كشفت هشاشتنا كأمة آمن بها، وأهداها جل عمره، وعصارة فكره وقلبه.. والآن روحه.

من أطرف أخبار هذا الرجل حسب مذكراته، هي قصة لقب الدكتور الذي ناله وما كان قد حصل على شهادة الدكتوراه بعد، بل ولم يكن قد حصل على الشهادة الجامعية حتى، فقد بدأ العمل بالصحافة وهو ما يزال طالب علوم سياسية في الجامعة الأميركية بيروت. ووقتها كان يذهب مع زميله هشام أبو ظهر إلى مكاتب جريدة «الحياة»، وينتظران خروج صاحبها كامل مروّة. ليدخلا ويسألا عنه وحين يأتيهما الجواب بأنه غير موجود، يتركان ل مقالاتهما وينصرفان. لأن أنيس كان يخشى أن يُكتشف أنه طالب صغير السن يكتب في موضوعات أكبر منه، لكنّه الجواب نشر مروّة لمقالاته وإضافته لقب «الدكتور» إلى اسمه. وحين أوضح له في مقالة لاحقة أنه ليس دكتوراً، استمر في منحه اللقب ظنّاً أنّه يتواضع، إلى أن قام أستاذه نقولا زيادة بالاتصال بمروّة، فعاد اسم أنيس الصايغ من دون لقب الدكتوراه الفخري. ولكن معجزات هذا الشاب لم تكن إلا في طور النشوء. فقد نشر أول كتبه «لبنان الطائفي» سنة تخرُّجه ١٩٥٣ . ثم عمل محرراً في جريدتي «النهار» و«الأسبوع العربي» حتى التحاقه بجامعة كامبردج لنيل شهادة الدكتوراه عام ١٩٥٩ . وخلالها كرس أنيس نفسه كأحد أهم الباحثين السياسيين والتاريخيين العرب فنشر كتباً أخرى منها (جدار العار، سورية في الأدب المصري القديم، الفكرة العربية في مصر، تطور المفهوم القومي عند العرب، من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر: في مفهوم الزعامة السياسية، الهاشميون والثورة العربية الكبرى وقضية فلسطين، فلسطين والقومية العربية، ميزان القوى العسكري بين العرب واسرائيل، بلدانية فلسطين المحتلة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧، المستعمرات الإسرائيلية منذ ٦٧، الجهل بالقضية الفلسطينية: دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية، رجال السياسة الإسرائيليون، ١٣ أيلول- الخطأ والصواب، الوصايا العشر للحركة الصهيونية، نصف قرن من الأوهام)، وعمل في تحرير عدد من الموسوعات والقواميس وأسس الكثير من المجلات كـ«شؤون عربية» و«المستقبل العربي»، ثم بدأ مشروع حياته وربما الحق أن نقول ولداه الشرعيان ، حين وصلته وهو في لندن برقية من شقيقه فايز الذي كان قد أسس مركز الأبحاث في «منظمة التحرير الفلسطينية» أوائل عام ١٩٦٥ ، يطلب منه الاجتماع مع أحمد الشقيري، رئيس المنظمة وقتها، للبحث في مشروع إصدار موسوعة فلسطينية. ثم قدم فايز استقالته، وكُلف هو برئاسة المركز والعمل على إنجاز الموسوعة. ومن وقتها صار «مركز الأبحاث الفلسطيني» ومجلة «شؤون فلسطينية» أهم انجازات الثورة الفلسطينية الثقافية، ومنارة في المشهد الثقافي العربي المقاوم، بفضل إدارة الصايغ الأشبه بالكهنوتية. فكان لابد من الاعتراف بفضله حتى من جانب العدو الذي أقدم على اغتياله أكثر من مرة، أبرزها كانت الرسالة المفخخة التي بترت أصابع يده وأفقدته بعضاً من حواس، السمع والبصر والشم واللمس، وحين فشل اغتال المركز بقصفه عدة مرات، ثم نهب محتوياته وتدميره عام ١٩٨٣ ، أما الولد الثاني فكان «الموسوعة الفلسطينية» التي رأس تحريرها حتى عام ١٩٩٣ ، وهي تعدّ أهم مرجع لقراءة تاريخ فلسطين القديم والحديث وتاريخ القضية الفلسطينية.

كان أنيس الصايغ من أول من نبه من مخاطر التراجعات في الأهداف الإستراتيجية للأمة و تغليب التكتيكات العشوائية بالتوقيع على صلح منفرد مع كيان العدو والتوقيع كاتفاقيات «كامب ديفيد» التي أخرجت مصر من معادلة الصراع العربي الصهيوني وأسست لانقسام الأمة وشكلت المقدمات المشبوهة لتوقيع وادي عربة و أوسلو لذا تعرض للكثير من الاشكالات وخاض الكثير من السجالات الفكرية مع النهج اليميني التسووي في المنظمة وخصوصاً بعد قيام سلطة رام الله. فقد كان بحق النقيض الأساسي لفكرة مثقفي المقاهي، والحفلات الثورية، وعقلية اليمين المتنفذ في منظمة التحرير.

حين نقرأ رحيل أنيس الصايغ لا نكون نكتب عن رجل بقدر ما نرثي مشروعاً وفكراً مميزاً في الأدب والسياسة فقد كان لفعل كلمات هذا الرجل الضئيل القامة، المتقشف الزاهد، إنسانيا وتاريخياً فعل الرصاص.

أنيس الصايغ.. السلام على أصلك يدحض سايكس بيكو، ويزيل كل حدود الخوف العرجاء.

السلام عليك تموت وتبعث إلى حضن طبريا مبشراً.. حياً.

Jihad-ag@hotmail.com

الثقافة الوطنية بين السحر والشعوذة والتهميش

◄ زهير مشعان

هل بدأت الحركة الثقافية والفنية في دير الزور.. تخرج من شرنقتها وسباتها الذي كان كصمت أهل الكهف ومعهم كلبهم، من خلال مهرجاني المرأة والأغنية الفراتية بشكل متقدم نسبياً، أم أنها لم تزل تغط في سباتها، بينما تنعم جارتها الرقة بحياة ثقافية نشطة؟
هل الأوصياء الثقافيون هم سبب ثقافة اللون الواحد و ضيق الهوامش، أم قلة الدعم المادي، أم أن السبب هو كل ذلك المترافق مع التراجع العام على مستوى الوطن؟



والاهم ما هي الثقافة التي نريدها ويريدها المواطنون الآن، بعد أن ساد النمط الاستهلاكي جميع جوانب الحياة؟

تساؤلاتٌ ليس من السهولة الإجابة عنها، لكننا سنورد وقائع ونعبر من خلالها عن وجهة نظر ربما لن ترضي هذا أو ذاك ممن لا يريدون أن يعملوا، أو ممن يريدون أن يبقوا مهيمنين على الحياة الثقافية المتردية:

تَيس البوكمال كان منذ سنوات يحلب، ويشفي كل الأمراض والعلل، واستنفرت لحمايته الإمكانات الأمنية، ونسجت حوله القصص والعجائب والأساطير، وحملت كثير من النساء اللاتي كنّ يعتقدن أنهن عواقر.. لكن ليس من تيس البوكمال، وإنما من تيوس القرية .. كما قالت إحدى العجائز الحكيمات. والمؤسف أنّ الكثيرين ممن يعتبرون أنفسهم علمانيين أو علميين قد انقادوا خلف تلك القصص، وما زالوا، إلى أن تحول الأمرُ إلى فضيحة إعلامية فذبح التيس بعد أن امتلأت جيوب الكثيرين، وابيضت أيديهم من حليبه، لكن لم تذبح الأسباب التي أدت وساعدت على ظهوره وانتشاره !!

وكل يوم يبرز السيد المشعوذ بلحيته الكثة وربيبه شرطي البلدية في إحدى البلدات، هذان اللذان حوّلا وكرهما باسم الدين للدعارة، وهتك الأعراض وتصوير السذج في أفلام إباحية، ثم استغلالها بالابتزازوتصدير حتى الخليج دون أن يطالهما القانون بالعقوبة ! بينما أعراف الشرف تُحرِّم الحب، وتستبيح الأجساد اليانعة كقرابين لأمراض المجتمع، ويحاول البعض سنّ قوانين في الأحوال الشخصية تعيدنا قروناً إلى الخلف، أو تبيعنا (بالذمم)، وتحوّل النساء إلى سبايا مستباحة.

أحد من تربعوا على عرش الثقافة على مدى عقد ونيّف في دير الزور اعتبر الفن والمسرح والموسيقى حراماً، لكنّ كنز الذهب والفضة في مغارة علي بابا والأربعين ... كان حلالاً، واستمر لأنّه يجيد قرع الطبل الأجوف ويركب الأمواج الوهمية، فغرقت الحركة الثقافية في بحر من الظلمات.. طيلة فترة تواجده .

تعددت المهرجانات والطبل والزمر فيها واحد، وتحولت إلى مراكز دعائية لما يُسمى الشركات الداعمة التي اغتنت من النهب والفساد ..ًوكان التراث فيها نسياً منسياً، فيما تحصل مثلاً من تدّعي أنها مطربة على مئات الآلاف وهي تقول على مسمع من المسؤولين : «اسمع بس اسمع يا لعينك تدمع».. بينما لا تحصل فرقة التراث الفراتية إلاّ على الفتات كمكرمةٍ ،والمنّةُ فيها تُزكم.. وتُمزّقُ الحياء !!

َسبق أن ألغيت محاضرة لاقتصادي وطني كبير في المركز الثقافي بدير الزور لأنّه يغرد خارج سرب الليبراليين في الحكومة وأتباعها، كما تعرض العديد ممن شاركوا في مهرجان الذكرى ٨٥ لتأسيس الحزب الشيوعي لمساءلات ودراسات وكأنهم ارتكبوا جريمة، أو كأنهم أعداء للوطن، بينما الفاسدون والمنافقون وسارقوا قوت الفقراء يسرحون ويمرحون وهم المبشرون بالنعيم؟

وقائع وحقائق كثيرة تبين هشاشة الثقافة المسيطرة، وتُثير السخط والغضب، لما فيها من بشاعة يندى لها الجبين.

من هنا نقترح أن تُختار مدينة كلّ عامً من المدن السورية لتكون مدينةً للثقافة، كما جرى ويجري أن تكون هناك عاصمة للثقافة العربية، وذلك لتفعيل الثقافة الوطنية الحقيقية.. ولمواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتي وصلت في خطورتها إلى مفترق طرق.. ورغم كلّ ذلك فكثير من الشرفاء، ليسوا محكومين بالأمل فقط ، وإنما محكومون بالانتصار لكرامة الوطن والمواطن التي تبقى فوق كلّ اعتبار !!

■

ربما..!

على متن التيتانيك

لا أدري لماذا خطر ببالي فيلم «تيتانيك» ليلة رأس السنة!! أظن أن اللاوعي قدّم تلك السفينة العملاقة كمعايدة للوعي لأنها تصلح مجازاً للبشرية، فالمحيط هو العبور، وجبل الجليد الأصم والأبكم والأعمى مجاز القوة التي تصلح الولايات المتحدة الأميركية لتجسيدها المكابرة بامتياز.. السفينة والمحيط وجبل الجليد مفردات متفرقة، تقول، لو جمعت في جملة واحدة، إننا ماضون إلى بئس المصير.

يتخرب العالم رويداً رويداً، وربما ما من فرق بينه وبين سفينة المخرج جيمس كاميرون سوى أنه لن يحتاج إلى جبل جليد ليغرق، لأن خرابه الذي أنجزته مشيئة القوة المطلقة العنان، المعذورة من أية لباقة أخلاقية، سيكون كافياً لإغراقه. دون أن تكون لقبطانه شجاعة قبطان (تيتانيك) الذي اختار الموت في حجرة القيادة مع القليل الباقي من شرفه الذي أهانته الأمواج العاتية، أما مهندسو الطغيان، فلن يفعلوا ما فعله مهندس تلك السفينة وقد مات مع إبداعه الواهن، إنما سيتعللون بأن العالم (الخالي من الديمقراطية، كما يفهمونها، وحقوق الإنسان، التي يصرفونها ويمنعونها متى شاؤوا) غير جدير بالحياة كما يحدث مع مليون ونصف مليون إنسان يقابلون العراء والعزلة والحصار كأنهم وسط بحر أصم في غزة .

من سيوقف هذا الجنون الحيوانيّ المستطير؟ أنا، أنت، هم؟ كيف وهذه الضمائر وأخواتها أصفار مكعبة؟ لعله الحب من يفعل ذلك! ألم تر أن جاك (ليوناردو دي كابيرو) وروز (كيت وينسلت) فاضا من الجمال بما طغى على قبح الموت الجماعي غرقاً وسقوطاً وتجمداً؟

بين سفينة تلتهمها المياه، وحياة تتفتت تحت أنياب الكراهية، تكون الصورة واحدة لعالم يسير إلى حتفه، أية صورة لعينة هي هذه؟ وأية مخيلة شيطانية تلك التي تعمل على جعلها أيقونة؟ في نهاية (٢٠٠٩) مع (تيتانيك) لا نرى شيئاً سوى نهايتنا كمشاريع بشر، إن بقينا واهنين صاغرين، قسرتها الغطرسة الإمبراطورية الجديدة على ألا تكون، هذا ما يقوله طالعنا، ليس الذي يدبجه المنجمون والفلكيون على جري العادة مع انتهاء كل سنة، بل يقوله الفيلم الذي يعرض كحظ سيئ للجميع.

من يوقف أو، يا أخي، يخفف هذه الحمى حين تندلع بشكلها الأشنع؟

قبل قليل، قلنا: الحب، ونضيف القوة والتضامن العالمي وكنا نضمر جاك وروز. عفواً، الحب في عداد الغائبين، ولن ينفعنا قول الشاعر وديع سعادة «أجملنا هو الغائب».

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

سونيتات وليم شكسبير



ملحقاً بمجلة «دبي» الثقافية، صدر كتاب يحوي مجموعة من (سونيتات) وليم شكسبير، من اختيار وترجمة كمال أبو ديب، إضافة إلى دراسة كتبها أبو ديب عن فن السونيت وعلاقته بالموشحات الأندلسية، حيث يرى أبو ديب أن الترجمة الأفضل لمفردة «سونيت» هي كلمة «موشحة»، ويعرب عن ظنه بأن فن الموشح قد يكون النموذج الذي اقتبسه الشعراء الأوروبيون لدى تأسيسهم «السونيت».

وحرصاً منه على الحفاظ على روح النص الشكسبيري، يقدم أبو ديب ترجمته بصيغتين: صيغة شعرية وأخرى نثرية، ومن الصيغة الشعرية نختار الأبيات التالية:

«حين أغمض عيني أبصر أجلى البصر/ ذاك أنهما تريان التوافه عبر النهار الطويل/ وحين أنام أراك، تجيء إليَّ تشعشع في الحلم مؤتلقاً كالقمر/ ويهدي العيون إليك التماعٌ على حلكة الليل ثرٌّ جميل».

الجماعات المتخيلة



عن شركة «قدمس» للنشر والتوزيع صدر كتاب «الجماعات المتخيلة» لبندكت أندرسن، من ترجمة ثائر ديب وتقديم عزمي بشارة. يحوي الكتاب تأملات في أصل القومية وانتشارها، ويعالج عدداً من المفاهيم والتعريفات الضرورية للولوج في عمق المسألة، مقدماً معالجة تاريخية مهمة لنشأة النزعة القومية، لينتهي إلى صياغة مفهوم «الجماعات المتخيلة» الذي ينبني على تعريف الكاتب للأمة: «الأمة جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيّل أنها محددة وسيدة أصلاً»، مع ما يثيره هذا التعريف من قضايا فكرية شديدة الأهمية.

يذكر أن الطبعة الإنجليزية الأولى للكتاب صدرت عام ١٩٨٣ ولاقت الكثير من الانتشار، ولا يزال الكتاب يلقى إقبالاً كبيراً إلى يومنا هذا.

■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/1/6) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فلسطين... كوستوريتسا



◄ نبيل محمد

لم تستطع الثقافة العربية بشكل عام والأداء السينمائي العربي بشكل خاص تصدير عدالة القضية الفلسطينية وصورة المعاناة الناتجة عنها، فحضور هذه القضية في المحافل الثقافية العالمية حضور ضعيف وشبه معدوم أحياناً، بل حتى الاعتماد على رجال الثقافة العربية بمختلف صنوفها لم يؤدِّ إلى تشكيل جبهة ثقافية عربية تدافع عن فلسطين، حتى بات الاعتماد في بعض المستويات على ما يقدمه المثقفون في العالمِ عن هذه القضية، إلا أن هذا لم يصب دائما في مصلحتنا.

وفي الحديث عن السينما نجد القضية الفلسطينية في سينمانا ضعيفة الوجود أو ضعيفة التأثير إن وجدت، باستثناء بعض التجارب العربية التي وصلت بصورة صعبة إلى مهرجانات سينمائية عالمية كبرى، وتم تقديمها للجمهور خارج الوطن بشكل جيد .

أما السينما الغربية فكانت ضعيفة في نقاشها لفلسطين بل كان وقوفها ضد الشعب الفلسطيني حاضراً أكثر من أدائها العادل، فكبرى الأفلام التي تناولت القضية الفلسطينية صبت في مصلحة العدو أكثر من فائدتها للعرب كفيلم ميونيخ أو لعبة التجسس أو ما إلى ذلك، إلا أن المخرج العالمي إمير كوستوريتسا الملقب بـ "ساحر السينما العالمية" يستعد للوقوف في صف عدالة القضية من خلال فيلمه الجديد الذي يعتزم العمل عليه بعنوان "cool water" (ماء دافئ) والذي يجسد معاناة الفلسطينيين من خلال رحلة مأساوية إلى قطاع غزة في قالب كوميديا سوداء حسب تصريحه في مهرجان مراكش الدولي للسينما حيث كان مكرماً هناك.

اعتاد كوستوريتسا الوقوف مع الشعوب ضد الظلم بغض النظر عن انتماءات هذه الشعوب ومشاربهم، فنظرته الإنسانية التي تلاءمت مع نموذجه السينمائي الساحر جعلت منه ناطقاً بلسان الكثيرين من المعذبين في الأرض، فلم تستطع عصابات الإمبريالية العالمية تقويض إبداعه وتسييسه في مصلحة المال السينمائي ومنعه من الحصول على شهرة عالمية كبيرة كان أساسها إبداعه السينمائي الفذ ومدرسته الفريدة سينمائيا ... من آلام أرياف يوغسلافيا إلى مشكلة التجزئة فيها إلى حياة الغجر فمآسي الفقراء وصولاً إلى القضية الفلسطينية..

نموذج كوستوريتسا الفريد الذي يقف في صف الشعوب المقهورة، يجبرنا على القول إن هناك صورة إبداعية عالمية تتخطى حدود السائد ولا تغريها مؤسسة الإنتاج العابرة للقارات، ولا تقف في وجه إبداعها، بل وهذا النموذج يصبح بفعل عمله وإبداعه ثقافة كاملة يمكننا الاعتماد عليها حتى وإن كان ما يربطنا بها هو صيغة إنسانية متجاوزة للحدود .

ها هي قضيتنا تحت مجهر غيرنا وننتظره كي يشعر بها بحس إنسان مبدع، ويسوقها ببطولة متميز، لنجلس ننتظر سوانا ليقدم ذاتنا وفق رؤيته آملين أن يكون عادلاً في هذه الرؤيا دون أن نبحث عن اللغة المحلية التي نستطيع ترجمتها بجهودنا وتقديمها للعالم من أرض المعاناة وبلسان حال أهلها دون نتيجة مرحلية تذكر.

فترة ليست بطويلة تفصلنا عن خروج فيلم كوستوريتسا ليرى النور، ويدخل كبرى مهرجانات السينما في العالم، وربما ينال جوائز كعادته عن فيلم يتناول ما نود تقديمه للغير، ليبدأ نقاش هذا الفيلم على مستويات عالية جداً، ونسعى لاقتنائه لنرى أنفسنا في كاميرا أحد ما يجمعه معنا حسه العالي ونظافة رؤيته. ■■

بين قوسين



في مصير الكوكب

◄ خليل صويلح

باتت مفرداتٍ مثل تدمير البيئة والتصحّر والجفاف والانحباسٍ الحراري جزءا حيويا في نداءات بعض المنظمات العالمية، لكن أحدا لا يلتفت بجديّة إلى مثل هذه الدعوات لإنقاذ الكوكب، ذلك أن الشركات العابرة للحدود حوّلت الكرة الأرضية بأكملها إلى وقود للسلع العولمية، ومن المؤسف أن دولٍ الجنوب على وجه العموم، تحوّلت إلى مكب نفايات. لست خبيرا في هذا المجال بالطبع، كي ألجأ إلى الأرقام والإحصائيات في مجال التدمير المنهجي لأمّنا الأرض، غيّر أن التحولات المناخية التي نشهدها تؤكد مثل هذه المخاوف. في الواقع، وبقليلٍ من الانتباه فإن التصحر لم يعد مفردة جغرافية، بل روحانية أيضا، فهناك بالتأكيد تصحّر روحي وجفاف أخلاقي، وبيئة حياتية ملوّثة، تتحكم بسلوكياتناٍ، ولم يعد خبر موت أحدهم يهز كياننا، مهما كان هذا الشخص قريبا منّا. هكذا نكتفي بأسى خفيف ثٍم نكملٍ حديثنا بشأن آخر. التصحر الروحي جعل الخشونة تصرفا طبيعيا بين الأفراد، فسوء تفاهم بسيط، أواختلاف في وجهات النظر بين شخصين سينتهي إلى عراك في الغالب، وإذا بالشفافية تندحر إلى مكان مهمل باعتبارها هشاشة شخصية. كتب هيرمان هيسه «سد هارتا» لإعلاء شأن ما هو روحي، فمنحنا شحنة تشبه زوّادة الطريق، وقادنا نيكوس كازانتزاكي في «تقرير إلى غريكو» إلى دروب مجهولة لاكتشاف ذواتنا وملامسةٍ زغب الحياة الأخرى، كما حلّق مولانا جلال الدين الرومي عاليا في السمو الروحي، ودعانا محيي الدين بن عربي إلى تأنيث العالم كي ننتصر على القسوة «كل ما لا يؤنث لا يعوّل عليه». اليوم حين ينظر كوكب الأرض إلى نفسه في المرآة، سيُصدم بملامحه المشوهة وأخاديد الخراب في تضاريس وجهه، وحجم الخراب والتصحر في حياة البشر. على صعيدٍ محلي تعيش دمشق أعلى نسبة تلوث، فيما انتحر نهر بردى تماما، ولم يبق منه غير الأغاني التي تمجّد ذكراه، أما نهر الخابور الحزين فقد جفّ تماما وتم نعيه رسميا ودُفن في مقبرة مجهولة غير مأسوفٍ على شبابه.

أخشى أن يتحوّل كوكب الأرض قريباً إلى مدخنة ضخمة لمعامل ومصانع تطحن عظام البشر على شكل معلّبات أنيقة غير صالحة للاستهلاك البشري!

Khalil.s@scs-net.org

«جسور» في عددها الجديد:

من أزمة المترجم إلى أزمة المثقف.. والثقافة

تحاول «جسور» في عددها المزدوج (٣-٤) الصادر مؤخراً، ومن موقعها كمجلة معنية بالترجمة ودراساتها، أن توسع أسئلتها التخصصية لتشمل العديد من القضايا المتصلة بواقع الثقافة العربية المعاصرة ككل فمنذ صفحاتها الأولى نقرأ في الافتتاحية التي كتبها رئيس تحريرها المترجم المعروف ثائر ديب العديد من التساؤلات حول مآل حركة الإنتاج العلمي والثقافي العربي، وعزوف المتخصصين عن القيام بدورهم الثقافي المفترض، ليصل في النهاية إلى إعادة طرح قضية «موت المجلات والدوريات العربية».



وفي ملف العدد المعنون بـ«الترجمة: قضايا وتواريخ» نطالع عدداً من الدراسات المرتبطة بهذه الأسئلة؛ حيث يعالج الدكتور إياس حسن انطلاقا من هاجس «تهذيب الترجمة» قضية تأصيل دور المراجع في علمية الترجمة، ويعود الدكتور ثائر ديب للحديث عن محنة الترجمة في الثقافة العربية آخذا من ترجمات «النظرية الأدبية» أنموذجا واضحا على هذه المحنة، ويطرح حسين سنبلي قضية صعوبة تعريب أسماء الأعلام الأجنبية وما يتعلق بها من مشكلات لغوية وثقافية، ويترجم أحمد رمو مقالة لروجر كريس بعنوان «مهنة الترجمة وعيش المترجم»، في حين يترجم حسام خضور دراسة شديدة الأهمية لشيري سيمون عن قضية الجنوسة في الترجمة، تليها دراسة للناقد الأدبي الشهير موريس بلانشو تحت عنوان «مترجم عن...» من ترجمة محمود محمد، ويختتم الملف بدراسة مترجمة بعنوان: «تراث الترجمة في بريطانيا وفرنسا والبرازيل».

وفي «جسر النفائس» نقرأ نصوصاً متعلقة بقضايا الترجمة لكل من رومان ياكوبسون وعبد الله العروي وحسن قبيسي.

وفي «جسور الإبداع» نطالع حوارا مع الخطاط الحلبي محمد عماد محوك (الذي زينت لوحاته غلاف المجلة والعديد من صفحاتها الداخلية) أجراه الباحث البريطاني ماريوس كوشيجوسكي، ودراسة لأندريه موروا عن مارسيل بروست وهنري برغسون، ونصاً للفيلسوف الألماني الكبير مارتن هايدجر بعنوان «الفن والفضاء»، وفي الختام نقرأ نصوصاً شعرية للشاعر الياباني شينكيجي تاكاهاشي.

وفي «جسور الألفة»، المحور الأخير في المجلة، نجد عروضاً لعدد من الكتب والدوريات المتعلقة بقضايا الترجمة.

لقد تمكنت «جسور» في هذا العدد حقا من إنقاذ نفسها من لعنة «موت المجلات» فجاءت كنقطة مضيئة في محيط ثقافي راكد ومعتم، فهل ستتمكن من الاستمرار في تألقها رغماً عن ظروف هذا المحيط؟ ■■



قصي خولي في «ذاكرة الجسد»

يقوم الفنان قصي خولي بالتحضير لتصوير مشاهده في مسلسل «ذاكرة الجسد» المأخوذ عن رواية أحلام مستغانمي، حيث سيؤدي دور زياد الشاعر الفلسطيني الذي يلتحق بالمقاومة، يشاركه في البطولة الفنان جمال سليمان الذي يقوم بدور خالد بن توبقال الرسام الذي فقد يده في الثورة ضد الفرنسيين. يذكر أن العمل سيحمل توقيع المخرج نجدة أنزور، وسيتم التصوير بين سورية والجزائر وفرنسا. بالإضافة إلى أنه سيشارك في الجزء الأخير من مسلسل «باب الحارة» في شخصيةٍ جديدة على الحارة، يكتبها خصيصا له المخرج بسام الملا.